المجلد الأول | العدد الثالث | أبريل 2023

المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

تقديم
د. خالد عكاشة

عام على الأزمة الروسية الأوكرانية

مقدمة الملف
د. محمد كمال

الأبعاد العسكرية للأزمة الأوكرانية
اللواء د. محمد قشقوش

التفاعلات الروسية الصينية في ضوء الأزمة الأوكرانية: دراسة تحليلية
د. رنا محمد عبد العال

الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية: الحياد المسلح واستراتيجية اغتنام الفرص
د. هند سلطان

الاقتصاد العالمي بعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية: التداعيات والسياسات المقترحة
د. سالي محمد فريد

مفهوم الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية: دراسة لبعض النماذج بالتركيز على الهند
د. نيللي كمال الأمير

دراسات

"قوة البيانات": قراءة في صراع القوى الكبرى على موارد البيانات الضخمة
د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح

العوامل الخارجية وأثرها على الحركات الإنفصالية: دراسة لأثر التدخل التركى على الحركات الكردية السورية
د. مريم عبد السلام أحمد موسى

دور الدول الصغرى في التحولات الإقليمية: دراسة للدور القطرى فى الصراع الليبى
د. نوف سعود المعتوق

مسار العلاقات العراقية الأمريكية بعد عقدين من الغزو: تبعية أم شراكة
د. خالد هاشم محمد

مراجعة الكتب

عودة الجغرافيا السياسية
د. هدير سعيد

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
ECSS

المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

يصدرها المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المدير العام: د. **خالد عكاشة**

المستشار الأكاديمي: د. **عبد المنعم سعيد**

رئيس التحرير د. **محمد كمال**

مدير التحرير د. **أحمد أمل**

مساعد التحرير د. **هدير سعيد**

إخراج فني: إسلام علي

السنة الأولى العدد الثالث أبريل 2023

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني مصر الجديدة القاهرة مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ISSN-2812-6416

المحتويات

تقديم 5

د. خالد عكاشة

عام على الأزمة الروسية الأوكرانية:

مقدمة الملف 9

د.محمد كمال

الأبعاد العسكرية للأزمة الأوكرانية 13

اللواء د. محمد قشقوش

التفاعلات الروسية الصينية في ضوء الأزمة الأوكرانية: دراسة تحليلية 25

د. رنا محمد عبد العال

الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية: الحياد المسلح واستراتيجية اغتنام الفرص 41

د. هند سلطان

الاقتصاد العالمي بعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية: التداعيات والسياسات المقترحة 61

د. سالي محمد فريد

مفهوم الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية: دراسة لبعض النماذج بالتركيز على الهند 81

د. نيللي كمال الأمير

دراسات:

«قوة البيانات»: قراءة في صراع القوى الكبرى على موارد البيانات الضخمة 101

د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح

العوامل الخارجية وأثرها على الحركات الإنفصالية: دراسة لأثر التدخل التركى على الحركات الكردية السورية 123

د. مريم عبد السلام أحمد موسى

دور الدول الصغرى في التحولات الإقليمية: دراسة للدور القطرى فى الصراع الليبى 147

د. نوف سعود المعتوق

مسار العلاقات العراقية الأمريكية بعد عقدين من الغزو: تبعية أم شراكة 167

د. خالد هاشم محمد

مراجعة الكتب:

عودة الجغرافيا السياسية 193

د. هدير سعيد

تقديم

المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية

في ظل ما يمر به العالم الآن من تفاعلات معقدة في اتجاهات متباينة بات من الضروري العمل على استكشاف هذا المشهد المعقد من زوايا متعددة ومحاولة استشراف مستقبله. ومع استمرار حالة اللا يقين وتعدد الشواهد على ترجيح الواقع للسيناريوهات الأقل توقعًا والأكثر صعوبة رأى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أهمية تقديم إصدار نوعي جديد للقراء والمتابعين يحمل اسم «**المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية**».

ويلبي هذا الإصدار الحاجة الماسة للمعالجات المتخصصة العميقة **وهو ما تبرز أهميته نتيجة اعتبارين: أولهما** الفائدة المتحققة من توفير منصة للكتابات الرصينة في مجال الدراسات الاستراتيجية كحقل بيني يشكل نقطة التقاء بين العديد من التخصصات الأكاديمية المهمة كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية ودراسات الصراع والسلام والاقتصاد الدولي والعلوم العسكرية فضلًا عن أهمية الدراسات الاستراتيجية في الاستشراف بعيد المدى

للمستقبل وتحولاته واتساع نطاقها الجغرافي الذي يشمل كافة التفاعلات المؤثرة على المستوى العالمي. **أما الاعتبار الثاني** فيتعلق بالمساهمة التي يحرص المركز على تقديمها في إثراء النشر العلمي من خلال دورية محكمة تجمع في هيئتها الاستشارية وقائمة كُتابها كذلك مساهمين من مختلف دول العالم وذلك بما يساعد على بناء شبكة واسعة وفعالة تقوم على التواصل المستدام وتبادل الأفكار والتصورات بشأن القضايا المختلفة ذات الأبعاد الاستراتيجية.

وقد ارتأى **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** تبني تقسيم متنوع لأعداد المجلة التي تصدر فصليًّا بداية من أكتوبر 2022؛ بحيث يتصدر كل عدد مجموعة من الدراسات المعنية بأحد الملفات الخاصة ذات الأهمية النوعية وفق ما تفرضه المستجدات الدولية يعقبه قسم الدراسات المحكمة التي تغطي طيفًا واسعًا من القضايا الموضوعية والنطاقات الجغرافية فضلًا عن الدراسات التي تقوم على عرض ومتابعة التطورات على مستوى الاتجاهات النظرية كما عبر عنها الإنتاج العلمي الأحدث حول العالم.

وختامًا يتطلع **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** إلى أن يشكل هذا الإصدار الجديد قيمة مضافة للدراسات الاستراتيجية في مصر والعالم العربي كما يتطلع أيضًا إلى أن يشكل الإصدار نافذة إضافية للباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية سعيًا لتشكيل مجتمع علمي نشط وفعال يساهم في إثراء عمليات صنع القرار الاستراتيجي بصورة جادة وفعالة.

د. خالد عكاشة

مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ملف العدد

ملف العدد

عام على الأزمة الروسية الأوكرانية

د. محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

وعضو الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مر أكثر من عام على اندلاع الأزمة الأوكرانية وما تزال معظم المؤشرات تدل على أن هذه الأزمة لن تنتهي قريبًا وأنها ستستمر في التصعيد بدلًا من التهدئة. فعندما بدأت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في 24 فبراير من العام الماضي كان الموقف الأمريكي المعلن هو عدم الرغبة في توسيع الحرب والحفاظ على الحرب الأوكرانية داخل أوكرانيا وعدم إرسال قوات أمريكية للقتال في أوكرانيا.

في هذا الإطار رفض بايدن فكرة فرض منطقة حظر للطيران فوق أوكرانيا لأن ذلك قد يؤدي إلى احتمال الصدام بين الطيارين الأمريكيين والروس وحذر من أن التدخل الأمريكي المباشر أو عبر حلف الناتو قد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة وأن هدف الولايات المتحدة هو احترام حدود أوكرانيا كما كانت قبل الغزو.

الآن يبدو أن الولايات المتحدة قد غيرت من هدفها الاستراتيجي في أوكرانيا أو بالأحرى أسقطت القناع الذي كانت ترتديه منذ بداية الحرب وأعلنت أن هدفها الأساسي يتعلق بروسيا وليس بأوكرانيا.

وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن ذكر أثناء زيارة له إلى العاصمة الأوكرانية أن هدف الولايات المتحدة من الحرب في أوكرانيا هو إضعاف روسيا وقال: «نريد أن نرى أن روسيا أُضعفت إلى درجة أنها لا تستطيع أن تفعل مرة أخرى الشيء الذي قامت به وهو غزو أوكرانيا». وأضاف: «لقد فقدت (روسيا) بالفعل الكثير من القدرة العسكرية والكثير من قواتها وبصراحة نريد أن نرى أنه ليست لديهم الإمكانية لإعادة بناء هذه القدرة بسرعة كبيرة».

حديث وزير الدفاع الأمريكي يوضح أن هدف الولايات المتحدة لم يعد يتعلق بأوكرانيا والتوصل لاتفاق للسلام بينها وبين روسيا ولكن الهدف الاستراتيجي الأمريكي أصبح يركز على إطالة أمد الحرب بحيث تتحول إلى حرب لاستنزاف القدرة العسكرية الروسية وإضعافها بشكل كبير وهو ما يعيد إلى الأذهان تكتيكات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

حديث وزير الدفاع الأمريكي يعيد إلى الأذهان ما ذكره الرئيس الأمريكي بايدن من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «لا يمكن أن يظل في السلطة» رغم أن عددًا من المسئولين في البيت الأبيض أسرع إلى القول بأن الولايات المتحدة ليست لديها سياسة لتغيير النظام في روسيا.

هناك أيضًا تصريحات نائبة الرئيس الأمريكي «كاميلا هاريس» عن أن انتصار بوتين يعني انتصار منطق استخدام القوة في العالم وإذا نجح ذلك في أوروبا اليوم فسوف يمتد إلى أسيا في الغد وكانت تقصد بذلك احتمال استخدام الصين لنفس المنطق في التعامل مع تايوان وذكرت «هاريس» أن الولايات المتحدة لها مصلحة استراتيجية في عدم حدوث ذلك. وأضافت لهذه

الدوافع الاستراتيجية ما وصفته بمصالح «قيمية» تتعلق بضرورة محاسبة المتسبب في الحرب الأوكرانية والدمار الذي لحق بأوكرانيا نتيجة لذلك.

وهذا الخليط من القيم والمصالح الاستراتيجية يؤدي إلى تعقيد الحسابات المتعلقة بأي نهاية أو تسوية قريبة للأزمة الأوكرانية.

وارتبط بما سبق تغير السياسة الأمريكية فيما يتعلق بتسليح أوكرانيا ونطاق الهجمات الأوكرانية على روسيا حيث أصبحت الولايات المتحدة الآن تؤيد ضمنيًا الهجمات طويلة المدى التي تشنها أوكرانيا على أهداف داخل روسيا ووفقًا لمصادر دفاعية أمريكية فإن حسابات الحرب والخوف من التصعيد قد تغيرت نتيجة للمعاناة التي يتعرض لها الأوكرانيون بسبب الهجمات الروسية على البنية التحتية وأصبحت واشنطن الآن أقل قلقًا من أن الضربات بعيدة المدى داخل روسيا قد تؤدي إلى تصعيد كبير. أي إن واشنطن أعطت ضوءًا أخضر ضمنيًا لقيام أوكرانيا بمهاجمة الأراضي الروسية. وأوضح مسئولو البنتاجون أن الطلبات الواردة من كييف للحصول على أسلحة أمريكية بعيدة المدى بما في ذلك الصواريخ والقاذفات المقاتلة التي يمكن استخدامها لشن ضربات أكثر فعالية في روسيا أو شبه جزيرة القرم يتم النظر فيها بجدية.

من ناحية أخرى أصبح هناك تصميم غربي وليس أمريكيًا فقط على عدم السماح لبوتين بالانتصار في الحرب وقد اتضح ذلك جليًا في جلسات مؤتمر ميونخ للأمن (فبراير 2023) وحضره العديد من قادة الدول الغربية ولم يتم دعوة روسيا له وحيث ذكر الرئيس الفرنسي «ماكرون» أن «روسيا لا ينبغي لها أن تكسب هذه الحرب.. العدوان الروسي يجب أن يفشل».

ويضاف لذلك استمرار التعهد الغربي بتقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا حيث تحدث المستشار الألماني «أولاف شولتز» عن أن الحرب يمكن أن تستمر «لعدة سنوات» وأن شحنات الأسلحة الغربية لأوكرانيا ليست هي التي تطيل أمد الحرب بل إن العكس هو الصحيح ووفقًا له: «كلما أسرع الرئيس بوتين في إدراك أن أهدافه لن تتحقق زادت فرصة انسحاب قوات الاحتلال» وتفاخر شولتز بأن بلاده لم تعد مترددة في تقديم الدبابات لأوكرانيا ومنحتها أكثر من 12 مليار يورو في عام 2022 ورحبت بأكثر من مليون لاجئ أوكراني وسوف تقدم المزيد.

أحد الأسباب الأخرى لاستمرار الأزمة هو أن الغرب يقيم حساباته على أساس أن هذا ليس وقت الحوار مع روسيا. ووفقًا للرئيس ماكرون فإن «مقاومة الشعب والجيش الأوكرانيين والسماح لهم بتنفيذ هجوم مضاد هو الذي سيتيح مفاوضات ذات مصداقية ووفقًا للشروط التي تختارها أوكرانيا».

يضاف لذلك أنه لا يوجد تصور واحد للسلام لدى الدول الغربية فالبعض يرى أن السلام مرتبط بانسحاب روسيا من كل الأراضي الأوكرانية بما فيها شبه جزيرة القرم التي ضمتها من قبل في حين أن البعض الآخر يترك مسألة شروط السلام كي تحددها الحكومة الأوكرانية وحدها. الرئيس الفرنسي ماكرون قدم موقفًا متوازنًا حيث قال: «لن يغير أي منا الجغرافيا وستبقى روسيا دائمًا في القارة الأوروبية» لذلك لا يمكن أن يكون هناك «سلام دائم وكامل في القارة دون التعامل مع المسألة الروسية» وردًا على من يقولون بأن السلام لن يتحقق طالما ظل فلاديمير بوتين في السلطة ذكر ماكرون أنه لا يؤمن بسياسة «تغيير النظم».

بإختصار فإن شبكة المصالح والعلاقات المرتبطة حاليًا بالأزمة الأوكرانية تبدو معقدة للغاية ولا تسمح بتسوية الأزمة أو حتى تهدئتها.

وفي إطار ما سبق يتناول ملف العدد مجموعة من الدراسات الهامة والمعمقة حول تطورات وتداعيات الأزمة الأوكرانية بأبعادها المختلفة. **وتشمل هذه الدراسات ما يلي:**

- **الأبعاد العسكرية للأزمة الأوكرانية.**
- **التفاعلات الروسية الصينية فى ضوء الأزمة الأوكرانية.**
- **الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية:** الحياد المسلح واستراتيجية اغتنام الفرص.
- **الاقتصاد العالمي بعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية:** التداعيات والسياسات المقترحة.
- **مفهوم الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية:** دراسة لبعض النماذج بالتركيز على الهند.

ملف العدد

الأبعاد العسكرية للأزمة الأوكرانية

لواء اح دكتور/ **محمد قشقوش**
عضو الهيئة الاستشارية للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مضى عام ونصف على بدء الحرب الروسية الأوكرانية عندما استيقظ العالم على بدء تلك الحرب في اليوم الرابع والعشرين من فبراير من العام الماضي بالهجوم الروسي الشامل على أوكرانيا حيث كانت تُنعت حينئذ بالحرب الروسية على أوكرانيا ثم تحولت تدريجيًا إلى مسمى الحرب الروسية الأوكرانية بين روسيا من جهة وأوكرانيا المدعومة تصاعديًا من الغرب ممثلًا في حلف الناتو على الأراضي الأوكرانية من جهة أخرى لتتمحور في شكل حرب بالوكالة من جهة الغرب ضد روسيا باستخدام الجيش الأوكراني في أول استخدام لجيش دولة في حرب بالوكالة بديلًا لمليشيات الحروب بالوكالة

ولعل أشهرها هو تشكيل الولايات المتحدة للقاعدة لمحاربة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي حيث اتضح أن الهدف من تلك الحرب بالوكالة في أوكرانيا هو إضعاف روسيا كما أعلن ذلك صراحة كل من وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن ثم الرئيس الأمريكي جو بايدين وكان إعلان كلاهما من العاصمة الأوكرانية كييف بمثابة رسالة مقصودة ذات مغزى ومفادها أننا معكم حتى النصر أو حتى إنهاك وإضعاف روسيا عسكريًا واقتصاديًا وبالتالي استراتيجيًا. وستحاول هذه الدراسة توضيح أهم الأبعاد العسكرية للأزمة الأوكرانية من خلال المحاور التالية:

أولًا: خلفية تاريخية مختصرة.
ثانيًا: روسيا وتطبيق مبادئ الحرب الأولية.
ثالثًا: تكتيكات وأساليب القتال الجديدة.
رابعًا: هل الحرب الأوكرانية تقليدية أم هجين؟
خامسًا: الحرب الأوكرانية حرب بالوكالة.
سادسًا: المراحل الرئيسية للحرب الروسية الأوكرانية.
سابعًا: انعكاس انضمام فنلندا إلى الناتو على الحرب الروسية الأوكرانية.
ثامنًا: تغير العقيدة العسكرية البحرية الروسية خلال الحرب.
تاسعًا: أهم الدروس المستفادة من الحرب الروسية الأوكرانية حتى ربيع 2023.
عاشرًا: السيناريوهات المحتملة لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية.

أولًا: خلفية تاريخية مختصرة

تنتمي أوكرانيا وغرب روسيا إلى الجذور السلافية حيث تتداخل الأعراق واللغات وكانت أوكرانيا إحدى أهم وأقوى الجمهوريات السوفيتية وكان لها دور بارز في الحرب العالمية الثانية وبدء الضربات السوفيتية المضادة ضد الألمان التي بدأت من خط (مينسيك- كييف) واستمرت قوته الدافعة عبر بولندا وألمانيا ذاتها وحتى احتلال العاصمة برلين وسقوط واستسلام ألمانيا رسميًا في 8 مايو 1945. كما كانت من أقوى الدول السوفيتية وحلف وارسو على خط التماس مع دول الناتو الغربية وإحدى أربع دول تمتلك أهم البنى التحتية النووية بالإضافة إلى كل من روسيا وبلاروسيا وخازاكستان مع امتلاك أكبر مفاعلين نوويين في شرق أوروبا (تشيرنوبيل- زابوريجيا).

بتفكك وزوال الاتحاد السوفيتي رسميًا بنهاية عام 1991 بدأت معظم دوله الأوروبية في الانضمام تباعًا إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو أو كليهما بما فيهم دول البلطيق الثلاث (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) وكذلك دولتا البحر الأسود (رومانيا وبلغاريا) ولم يبق سوى دولتي القلب (أوكرانيا وبيلاروسيا) حيث مارست عليهما روسيا ضغوطًا كبيرة لعدم التوجه غربًا حيث رضخت بيلاروسيا الأضعف بينما تمردت أوكرانيا الأقوى وأعلنت عن (نواياها) لتحذو حذو الآخرين وهو ما رفضته روسيا بشدة واعتبرته تهديدًا لأمنها القومي بوصول الناتو إلى حدودها المباشرة وهو مخالف لموقفها تجاه دول البلطيق على حدودها منذ عام 2004 . تواكب توجه الرئيس بوتين إلى ميراث الاتحاد السوفيتي؛ الذي تعود أن يشير إليه (بالوطن الأم)؛ مع النظرة التوسعية على حواف روسيا كما تم في إقليم أبخازيا بجورجيا 2008 ثم اقتطاع شبه جزيرة القرم الأوكرانية بموانيها الاستراتيجية 2014 ثم مؤخرًا بدعوى مساندة إقليم دونباس الأوكراني الغني بالمعادن والمتاخم للحدود الروسية حيث يتحول بحر آزوف إلى بحيرة روسية كما أعلن الرئيس بوتين لاحقًا في تعديل العقيدة العسكرية البحرية في أغسطس 2022.

ثانيًا: روسيا وتطبيق مبادئ الحرب الأولية (الحشد – المفاجأة – المبادأة)

1. **الحشد:** وهو التجميع القتالي المتفوق في مواجهة العدو بما يضمن تحقيق النتائج وخاصة في المراحل الأولى من القتال وهو ما فعلته روسيا في المواجهه اليابسية مع أوكرانيا بما فيه اتصال شبه جزيرة القرم. ولتصعيب الموقف على أوكرانيا وسعت روسيا خطوط المواجهة لإضعاف الدفاعات الأوكرانية وتقليل كثافتها وإخفاء اتجاه الهجوم أو الهجمات الرئيسية الروسية وذلك بمد الجبهة البحرية خلال بحر آزوف والبحر الأسود حتى مواجهة ميناء أوديسا الاستراتيجي جنوبًا وشمالًا وغربًا داخل الأراضي البيلاروسية وعبر نهر الدنيبرو لتقصير المسافة إلى كييف العاصمة الأوكرانية لسرعة حصارها وإسقاطها.

2. **المفاجأة:** لم تستطع روسيا تحقيق المفاجأة بإخفاء نواياها للحرب واتخاذ أوضاع ابتدائية هجومية برية وبحرية وجوية وكان المتبقي فقط هو يوم وساعة بدء الهجوم التي أنذر عنها حلف الناتو في اليوم قبل السابق للحرب نتيجة المعلومات الاستخباراتية ورصد الأقمار الاصطناعية حيث بدأت الحرب في الصباح الباكر يوم الخميس 24 فبراير 2022.

3. **المبادأة:** وتعني من يحوز الضربة الأولى ويمتلك زمام المبادأة ويحافظ عليها. ولا شك أنها روسيا من اليوم الأول ولقرابة العام إلا أن المبادأة الجزئية ذهبت إلى الجيش الأوكراني مؤخرًا ارتباطًا بالحصول على بعض الأسلحة النوعية من حلف الأطلنطي سواء مضادات الدبابات والطائرات أو المسيرات أو صواريخ الميدان.

ثالثًا: تكتيكات وأساليب القتال الجديدة

1. **من الجانب الروسي:** عادة ما تبدأ الحروب التقليدية المحدودة بضربة جوية مركزة قابلة للتكرار (كحرب أكتوبر 1973) ضد الأهداف الاستراتيجية ثم يعقبها تمهيد نيراني بواسطة المدفعية ضد الأهداف التكتيكية المعادية التي تُعيق الهجوم وتمهد له وحتى بدء الهجوم الفعلي حيث ترفع النيران إلى عمق العدو وخاصة وسائل النيران الميدانية. وكان أهم الجديد في التكتيكات الروسية هو استبدال الضربة الجوية وتمهيد المدفعية بالضربة الصاروخية الافتتاحية المركزة ذات الشقين الأول: من الصواريخ الباليستية ضد الأهداف الكبيرة والمساحية التي لا تحتاج للدقة المتناهية (مثل: المطارات ومناطق التمركز ومراكز القيادة الرئيسية وتجمع اللوجيستيات الرئيسية.. وهكذا). **أما الثاني:** فباستخدام صواريخ (الكروز) والذخائر الذكية ضد الأهداف الصغيرة والنوعية مثل: مواقع الدفاع الجوي رادارات الكشف والإنذار مواقع ووسائل الحرب الإلكترونية.. وهكذا.

2. **من الجانب الأوكراني:** وهنا نقسمها إلى مرحلتين **الأولى قبل دعم الناتو:** وشملت الاستخدام الجيد للأرض (مسرح العمليات) خاصة خلال موسم الشتاء وتساقط الجليد (السميك) وخلال فترة ذوبانه وتحول الأرض إلى إسفنجية سبخية يتخللها طرق ومجارٍ وبرك مياه متعددة مما أجبر القوات الروسية المتقدمة وخاصة المدرعة على التفتت عكس تكتيكات المدرعات التي تعتمد على الحشد وقوة الصدمة وهو ما أعطى للقوات الأوكرانية الفرصة لإقامة الكمائن الفعالة في نقاط استراتيجية معروفة سلفًا ضد الدبابات الروسية المجزأة وأسر العديد منها بعد أن نفد وقودها دون إمكانية إعادة الملء. **أما المرحلة الثانية بعد دعم الناتو** فقد بدأت بإيقاف نظام (GPS) الغربي مما أربك القوات الروسية قبل تشغيلها للنظام الروسي (GLONAS) الذي تمت مهاجمته سيبرانيًا غربيًا.

ثم نشطت الأسلحة الصغيرة (الغربية) المضادة للدبابات والطائرات قبل التحول إلى أسلحة أكبر متدرجة في المدى والفاعلية وصولًا إلى الدبابات الأمريكية والألمانية والفرنسية والبريطانية تمهيدًا للقيام بضربات وهجمات مضادة ضد القوات الروسية داخل الأقاليم الأربعة التي تحتلها روسيا في الشرق الأوكراني حيث طالت بعض نيران أسلحة الدعم الغربية شبه جزيرة القرم وبعض الأراضي الروسية ذاتها وحتى وإن كانت محدودة إلا أنها تمثل منعطفًا هامًا في تطور سير القتال.

رابعًا: هل هي حرب تقليدية أم هجين؟

وللإجابة عن هذا السؤال يجب توضيح هل المعني أسلحة القتال أم تكتيكات وأساليب القتال أم كل منهما أم هجين من عناصر القتال؟ والحقيقة أنه هجين وخليط بين هذا وذاك كالآتي:

1. **الهجين التسليحي:** حيث المزج بين الأسلحة التقليدية (التي حددها جدول الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في بداية تسعينيات القرن الماضي) وبين الأسلحة النووية التي لم تستخدم بالفعل ولكن لوح بها الرئيس بوتين عدة مرات وبلهجات تصعيد وتهديد مختلفة وصولًا إلى نشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروسيا (باستغلال البنى التحتية النووية من الحقبة السوفيتية والسابق الإشارة إليها) وبين الفاصل بينهما (التقليدية والنووية) وهي الأسلحة فوق التقليدية وأقل (أصغر تأثيرًا) من النووية حيث العديد من الأسلحة الحالية والقابلة للزيادة مستقبلًا مثل: المسيرات – والأقمار الاصطناعية العامة والعسكرية – والصواريخ الباليستية والذكية ومضاداتها – والذخائر الذكية – وعسكرة الفضاء – ووسائل الحرب الإلكترونية والسيبرانية – وما يستجد.

2. **الهجين التكتيكي وأساليب القتال:** كالضربة الصاروخية الافتتاحية الروسية (كما سبق) حيث وفرت الوقت والدقة والتكلفة حيث يتعدى ثمن طائرة القتال من الجيل الرابع والخامس (100 مليون دولار) بينما ثمن الصاروخ لا يتجاوز عشرات الآلاف من الدولارات. مع التوسع في استخدام الدرونز ضد أهداف ثابتة وأخرى متحركة على مديات بعيدة ومن ارتفاعات كبيرة. والتوسع في استخدام الحروب الإلكترونية والسيبرانية ومضاداتها ومضدات مضاداتها.

3. **هجين عناصر القتال (قوات قاديروف – وفاجنر):** وهذا ينطبق على إشراك روسيا لمقاتلي جمهورية الشيشان الروسية الأشداء بقيادة رئيس جمهوريتهم رمضان قاديروف في إنهاء معركة مصانع وميناء مايروبول على الساحل الشمالي لبحر آزوف في المراحل الأولى من الحرب حيث منح الرئيس بوتين قاديروف رتبة الفريق بالجيش الروسي مع تناسي الاقتتال بينهما إبان محاولة الشيشان الانفصال والحصول على الحكم الذاتي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي.

وكذلك إشراك قوات (فاجنر) شبه المرتزقة مؤخرًا على محور باخموت–خاركيف حيث تعمل تلك القوات تحت جناح الجيش الروسي لتنفيذ مهام خارج روسيا وخاصة في أفريقيا (ليبيا– مالي – دارفور السودان – أفريقيا الوسطى..) وتربط قائدها روابط خاصة بالرئيس بوتين.

خامسًا: الحرب الأوكرانية حرب بالوكالة.

عُرف مصطلح الحروب بالوكالة (proxy war) على أرض الواقع خلال ثمانينيات القرن الماضي في أفغانستان بعد الاجتياح السوفيتي لها وقررت الولايات المتحدة المواجهة ولكن ليس بقواتها على غرار ما تم في فيتنام واستثار الرأي العام للشعب الأمريكي نظرًا للخسائر من أجل هدف لا يضيرولا يهدد الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر بل بنصرة فئة موالية ضد أخرى موالية للشيوعية. فكانت الفكرة الأمريكية التي سوقتها لنصرة (دولة مسلمة سنية ضد احتلال شيوعي) حيث إنشئت القاعدة بمتطوعين عرب وباكستانيين بتمويل عربي أمريكي وتسليح وتدريب أمريكي. وبانسحاب السوفيت تخلت أمريكا عن القاعدة وكان خطأ كبيرًا حيث أفرخت القاعدة لاحقًا وكلاءها في (بلاد الرافدين والشام ووادي النيل والمغرب العربي ثم إلى داعش) حيث وصلت توابعهم المرتزقة إلى الحرب الروسية الأوكرانية.

ولكن الحرب الأوكرانية ضد روسيا تطورت إلى حرب بالوكالة لكل من أوكرانيا المدعومة من الغرب والناتو بشكل متصاعد –كما سبق– لتكون أول حرب بالوكالة يستخدم خلالها جيش نظامي لدولة وهي الدولة الأوكرانية حيث بدأ الدعم التسليحي والتدريبي بالتدرج المتصاعد من الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى المتوسطة إلى الثقيلة من أحدث أنواع الدبابات الغربية –كما سبق– ولا يستبعد في حالة إطالة زمن الحرب وتصاعدها أن تصل إلى مستوى الدعم بطائرات القتال رغم صعوبة ذلك واحتياجه إلى زمن أطول.

سادسًا: المراحل الرئيسية للحرب

سبق وقد أشرنا إلى مرحلة الحشد والفتح الاستراتيجي ما قبل الحرب ثم مرحلة الضربة الافتتاحية الصاروخية البديلة للضربة الجوية وتمهيد المدفعية في الحروب التقليدية التي تنتمي إليها تلك الحرب (إلا قليلًا) خاصة أن طرفيها ينتميان إلى ذات المدرسة الشرقية السوفيتية التسليحية والتكتيكية. حيث تطورت باقي مراحل سير القتال وحتى بدء ربيع عام 2023 الحالي كالآتي:

1. مرحلة الهجوم الشامل من عدة محاور:

حيث توضح الخريطة التالية محاور التقدم والأهداف بعد ثلاثة أسابيع من بدء الحرب وهي مرحلة ذروة النجاح الروسي الذي صاحبه التكهن بإنهاء روسيا للحرب خلال بضعة أسابيع حيث شملت محاور الهجوم كل الشمال الشرقي والشرقي والجنوب الشرقي الأوكراني برًا وبحرًا بما فيها استهداف العاصمة كييف من الأراضي البيلاروسية القريبة عبر محورين شرقي وغربي نهر الدنيبرو وكذلك اجتياز النهر في منطقة خيرسون إلى ميكولاييف لتكون مفتاح الاستيلاء على ميناء أوديسا الاستراتيجي لتحويل أوكرانيا إلى دولة حبيسة بلا شواطئ مما يضعفها استراتيجيًا خلال الحرب وخلال مفاوضات إنهاء الحرب.

2. مرحلة توقف القوة الدافعة الروسية وفك حصار كييف العاصمة:

كان ذلك نتاج عدة أسباب **الأول:** إيقاف الغرب لنظام تحديد المكان مما أربك القوات الروسية وخاصة المدرعة في الأمام **والثاني:** بدء ذوبان الجليد وتكون العديد من برك المياه وارتفاع منسوب المياه في المخاضات كموانع طبيعية **والثالث:** حسن استخدام الأرض بواسطة القوات الأوكرانية (رغم التفوق العددى الروسي) لإقامة الكمائن والموانع الهندسية الطبيعية (كإسقاط الأشجار) ورص الألغام **والرابع:** نشاط الدرونز الأوكرانية (تركية الصنع) ضد الأهداف الهامة الروسية وخاصة فناطيس وقود إعادة ملء المدرعات. كما صاحب ذلك فك الحصار الروسي لكييف العاصمة دون محاولة اقتحامها أو تمشيطها ربما لتوقع مقاومة عسكرية ومدنية قوة حيث لم يغادرها الرئيس الأوكراني وحكومته وقيادة جيشه الذين توقع ارتدادهم غربًا إلى لفيف أو إلى داخل الحدود البولندية لإقامة حكومة في المنفى وهو ما لم يحدث.

3. مرحلة الارتداد الروسي شرق نهر الدنيبرو:

وهي المرحلة التي واكبت زيادة الدعم التسليحي والاستخباراتي لحلف الناتو والاتجاه الروسي إلى التمسك بدونباس بإقليميه (دوغانسيك دونيتسيك) وضم إقليمي (زاباروجيا وخيرسون) بإقامة استفتاء شبه عسكري للانضمام إلى روسيا كما تم سابقًا مع القرم عام 2014 وهو ما رفضه المجتمع الدولي عدا 4-5 دول تدور في الفلك الروسي أو تناصب الولايات المتحدة الأمريكية العداء. بما بتعارض مع اتفاق هيلسنكي في أغسطس 1975 لأمن وتعاون ووحدة أوروبا الذي وقع عليه الاتحاد السوفيتي -حينذاك- وورثته روسيا الاتحادية.

سابعًا: انعكاس انضمام فنلندا إلى حلف الناتو على الحرب الروسية الأوكرانية

كانت فنلندا والسويد قد تقدمتا بطلب انضمام رسمي إلى حلف الأطلنطي في 18 مايو 2022 تخوفًا من سلوك روسيا تجاه جوارها المباشر كما تم تجاه جورجيا وأوكرانيا خاصة أن فنلندا ذات حدود مباشرة مع روسيا ممتدة لمسافة 1340 كم. وتمت الموافقة لفنلندا رسميًا في 4 أبريل 2023 لتصبح الدولة رقم 31 ضمن الناتو (والسويد في الطريق) حيث يهدف الناتو إلى فتح جبهة جديدة ضد شمال غرب روسيا تؤسس لوضع جيواستراتيجي وبوليتيكي جديد يكلف روسيا الكثير مضافًا إلى الجبهة الأوكرانية المتعثرة.

ولم يتبلور رد الفعل الروسي بشكل متكامل عدا ما سبق إعلانة رسميًا باتخاذ (إجراءات مناسبة) لحماية أمنها القومي حالة وصول دول الناتو إلى حدودها المباشرة حيث كان ذلك هو الدافع المعلن لغزو أوكرانيا وهو ما لم يتم تجاه دول البلطيق الثلاث ذات الحدود المباشرة مع روسيا (أستونيا ولاتفيا وليتوانيا) منذ انضمامها للناتو عام 2004 رغم تهديد أستونيا لميناء سان بطرسبرج الاستراتيجي على بحر البلطيق.

ثامنًا: تغيير العقيدة العسكرية البحرية الروسية خلال الحرب

تتعدد مفاهيم العقائد العسكرية العامة والتخصصية في الأدبيات العسكرية الاستراتيجية ولكنها تتمحور حول (هيكلة وبناء وتنظيم وتسليح ومهام للقوات المسلحة أو أحد أفرعها الرئيسية) البرية أو البحرية أو الجوية أو مشاة الأسطول أو الدفاع الجوي كفرع منفصل عن القوات الجوية وبالتنسيق معها في المدرسة والعقيدة الشرقية السوفيتية (كمصر بعد حرب عام 1867) **بهدف**: إنفاذ التوجيه السياسي العسكري للدولة لحماية أمنها القومي في الداخل والخارج وتأمين مجالها الحيوي.

حيث يتناسب المجال الحيوي الاستراتيجي مع قوة وطبيعة وتوجهات الدولة فمثلًا المجال الحيوي وخاصة البحرى للولايات المتحدة هو العالم حيث تمتلك سبعة أساطيل تجوب كل المحيطات (الهادي والأطلنطي والهندي) وكذلك البحار الداخلية الهامة (الكاريبي – والمتوسط – والخليج العربي).

لذلك أراد الرئيس بوتين أن يغير من المجال الحيوي المحدود لقواته البحرية –وخلال الحرب الأوكرانية– ليكون مجالها العالم لمزاحمة الغرب فقام بإعلان تغيير العقيدة البحرية الروسية في 31 أغسطس 2022 في يوم تأسيس القوات البحرية القيصرية وفي عاصمتها التاريخية سان بطرسبرج (لينينجراد) مع البحث عن نقاط ارتكاز عالمية حيث لا توجد سوى (طرطوس / سوريا) وكذلك التوجيه ببناء (السفن الكبيرة) وتعني الغواصات النووية وحاملات الطائرات التي هي بمثابة مطار عائم في حالة عدم توفر المطارات الحليفة حيث تمتلك روسيا حاملتين فقط إحداهما حاملة مروحيات بينما تمتلك الولايات المتحدة (دون حلف الأطلنطي) 20 حاملة منها 9 حاملة مروحيات طبقًا للمركز الدولي (GLOBAL FIRE POWER) 2202 .

تاسعًا: أهم الدروس المستفادة من الحرب الروسية الأوكرانية حتى ربيع 2023

رغم أن طرفي الحرب ينتميان إلى ذات المدرسة العسكرية التكتيكية والتسليحية وأن تلك الحرب تنتمي في مجملها إلى الحروب التقليدية المحدودة تسليحيًا وتكتيكيًا وأساليب قتال إلا أنها تميزت ببعض السمات كالآتي:

1. أن الحروب التقليدية الحديثة يمكن أن تتحول جزئيًا إلى حروب غير تقليدية وهجين سواء في مجال ونظم التسلح أو تكتيكات وأساليب القتال أو مكون عناصر القتال.
2. أن الحروب بالوكالة تطورت من استخدام المليشيات المسلحة إلى مستوى استخدام جيوش نظامية.
3. أن الجيش الأوكراني استطاع بالتدريب الغربي أن يستوعب أسلحة غربية متنوعة ومتدرجة في القوة ويوظفها ضمن التكتيكات الشرقية (مثال تعدد أنواع الدبابات وبالتالي تعدد أنواع التأمين الفني واللوجيستي).
4. أن تطوير بعض الأسلحة هام حتى أثناء سير القتال سواء داخل النوع أو إلى نوع وطور أحدث.
5. وعلى المستوى المصري:

- أهمية مراقبة أسلحة القتال المناظرة لدى مصر لتقييم أدائها القتالي لاستمرار امتلاكها من عدمه.
- وأيضًا بعض الأسلحة النوعية التي لا تملكها مصر لتقييم أدائها القتالى لامتلاكها من عدمه.

عاشرًا: السناريوهات المحتملة لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية

تُبنى السيناريوهات على فرضية أن روسيا لن تقبل بالهزيمة الكاملة رغم فرضية إضعافها وان أوكرانيا – التى تتلقى دعم غربي (أمريكى أوروبي) – لن تقبل بالمزيد من احتلال واقتطاع أراضيها بعد اقتطاع القرم عام 2014 بل ستطالب بها كما ستطالب ومعها المجتمع الدولي بتغريم روسيا تكلفة إعادة إعمار أوكرانيا خصمًا من الأرصدة الروسية المجمدة لدى الغرب على غرار مشروع (مارشال) بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي لا مفر من اللجوء إلى مائدة المفاوضات بوساطات دولية أهمها (الصينية – التركية) كالآتي:

1. **السيناريو الأول:** في المدى القريب بعد تبلور الجهود الصينية التي يتحفظ عليها الغرب ودعمه للجهود التركية (عضو الأطلنطي).

2. **السيناريو الثاني:** في المدى الأبعد وبعد إنهاك كلا الطرفين دون نصر حقيقي وبذات الوساطة غالبًا.

3. **السيناريو الثالث:** والمستبعد نسبيًا وهو لجوء روسيا إلى الأسلحة النووية التكتيكية التي نشرتها لديها وداخل بيلاروسيا والتي قد تتحول إلى مواجهة نووية في إطار حرب عالمية ثالثة جديدة.

نخلص مما سبق إلى أن تلك الحرب بدأت كحرب روسية على أوكرانيا ثم ما لبثت ان تحولت إلى حرب بين روسيا من جهة وأوكرانيا المدعومة من الغرب والناتو على الأراضي الأوكرانية من جهة اخرى.لتأخذ شكل الحرب بالوكالة على مستوى الجيش الأوكراني وليس مستوى المليشيات المسلحة كأفغانستان حيث تدرج دعم الناتو من مستوى الأسلحة الخفيفة إلى الثقيلة بما فيها الدبابات وقد يصل إلى مستوى طائرات القتال. حيث أعلن وزير الدفاع ثم الرئيس الأمريكي من كييف «أن الهدف هو إضعاف روسيا» الآخذة في التوسع طبقًا لتوجهات الرئيس بوتين بالعودة إلى (الدولة الأم) في إشارة متكررة إلى الاتحاد السوفيتي بما يتماشى مع السلوك الروسي في جورجيا والقرم وباقي أوكرانيا.

وجاء انضمام فنلندا مؤخرًا إلى الناتو ليزيد من تأزم الموقف بفتح جبهة جديدة واسعة على روسيا وعلى حدودها المباشرة وبانضمام السويد لاحقًا سيتحول بحر البلطيق إلى بحيرة للناتو تضطر روسيا لعبورها وصولًا إلى مينائيها المحدودين في بطرسبرج وكيلنجراد حيث لا يظهر في الأفق انتصار حاسم لأحد الطرفين مما سيقود إلى مائدة المفاوضات عاجلًا أم آجلًا لأن البديل سيكون أسوأ بالانزلاق إلى صدام نووي يفضي إلى حرب عالمية ثالثة.

ملف العدد

التفاعلات الروسية الصينية فى ضوء الأزمة الأوكرانية

دراسة تحليلية

د. رنا محمد عبد العال

أستاذ العلوم السياسية المساعد جامعة قناة السويس

ومعهد البحوث والدراسات العربية

تعد كثافة التفاعلات الصينية – الروسية وتبني الصين موقفًا مناهضًا لموقف الولايات المتحدة وحلف الناتو من الحرب الروسية الأوكرانية من أهم المواقف التي يجب أن يتم تحليلها بشكل دقيق لما لها من آثار ليس فقط على مسار الحرب ولكن أيضًا على بنية ونسق النظام العالمي وشكل التحالفات في المستقبل. ورغم أن الموقف الصيني لم يصل إلى حد التأييد الكامل مع الموقف الروسي ولكن تبين من التنسيق الصيني الروسي أن هناك قدرًا من التغير النوعي في العلاقات بين الدولتين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو هذه التطورات النوعية التي شهدتها علاقات البلدين خلال السنوات الأخيرة

والتي بدت أكثر وضوحًا خلال عام 2022 تؤسس للقول إن العلاقات البينية تجاوزت مستوى التنسيق إلى حد إمكانية وجود (تحالف) حتى وإن كان غير معلن.

هذه الدراسة تحاول الوقوف على أهم النقاط التي تجمع الصين وروسيا وأهم قضايا الاتفاق والاختلاف بينهما والتي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة تلك التحالفات الصينية الروسية. **ولعل السؤال الرئيسي هو:** هل وصلت التحالفات الصينية الروسية إلى حد التحالف أم أنه ما زال الوقت مبكرًا للتكهن بمثل هذه الاستنتاجات حيث تحتل الصين وروسيا مركز الصدارة في التحليلات المختلفة حيث يتطلع البلدان إلى تعميق العلاقات مثلما يبدو أن الفجوة مع الغرب على الجبهة الجيوسياسية والاقتصادية وكذلك العسكرية تزداد عمقًا.

أولًا: تقارب الهدف

يجمع الصين وروسيا وجود هدف استراتيجي معلن ألا وهو بناء نظام عالمي متعدد الأطراف مما يعني ضرورة إنهاء حالة الهيمنة الأمريكية وتبادل الدعم المنسق سياسيًا وعسكريًا في مواجهة الولايات المتحدة والناتو. ففي زيارة سابقة قال الرئيس فلاديمير بوتين في مقال إنه "على عكس بعض الدول التي تدعي الهيمنة وتثير الخلاف في الانسجام العالمي فإن روسيا والصين تقومان حرفيًا ومجازيًا ببناء الجسور" بينما رد نظيره الصيني الجميل قائلًا لفرانس برس إنه "واثق من أن الزيارة ستكون مثمرة وتعطي زخمًا جديدًا للتنمية الصحية والمستقرة للعلاقات الصينية الروسية".[1]

روسيا والصين تتشاركان بعض القواسم المشتركة لديهما نوع متشابه من النظام تصنف كلاهما كقوتين عظميين لديهما جيوش ضخمة وهما دولتان نوويتان وأيضًا من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ولهما حق النقض (الفيتو) وغالبًا ما تريان نفسيهما على طرفي نقيض مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعارضتها في الهيمنة على العالم والدعوة إلى نظام متعدد الأقطاب وتفعيل دور المنظمات الدولية وضمنها منظمة الأمم المتحدة.

لذلك تشترك الصين وروسيا منذ فترة طويلة في أهداف جيوسياسية متشابهة مثل الرغبة في رؤية ما يسمونه "عالمًا متعدد الأقطاب" وكبح القوة العسكرية لحلف الناتو التي توحدهما. ولعلّ أهم وجهة نظر مشتركة بين الجميع هي عدم ثقتهم المتبادلة الطويلة الأمد في الغرب. التقاء الأحداث الأخيرة من الحرب في أوكرانيا إلى القيود الغربية على صادرات

تكنولوجيا أشباه الموصلات إلى الصين ومؤخرًا صفقة الغواصات النووية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا والتي أغضبت بكين؛ لم تؤد إلا إلى تقريب البلدين من بعضهما بعضًا وقللت الفجوة بين البلدين حتى في الخطاب المشترك الذي يجمعهما.

فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا بالنسبة لكل من الصين وروسيا تمثل تحديًا للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة وطريقة لتقويضه فلقد امتنعت الصين عن دعم حرب روسيا علنًا في أوكرانيا لكنها رفضت أيضًا إدانة الغزو. وبدلًا من ذلك رددت أصداء موسكو في انتقادها للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لما تعتبره "إشعال النار" بشأن أوكرانيا. كما سعت إلى إيجاد مكانة لنفسها كصانع سلام ودعت الجانبين إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإجراء محادثات.

كما يشعر الغرب بالقلق من أن بكين يمكن أن تزود روسيا بأسلحة فتاكة لتمكينها من السيطرة على أوكرانيا كما اقترحت المخابرات الأمريكية في وقت سابق وأشار حلفاء أوكرانيا الغربيون إلى أن أي تحرك للقيام بذلك سيكون خطًا أحمر وأنه إذا تجاوزته بكين فستكون هناك "عواقب" في شكل عقوبات مفروضة على الصين. ولكن نفت بكين بشدة أنها تخطط لتزويد روسيا بأي عتاد عسكري. قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وين بين يوم الاثنين مكررًا التعليقات السابقة إن الغرب يزود أوكرانيا بالأسلحة وليس الصين وقال للصحفيين إن "على الجانب الأمريكي التوقف عن تأجيج الحرائق وتأجيج النيران.. والقيام بدور بناء في هذا الشأن. حل سياسي للأزمة في أوكرانيا وليس العكس".

ولعل هذا النهج هو نهج الصين على الدوام فلقد تجنبت بكين في السابق التورط في صراعات بين دول أخرى لكنها تحاول على ما يبدو تأكيد نفسها كقوة دبلوماسية عالمية بعد ترتيب محادثات بين السعودية وإيران في مارس دفعتهما لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بعد انقطاع دام سبع سنوات والذي له عدد من الدلالات بأن الصين أصبحت تأخذ على عاتقها مسئوليات القوى العظمى حتى في تسوية الخلافات بين الدول وبعضها بعضًا.

الصين سبق وأعلنت أن المخاوف الأمنية الروسية مشروعة وأن توسع حلف شمال الأطلسي "الناتو" يجب أن يتوقف كما دعت إلى ضرورة العودة إلى اتفاقيات مينسك وهي سلسلة من الاتفاقيات التي تهدف إلى إنهاء الحرب في منطقة دونباس ولا تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية في إشارة واضحة إلى تطلع الصين لمنع الولايات المتحدة من التدخل

في الأزمة الأوكرانية. وعلى الرغم من وصف الرئيس الصيني للرئيس "فلاديمير بوتين" بأنه "صديقه المفضل" فإنها صداقة محاطة بالحذر ومن الواضح أنها تنطلق فقط من اعتقاد الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بأن كلًا منهما يعد منافسًا للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

تحت عنوان: «وهم التحالف الروسي / الصيني» كتب المفكر الأمريكي المعروف جورج فريدمان مقالًا (The Illusion of a Russia–China Alliance جيوبوليتيكال فيوتشرز نوفمبر2018) يقدم تقييمًا يبدو موضوعيًا لعلاقات بكين / موسكو وممكنات تطورها المستقبلي. ويأتي فريدمان إلى القضية الأهم في تحليله يقول: «على السطح ينبغي أن يكون اشتراك روسيا والصين في مواجهة خصم مشترك وقوي أساسًا لإقامة تحالف قوي بينهما.. لكن المظاهر قد تكون خادعة.. مع أن قيام تحالف صيني–روسي ربما يبدو موازنًا منطقيًا لخصمهما المشترك فإنه يبقى مجرد وهم» إنه في أحسن الأحوال تحالف على الورق[3] .

تاريخيًا، علاقة بكين وموسكو مثقلة بتحيزات متبادلة وصور نمطية سلبية متبادلة نتيجة لتاريخ مليء بالصراع. ومع ذلك تشير دراسة أجراها الباحث مارسين كاتشمارسكي إلى أن روسيا توجد بها مجموعات مؤثرة من أصحاب المصلحة القريبين من الكرملين طورت «رؤية إيجابية لتقارب وثيق مع الصين». وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى تأثير حرب أوكرانيا على التصور المتغير لروسيا في الصين فقد يؤدي «إخفاق الحملة العسكرية وسوء التقدير الاستراتيجي للكرملين إلى تقليص مكانة روسيا كشريك قيم في نظر الصينيين إلى حد ما» بينما قبل الحرب «كانت نظرة روسيا في الصين إيجابية بشكل لافت للنظر». وبينما خطر حدوث عدوان متزامن تقوم به الصين على تايوان (وهو سيناريو يمكن أن يتحدى قدرة الغرب) لم يعد مطروحًا على الطاولة الآن؛ فقد أصبح أقل احتمالًا على المدى المتوسط نتيجة هذه الصدمة.[4]

ثانيًا: إتجاهات العلاقة بين روسيا والصين

تعد الصين من الدول التى تربطها علاقة وثيقة مع موسكو فضلًا عن نفوذها الاقتصادي كأكبر مشترٍ للنفط والغاز الروسي بعد أن قطعت الولايات المتحدة وحلفاؤها معظم عمليات الشراء حيث رفضت بكين التي ترى موسكو كشريك دبلوماسي في معارضة الهيمنة الأمريكية

على الشئون العالمية انتقاد الغزو واستخدمت وضعها كواحدة من خمسة أعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لصد الهجمات الدبلوماسية على روسيا.

اقتصاديًا كثفت الصين مشترياتها من النفط والغاز الروسي لاقتصادها المتعطش للطاقة مما ساعد على تعويض الإيرادات المفقودة الناتجة عن العقوبات الغربية. في المقابل تحصل الصين على أسعار أقل على الرغم من عدم الكشف عن التفاصيل هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه تم فرض مجموعة من العقوبات على روسيا من قِبَل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وهي تعد الخطوة الأكثر تصعيدًا على البنك المركزي الروسي كما أن الهدف الرئيسي للقوى الغربية من تجميد أصول البنك هو حرمان موسكو من إحدى أهم مؤسساتها المالية بالنظر إلى أن البنك المركزي الروسي والذي تبلغ احتياطاته نحو 630 مليار دولار يعُد ضلعًا رئيسيًا في استراتيجية الرئيس "فلاديمير بوتين" المعروفة باسم "حصن روسيا" (Fortress Russia) والتي من شأنها مساعدة روسيا على تجاوز أي عقوبات صارمة ضدها ورغم استبعاد بعض البنوك الروسية من نظام "سويفت" المالي العالمي (SWIFT) بما يُنذر بمعاناة الاقتصاد الروسي من تقلُّص عائدات التصدير في ظل خشية كبريات شركات الطاقة العالمية من التأثر بالعقوبات المفروضة على روسيا فإن موسكو لا تزال تحافظ على تدفق يومي لعائدات التصدير يُقدَّر بمئات الملايين من الدولارات. وهو ما يثبت إمكانية تغلب موسكو على استبعادها من نظام "سويفت" من خلال إيجاد قنوات مغايرة لمعاملاتها المالية مع الأطراف الخارجية.[5]

هذه العلاقات بين روسيا والصين تعززت منذ عام 1997 بسبب حاجة الصين إلى الطاقة التي ضمنت روسيا توفيرها عبر مشاريع اقتصادية ضخمة واستمرت العلاقات بالنمو حتى 2014 بعد الضغوط الغربية والأمريكية حيث شهدت العلاقات نقلة نوعية عقب قيام روسيا بضم جزيرة القرم وهذا ما أعطى زخمًا كبيرًا للعلاقات الثنائية التي توجت بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

تظهر إحصاءات التجارة أنه اعتبارا من عام 2022 شكلت تجارة الصين مع روسيا 2,7 في المائة فقط من إجمالي التجارة وتتركز في المواد الخام وموارد الطاقة وفي الوقت نفسه فإن الاختلافات الثقافية الاجتماعية بينهما لم تزل عميقة. وعكس البيان الروسي الصيني المشترك (4 فبراير 2022م) ممكنات محدودة أبرزها التآزر في مواجهة ما يعتبرانه «الهيمنة الأمريكية»

ويدافعان عن نظام الأمم المتحدة والسيادة المطلقة للدولة وعدم التدخل ويشعر البلدان بأنهما «ضحية» سلوك الغرب. وهذه مصالح مشتركة طويلة الأجل وتؤكد إمكان تعميق العلاقات الصينية الروسية منذ عام 2001 عندما وقع البلدان اتفاقية صداقة وتعاون.

قبل عام 2019 كانت علاقة البلدين علاقة تقارب لا تحالف بينما الآن توصف العلاقة بأنها «شبه تحالف». وقد أدى تطوران أخيران (هما التدهور المتزامن في علاقات الصين مع دول منطقة المحيطين الهندي والهادي وأوروبا) إلى تسريع استعداد بكين للارتقاء بالعلاقات الصينية الروسية وبخاصة مع منعطف الحوار الأمني الرباعي بين أمريكا واليابان وأستراليا والهند ودمج الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية في هذا التعاون الرباعي. وفي الوقت نفسه فإن مخططات تطوير الغواصات النووية متعدد الأطراف (أستراليا بريطانيا أمريكا) يشكل تهديدًا للصين. وفي النهاية طور الاتحاد الأوروبي موقفًا رسميًا علنيًا صراحةً شبه عدائي تجاه الصين وكثّف انتقاداته لسياسات الصين في هونغ كونغ والتبت وشينغ يانغ.

في مارس 2021 اعتمد الاتحاد الأوروبي أول عقوباته ضد الصين منذ ثلاثين عامًا مما دفع إلى المزيد من ردود الفعل المناهضة للصين في أوروبا. وفي سبتمبر2021 نشر البرلمان الأوروبي التقرير الاستراتيجي الجديد لأوروبا والصين متضمنًا الإعلان عن «استراتيجية أكثر ثقة وشمولية وتنسيقًا تجاه الصين» وهذا الاصطفاف الأوروبي فاقم خوف الصين من حصار استراتيجي. وباختصار في نهاية عام 2021 كانت الصين محاصرة وغير آمنة وغير قادرة على شق صف حلف شمال الأطلسي وعاجزة عن منع العوائق المحتملة في التجارة مع الاتحاد الأوروبي مما يهدد تطلعاتها لتحديث اقتصادها وتوسيع تجارتها العالمية. ومع تعزيز أمريكا تحالفاتها ضد الصين اتبعت بكين ما يسمى: «علاقات من نوع جديد مع القوى العظمى» مؤكدة السيادة والتعاون واحترام نظام الأمم المتحدة ووصفت هذا النوع من العلاقات بأنه «شراكة دون تحالف».

وفي يونيو 2021 أعلنت بكين وموسكو بشكل مشترك أن بعض الدول تستخدم الأيديولوجيا للتدخل في الشئون الداخلية للآخرين. وفي 4 فبراير 2022 أعلن شي وبوتين معًا في البيان المشترك المطول حول «العلاقات الدولية في العصر الجديد» أن «الديمقراطية قيمة مشتركة للبشرية وليست ملكية فكرية لعدد قليل من البلدان» ولذلك يجب ألا تستخدم أية دولة الديمقراطية للضغط على الآخرين والتدخل في شئونهم الداخلية. وأشار البيان إلى أن بكين وموسكو شكلتا هذه العلاقة الخاصة لموازنة نظام التحالف الذي تقوده أمريكا.

ارتفع حجم التجارة بين روسيا والصين في 2022 بنسبة ٪29,3 على أساس سنوي ووصل إلى 190,27 مليار دولار وهو مستوى قياسي تاريخي وتظهر التجارة نموًا مطردًا بين البلدين مما يدل على متانة العلاقات بين موسكو وبكين وتمثل روسيا ٪3 من إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين. العام الماضي ارتفعت الصادرات من الصين إلى روسيا بنسبة ٪12,8 وبلغت 76,12 مليار دولار فيما صعدت الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة ٪43,4 إلى 114,15 مليار دولار. (6)

وتظهر البيانات أن كفة الميزان التجاري ترجح لصالح روسيا التي تصدر إلى الصين موارد الطاقة بشكل أساسي وتمثل إمدادات النفط والغاز عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسال والفحم نحو ٪70 من إجمالي حجم الإمدادات إلى الصين كذلك تستورد الصين من روسيا منتجات معدنية وأخشابًا ومنتجات زراعية ومأكولات بحرية فيما تصدر الصين إلى روسيا الإلكترونيات والسيارات والملابس والأحذية والسلع الاستهلاكية. وفيما يتعلق بالعام 2023 أشارت البيانات إلى أن التبادل التجاري نما في يناير وفبراير من هذا العام بوتيرة ملحوظة. وبحسب البيانات قفزت الصادرات الصينية إلى روسيا بنسبة ٪19,8 في الشهرين إلى 15 مليار دولار بينما نمت الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة ٪31,3 إلى 18,65 مليار دولار. (7)

صرح السفير الروسي لدى الصين إيغور مورغولوف بأن العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا والصين في قطاع الطاقة ذات طبيعة استراتيجية وذات منفعة متبادلة وقال الدبلوماسي في وقت سابق: "تعاوننا في قطاع الطاقة لا يعتمد على العوامل الجيوسياسية الحالية فلديه تاريخه ومستقبله". وأشار إلى أن المشاريع التي يتم تنفيذها بشكل مشترك من قبل الشركات في البلدين ستساهم بشكل كبير في نمو التجارة الثنائية وستساهم أيضًا في ضمان أمن الطاقة لروسيا والصين.

كما قفزت صادرات النفط الخام وزيت الوقود الروسية إلى الصين لتسجل مستويات قياسية في يناير الماضي بعدما أعادت أكبر دولة مستوردة للطاقة في العالم فتح اقتصادها وتخلت عن سياسة "صفر كوفيد". ووفقًا لشركة البيانات "كبلر" فقد بلغت التدفقات الإجمالية من النفط الخام وزيت الوقود خلال يناير الماضي أعلى مستوياتها وتجاوزت الرقم القياسي المسجل في أبريل 2020 وبلغ إجمالي صادرات روسيا من النفط الخام وزيت الوقود إلى الصين 1,66 مليون برميل يوميًا في يناير الماضي. وفي العام الماضي اتفقت شركتا

"غازبروم" الروسية وشركة "سي إن بي سي" (CNPC) الصينية على تحويل مدفوعات الغاز المورد عبر "قوة سيبيريا" [8] إلى الروبل واليوان مما يعد مؤشرًا مهمًا على عزم البلدين على الابتعاد عن الدولار.

وفي مطلع فبراير 2022 وقّعت "غازبروم" عقدًا ثانيًا طويل الأجل مع شركة "سي إن بي سي" (CNPC) الصينية لتوريد الوقود الأزرق عبر مسار جديد "قوة سيبيريا-2" (مشروع مخطط لإطلاقه) عبر منغوليا سيسمح بزيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى الصين بواقع 50 مليار متر مكعب أخرى سنويًا.

سياسيًا ودبلوماسيًا قدمت الصين غطاءً دبلوماسيًا لروسيا ودفعت وسائل الإعلام التي تديرها الدولة رواية روسيا عن الغزو إلى الجماهير في الداخل والخارج وانطلقت روسيا والصين في توثيق العلاقات التحالفية بينهما من مجموعة محددات جيوسياسية إقليمية ودولية وهي كالآتي: [9]

1. ضرورة تقييد محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للانفراد بالعالم عن طريق تأسيس نظام عالمي جديد يعتمد على التعددية وليس على الأحادية القطبية.

2. شعور كل من روسيا والصين بالخطر من النفوذ الأمريكي في آسيا.

3. تمسك روسيا والصين بمبدأ (عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول) ورفض النزعات الانفصالية الداخلية وهذا المحدد الأخير تحتاج إليه كل من روسيا والصين حيث عانت الأولى من النزعة الانفصالية في شمال القوقاز (الشيشان على سبيل المثال) والأمر نفسه تعانيه الصين (تايوان وإقليم التيبت على سبيل المثال) .

4. التحديات على مسرح روسيا الغربي الحيوي والامتداد التوسعي لحلف الناتو شرقًا مع الجهود الواضحة للولايات المتحدة الأمريكية لتقويض التأثير والنفوذ الروسي في أسيا الوسطى ومناطق أخرى قريبة منها وهو الأمر الذي زاد من عزيمة روسيا على توثيق علاقاتها مع الصين في هذه المنطقة مع دعوة الطرفين إلى عالم متعدد الأقطاب وضرورة إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد.

5. معارضة كلا الطرفين الدرع الصاروخي الأمريكي والانسحاب الأحادي الأمريكي من معاهدة "A.B.M" للحد من انتشار الأسلحة الباليستية.

6. لدى البلدين تخوف من القوى والنفوذ الإسلامي في البلدان المجاورة فضلًا عن تخوف من تنامي الحركات القومية الوطنية في تلك المناطق مثل: القوقاز أسيا الوسطى ومناطق غرب الصين.

7. انخفاض انتشار الجيش الروسي في الأماكن المجاورة والبلدان الحديثة الاستقلال وتبديل روسيا تحالفاتها السابقة في مدة الاتحاد السوفيتي السابق وتخليها عن معاهدات الدفاع المشترك مع استبدال ذلك كله بعلاقات تعاون وصداقة مع: الهند فيتنام كوريا الشمالية وهذا ما يتوافق مع رؤية الصين مقارنة بوضع الاتحاد السوفيتي الذي كان سابقًا.

وفي خطاب للرئيس بينغ يقول فيه: "لقد لعبت التفاعلات عالية المستوى دورًا استراتيجيًا رئيسيًا في قيادة العلاقات الصينية الروسية. لقد أنشأنا مجموعة كاملة من الآليات للتفاعلات عالية المستوى والتعاون متعدد الأوجه الذي يوفر ضمانات نظامية ومؤسسية مهمة لنمو العلاقات الثنائية. على مر السنين حافظت على علاقة عمل وثيقة مع الرئيس بوتين لقد التقينا 40 مرة في مناسبات ثنائية ودولية لقد رسمنا معًا مخططًا للعلاقات الثنائية والتعاون في مختلف المجالات وأجرينا اتصالات في الوقت المناسب بشأن القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية ذات الاهتمام المشترك مما وفر إشرافًا قويًا على النمو المستدام والسليم والمستقر للعلاقات الصينية الروسية". [10]

هذا يدل على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتعزيز نموذج جديد للعلاقات بين الدول الكبرى مسترشدين برؤية الصداقة الدائمة والتعاون المربح للجانبين حيث تلتزم الصين وروسيا بعدم التحالف وعدم المواجهة وعدم استهداف أي طرف ثالث في تطوير علاقاتها مع روسيا يقول بينغ في خطاب له: "نحن ندعم بعضنا بعضًا بقوة في اتباع مسار التنمية المناسب لواقعنا الوطني الخاص وندعم تنمية وتجديد بعضنا بعضًا. نمت العلاقات الثنائية أكثر نضجًا ومرونة إنه مليء بالديناميكية والحيوية الجديدة مما يشكل مثالًا رائعًا لتطوير نموذج جديد للعلاقات بين الدول الكبرى يتسم بالاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين". [11]

ديموغرافيًا فإن انخفاض أعداد السكان ظاهرة عامة ومشتركة في العديد من بلدان العالم المتقدمة. إن المشكلة الديموغرافية التي تتعرض لها كل من روسيا والصين ما هي إلاّ تأكيد على العبارة الرائجة والتي تجسد هذه المشكلة بدقة من خلال التوصيف القائل: إن روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض. فمثل هذه المعادلة قد تمثل حدثًا خطيرًا قد يقلب موازين الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثالثًا: خطة السلام الصينية بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية

أصدرت الصين ما عرضته على أنه خطة سلام والتي ترقى في الواقع إلى بيان مبادئ يعكس نقاط حديث بكين الطويلة حول الحرب. بعد مرور عام على الحرب في أوكرانيا أوضحت الصين أخيرًا موقفها من الصراع وأصدرت وثيقة من اثنتي عشرة نقطة تقترح إطارًا لتسوية سياسية لدعم بكين لميثاق الأمم المتحدة وسلامة أراضي الدول لكنه في الوقت نفسه يدين العقوبات الأحادية الجانب وينتقد توسيع التحالفات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة. الملفت للنظر افتقار الخطة إلى تفاصيل حول القضايا الملتهبة مثل: حل النزاع الإقليمي بين كييف وموسكو أو الضمانات الأمنية لأوكرانيا علاوة على ذلك فإن لغة الوثيقة لا تربط أي شخص بأي شيء بما في ذلك بكين.

لقد فاجأ الغزو الروسي لأوكرانيا الصين كما في عام 2014 عندما بدأ الصراع في أوكرانيا. من ناحية خرجت بكين على الفور لدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والحل السريع للحرب. من ناحية أخرى ردد الدبلوماسيون الصينيون الإعلان المشترك الذي وقعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الصيني شي جين بينغ في 4 فبراير 2022 والذي تم فيه إلقاء اللوم في أزمة أوكرانيا على توسع الناتو وتجاهل الغرب لمطالب روسيا بشأن الأمن الأوروبي. في الوقت نفسه كما كان من قبل أدانت الصين العقوبات الغربية ضد روسيا مع التقيد الصارم بها.

تعتبر بكين نفسها نصيرة لمبدأ وحدة أراضيها وأولويتها على حق تقرير المصير فهي حساسة ليس فقط لقضية تايوان ولكن أيضًا تجاه الحركات الانفصالية داخل حدودها ومع ذلك فإن علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا لها أهمية كبيرة أيضًا نظرًا لحدود البلدين الطويلة وغير المتنازع عليها الآن واقتصاداتهما التكميلية ودور روسيا كمصدر للسلع وبعض الأسلحة المتقدمة (مثل مقاتلات Su-35 وS-400. صواريخ أرض – جو) للصين.

تعتبر العلاقات مع الغرب حاسمة بالنسبة للازدهار الاقتصادي للصين والتقدم التكنولوجي لا تتوهم بكين أنها ستتحسن في المستقبل المنظور وسط المنافسة الشديدة مع الولايات المتحدة لكنها ليست حريصة على تسريع قطيعتها الحتمية مع الولايات المتحدة وحلفائها وبالتالي تفقد الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق والتمويل الغربي وكل هذا يعني أن الصين لا تستطيع دعم روسيا دون قيد أو شرط في حربها مع أوكرانيا.

لقد مكن هذا الموقف الصين من أن تحقق بعض المكاسب من الحرب حتى لو كان ذلك عن غير قصد. أدى الصراع إلى تحويل بعض الموارد الأمريكية بعيدًا عن المحيطين الهندي والهادئ واستهلك الكثير من النطاق الترددي لإدارة بايدن التي كانت ستركز على احتواء الصين ومن مصلحة الصين أيضًا أن تم إضعاف روسيا وعزلها وتقليصها بشكل قاطع إلى مكانة الشريك الأصغر لبكين وهو اتجاه كان موجودًا قبل عام 2014 ولكن تسارع بشكل كبير مع غزو بوتين لأوكرانيا. في الوقت الحالي تبيع روسيا الموارد الطبيعية للصين بأسعار مخفضة وتشجع الشركات الصينية على ملء الفراغ الناجم عن خروج الشركات الغربية من روسيا. ومع ذلك تأمل بكين في أن توافق روسيا تدريجيًا على الشروط الصينية في المستقبل في جميع مجالات التعاون.

ردًا على تلك الوثيقة أصدرت موسكو إشادة حذرة بها وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم بوتين: أي محاولة لوضع خطة تضع الصراع على مسار السلام تستحق الاهتمام. نحن ندرس بعناية خطة أصدقائنا الصينيين. من جانبهم رفضت كييف والغرب الاقتراح الصيني تمامًا. قال الرئيس الأمريكي جو بايدن لشبكة ABC News: "لم أر شيئًا في الخطة يشير إلى أن هناك شيئًا سيكون مفيدًا لأي شخص آخر غير روسيا إذا تم اتباع الخطة الصينية" ولعل هذا يمنح بكين ذخيرة في المرة القادمة التي تتهم فيها بالتحريض بهدوء على عدوان بوتين.

لقد غزت روسيا أوكرانيا وتقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا الأسلحة لطرف حرب وبكين وحدها لم تكتفِ بوضع اقتراح سلام فحسب؛ بل أقنعت الكرملين تقريبًا ببدء المحادثات لذلك إذا انهارت الجهود الدبلوماسية حتى قبل أن تبدأ فلا يلوم العالم سوى الغرب. عندما يتم حثها على إجبار بوتين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في المستقبل قد تطالب بكين الغرب بدلًا من ذلك بالضغط على الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لقبول خطتها.

وفيما يتعلق بأوكرانيا فقد امتنعت عن رفض جهود الصين لتأكيد نفسها كصانع سلام محتمل في حرب روسيا ضد ذلك البلد. رحب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ببعض عناصر الاقتراح الصيني حيث يدعو المبدأ الأول إلى احترام سيادة وسلامة أراضي جميع الدول ومع ذلك أشار إلى أن أي تسوية سلمية لا تؤدي إلى انسحاب روسي كامل من جميع الأراضي الأوكرانية لم تكن بداية. قال زيلينسكي للصحافة إن اهتمام الصين بالحرب "لم يكن سيئًا" وقد أوضح زيلينسكي أن أوكرانيا مهتمة أيضًا بإظهار الصين دعمها للسلام من خلال المساعدة في جهود عزل روسيا وعدم تزويد روسيا بالأسلحة. علاوة على ذلك لاحظ زيلينسكي أن "الصين تحترم وحدة أراضيها.. وبالتالي يجب أن تفعل كل ما في وسعها لكي يغادر الاتحاد الروسي أراضينا".

دلالات هذه الخطة كثيرة منها أنه لن يكون من السهل على بكين أن تدعى لعب دور صانع السلام وبالفعل اتهمت الولايات المتحدة وحلفاؤها القيادة الصينية علنًا بمناقشة عمليات تسليم أسلحة محتملة إلى روسيا. تُظهر عمليات الكشف الأخيرة في وسائل الإعلام الغربية أن الصين لم تقتصر على شراء النفط والغاز من روسيا وبالتالي تملأ صندوق حرب بوتين؛ بل استمرت أيضًا في تزويدها بمكونات الأسلحة بل وفكرت في تزويدها بطائرات مسلحة بدون طيار وأسلحة أخرى. تشير مثل هذه الإفصاحات المحسوبة إلى أنه بالنسبة لبكين فإن لقب صانع السلام لن يأتي بدون قتال حتى في الوقت الذي يبذل فيه قادتها قصارى جهدهم للبقاء خارج معركة أكبر في أوكرانيا. [12]

رؤية لمستقبل العلاقات الروسية الصينية

يمكن القول إن الصين تنتهج رسميًا سياسة "عدم التحالف" لكن المساعدات والدعم الغربيين لتايوان والمنافسة الاقتصادية ولا سيما القيود الأمريكية على أشباه الموصلات وتشكيل "التكتلات" التي يُنظر إليها على أنها معادية لبكين في منطقة أسيا والمحيط الهادئ ستختبر هذا الأمر. من المرجح أن يؤدي غزو أوكرانيا إلى تسريع تعميق العلاقات عن طريق إجبار الصين بمرور الوقت على اختيار "جانب" بين روسيا والغرب. ومن غير المرجح أن يكون الغرب هو اختيار بكين.

ففي حين أن التحالف الرسمي بين الصين وروسيا أقل احتمالًا من التعزيز المستمر لشراكتهما الاستراتيجية ومن غير المرجح تشكيل هيكل دفاع جماعي على غرار الناتو -على سبيل المثال- يمكن تعديل سياسة الصين بشأن التحالفات أو التخلي عنها إذا كانت تناسب مصالح بكين والدليل على ذلك أنه أظهر كلا البلدين مرونة في الماضي مع تغير الظروف الدولية.

ويمكن التأكيد على أنه قد استفاد كلا الجانبين بشكل كبير من علاقتهما حيث تمتلك روسيا شريكًا تجاريًا ثريًا ومستعدًا في وقت تتزايد فيه العزلة الدولية. كما حققت الصين مكاسب تكنولوجية من علاقاتها مع روسيا وتشتري طاقة مخفضة للغاية. كما أن كل جانب يضفي الشرعية على الآخر دوليًا. لكن على الرغم من هذه العناصر "الإيجابية" يتم تحديد روابطهم إلى حد كبير في مواجهة الغرب. تاريخيًا أدى الضغط الغربي ضد أحد البلدين أو كليهما (عادة في شكل عقوبات أو تكتلات في "الخارج القريب") إلى تعميق العلاقات بينهما فلقد تعمقت العلاقات الطبيعية الجديدة بعد أحداث تيانانمين عام 1989 حيث فرض المجتمع الدولي عقوبات على الصين وقد أعقب إعلان الولايات المتحدة "المحور نحو آسيا" والعقوبات المفروضة على روسيا في عام 2014 موجة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بين بكين وموسكو.[13]

بالنسبة لكلا البلدين من شبه المؤكد أن المواجهة الاقتصادية والدبلوماسية والأيديولوجية وربما حتى العسكرية المتزايدة مع القوى الغربية تتفوق على انعدام الثقة التاريخي. ويمكن القول إن هناك فرصة ضئيلة لاختلاف المصالح التي تفصل بين البلدين فلقد تعلما من حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أهمية إزالة الأيديولوجيا من العلاقات وقبول أن المصالح لن تتماشى دائمًا وحل النزاعات الإقليمية.

من المرجح أن تتعمق العلاقات ولكن لا تزال هناك حواجز تحول دون إقامة تحالف رسمي. هناك مخاوف داخل النظام الصيني من السياسة الخارجية الروسية ولا سيما ميل موسكو إلى القوة وتشجيع الانفصالية ومحاولات تغيير الحدود الدولية وقد أضافت أوكرانيا مصداقية لهذه المخاوف. وعلى الجانب الآخر امتنعت الصين عن التصويت على معظم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحرب لكنها في الوقت نفسه قدمت لموسكو شريان حياة اقتصاديًا كما لم تبرر بكين تصرفات موسكو علنًا لكنها تضخم الروايات الروسية فعلى الرغم من "أسئلة ومخاوف"

شي جين بينغ التي تم الإعلان عنها عن عمد فمن المحتمل أن تدفع الحرب روسيا والصين إلى التقارب على المدى الطويل حيث يبدو أن الضغط الغربي المكثف على كليهما سيستمر.

نظرًا إلى أن روسيا والصين دولتان قويتان تقليديًا ومسلحتان نوويًا فإن الفائدة العسكرية للتحالف أمر مشكوك فيه؛ ومع ذلك فإن تصريحات وتصرفات الجانبين توحي بمشاعر انعدام الأمن وتشمل هذه مخاوفهم المعلنة بشأن تهديد "الثورات الملونة" المدعومة من الغرب كما أن التحليل الذي يعتمد فقط على القدرة يتجاهل الأهمية السياسية للتحالف باعتباره بيانًا للدعم المتبادل في تنافسهما ضد القوى الغربية. إن التحالف الصيني الروسي سيكون بمثابة العمود الفقري للمعارضة العالمية للغرب حيث ينظر كل منهما إلى الآخر للحصول على الدعم ضد التطويق الغربي المتصور لقد تم سن سياسة عدم التحالف في الصين من قبل دنغ شياو بينغ للحفاظ على الاستقلال وحرية العمل في سياستها الخارجية لكن يصعب على الصين بشكل متزايد الحفاظ على هذا الاستقلال في الساحة الدولية بعد غزو أوكرانيا ولا سيما مع تشدد المواقف في منطقة أسيا والمحيط الهادئ وزيادة التزامات الصين الدولية. ولعل رد فعل الحزب الشيوعي يحمل عادة الكثير من المفاجآت وهذا ما ستوضحه الفترة القادمة.

المراجع

1. China minister hails 'strong' Russia ties in meeting with Putin April 4 2023 https://www.france24.com/en/europe/20230416-%F0%9F%94%B4-live-ukraine-war-china-top-agenda-at-g7-foreign-ministers-meeting
2. Melinda Liu China and Russia's Friendship in Ukraine Is Without Benefits https://foreignpolicy.com/2022/02/26/china-and-russias-friendship-in-ukraine-is-without-benefits/
3. George FriedmanThe Illusion of a Russia-China Alliance November 7 2018 https://geopoliticalfutures.com/illusion-russia-china-alliance/
4. Marcin Kaczmarski Russia-China Relations in the Post-Crisis International Orderhttps://www.routledge.com/Russia-China-Relations-in-the-Post-Crisis-International-Order/Kaczmarski/p/book/9780415787598
5. Fihters in Zhytomy The Ukraine Dilemma Can the West Save Kyiv Without Starting a War With Russia? https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu/2022-03-09/ukraine-dilemma
6. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2023/03/17/fatalism-is-not-an-option-for-addressing-china-russia-relations/
7. بالأرقام.. العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا والصين RTعربي 17 مارس 2023 - https://arabic.rt.com/business/1444003
8. "قوة سيبيريا" هو عبارة عن خط أنابيب غاز يهدف لضخ الغاز الطبيعي من الحقول في الشرق الأقصى الروسي إلى الصين وبدأت الإمدادات عبره إلى الصين في 2 ديسمبر 2019.
9. مظاهر العلاقات الروسية-الصينية: السياسية العسكرية الأمنية والثقافية مركز أضواء للبحوث والدراسات 9 أغسطس 2021 https://adhwaa.net/%D92021%85
10. (Forging Ahead to Open a New Chapter of China-Russia Friendship Cooperation and Common Development March 20 2023 https://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt_665385/zyjh_665391/202303/t20230320_11044359.html
11. Ibid.
12. https://carnegieendowment.org/politika/89172
13. Sam Etheridge A China–Russia Alliance is Likelier Than We Think May 4 2023 https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/china-russia-alliance-likelier-we-think

ملف العدد

الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية

الحياد المسلح واستراتيجية اغتنام الفرص

د. هند سلطان

مدرس بالجامعة المصرية الصينية وجامعة حلوان ومحاضر بأكاديمية ناصر العسكرية وباحث زائر بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة فودان – شنغهاي الصين.

مع تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، دخل العالم في عصر العولمة وانتهت الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. خضع اقتصاد العالم منذ الأزمة الأوكرانية إلى تعديل كامل حيث تغيرت طرق التجارة المتعلقة بحركة الهيدروكربونات والمواد الخام وإلى حد ما المنتجات الزراعية. لم يعد بإمكان موسكو تصدير الغاز والنفط إلى أوروبا مما عزز التوجه نحو الشرق وفُرض على موسكو الاعتماد الاقتصادي بشكل

كبير على الصين التي استغلت الأخيرة الأزمة في إدارة مصالحها من خلال الحياد المسلح واستراتيجية اغتنام الفرص وفقًا للشراكة الاستراتيجية الشاملة التي يطلق عليها «غير المحدودة» والتي تعتبرها روسيا «تحالفًا».

وتتناول هذه الدراسة تحليل الموقف الصيني من الأزمة المتمثل في الحياد المسلح واستراتيجية اغتنام الفرص وتداعيات الأزمة على المصالح الصينية وأخيرًا السيناريوهات المستقبلية للحرب الأوكرانية والدور الصيني.

أولًا: الحياد كمفهوم في العلاقات الدولية

يتسم مفهوم الحياد بعدم الاتساق من حيث تعريفه وأنواعه حيث يشمل مجموعة واسعة من الظواهر السياسية. يقال إن أصل أو مصدر مصطلح «الحياد» مشتق من الكلمة اللاتينية المحايد التي تشير إلى «لا أحد من الاثنين». فالدول التي ليست طرفًا في الحرب الجارية تسمى الدول المحايدة والوضع القانوني لتلك الدول يُسمى الحياد. وبشكل عام توصف الدول التي تتمسك بموقف الحياد بأنها محايدة وبشكل أساسي يرقى الحياد في الواقع إلى بذل جهود مستمرة لدعم السيادة الوطنية دون تقديم أي تنازلات مقابل «الحماية» في إطار تحالف سياسي أو عسكري. يُفترض أن الأمن القومي يستفيد من اتخاذ موقف حذر والبقاء على الهامش بدلًا من السعي لحماية قوة عظمى واحدة أو عدة قوى عظمى.

تنشأ التناقضات المصطلحية والارتباك النظري المرتبط بمفهوم الحياد من الطبيعة الثنائية للمصطلح التي تتركز على البعد القانوني والسياسي. بعض الأكاديميين أشاروا إلى أن المصطلح من البُعد القانوني يحدد سلوك الدولة في وقت الحرب حيث إنها لا تشارك في نزاع مسلح. كما أشار آخرون إلى أن الحالة السياسية التي تنتهج فيها دولة محايدة بحكم الواقع دون التعهد بأي التزامات قانونية تؤكد وضعها الحيادي الدائم سواء في زمن السلم أو زمن الحرب. كما أن الدولة قد تغير في سياساتها الحيادية بما يتماشى مع مصالحها الوطنية كمبدأ أساسي للسياسة الخارجية لأي بلد دون أي تأثير على قوانين القانون الدول. وبالتالي فالبعد السياسي يتلخص في نشاط تنتهجه دولة ما كجزء من عقيدة السياسة الخارجية لها لتجنب الانخراط في أي تحالفات عسكرية والحفاظ على سيادتها ومصالحها الوطنية (مصالح حيوية أو أساسية). والسياسة الخارجية هي عملية صياغة وتنفيذ المصالح

الوطنيـة للدولـة القوميـة خلال تفاعلها مـع الدول الأخرى وأصحـاب المصلحـة في النظام الدولي. وترتبـط فكـرة السياسـة الأمنيـة ارتباطًا وثيقًـا بمصطلـح الأمن الذي يعـني «غيـاب التهديدات الخارجيـة». كمـا أن هنـاك تداخـلًا بـين السياسـة الخارجيـة والسياسـة الأمنيـة فـالأولى تخـدم بعـض أهـداف الثانيـة أمـا الثانيـة فهي مفهـوم أوسـع لأنها تشـتمل علـى مجموعة من الأنشـطة وأدوات السياسـة الداخليـة. وبالتـالي القيمـة الحاسـمة للأمـن القـومي ترتبـط بالبقـاء بمعـنى أن يكـون الكيـان مسـتقلًا ويتمتـع بسـلامة أراضيـه والاسـتقلال السـياسي والتنميـة الاقتصاديـة المسـتدامة الـتي ترتبـط أيضًـا بأمـن النظـام.

لـذا يمكـن القـول إن إعـلان الحيـاد مـن قبـل الدولـة يعـني الالـتزام الصـارم بعقيـدة راسـخة في سياسـتها الخارجيـة فمـن خـلال تبـني الوضـع المحايـد تعـبر الـدول عـن إرادتهـا في اتخـاذ قـرارات سـيادية لضمـان أقـصى مسـتوى مـن الأمـن القـومي لهـا وتعزيـز وضعهـا في النظـام الـدولي.

لا يوجـد توافـق بين المفهـوم الفعلـي وأنواعه مـن المنظور السـياسي حيـث يتنوع مفهـوم الحياد مـن حيـاد مسـلح وحيـاد دائـم وحيـاد إيجابي وحيـاد انعـزالي وحيـاد هجـومي وحيـاد متـوازن. كمـا اشـتمل المفهـوم علـى عـدم الانحيـاز والتعايـش السـلمي والعمليـات الإنسـانية والمعونـة الإنمائيـة والوسـاطة. إنـه التدابـير أو الاسـتراتيجيات أو السياسـات لمبـدأ السياسـة الخارجيـة والسياسـة الأمنيـة للدولـة المحايـدة. لـذا يتطلـب الأمـر التركيـز علـى السياسـة الخارجيـة والسياسـة الأمنيـة للدولـة المحايـدة لفهـم العلاقـة بـين الحيـاد والمصالـح الوطنيـة (الأساسـية والحيويـة). حيـث يعتمـد علـى وضعهـا الـدولي والمحلـي أو توقعـات الـدول الأخـرى.

يُشـير الحيـاد المسـلح إلى الامتنـاع عـن المشـاركة في نـزاع مسـلح حيـث تتبـنى الـدول الـتي لا تشـارك في الحـرب موقفًـا محايـدًا يسـترشـد بسـببين علـى الأقل: الحفـاظ علـى سـيادتها من خلال منـع الحـرب علـى أراضيهـا والحفـاظ علـى علاقـات سـلمية مـع الـدول / أطـراف الـنزاع للحصـول علـى ميـزة سياسـية أو اقتصاديـة.

أحدثـت الحـرب العالميـة الثانيـة تغيـيرًا هامًـا من منظـور تعريـف الدولـة المحايـدة حيـث أخفقـت بعـض البلـدان المحايـدة في الوفـاء بالتزاماتها الناشـئة عن الوضـع الحيادي وسـاعدت بطريقـة أقل أو أكـثر خفيـة الـدول المنخرطـة في الحـرب. مثـل هـذه الممارسـات بالنظـر إلى تجـارب الحـرب العالميـة الثانيـة أدت إلى ظهـور مفهـوم يميـز بـين الدولـة المحايـدة والدولـة غـير المتحاربـة. وتتعلـق نظريـة

عدم الحرب بالدول التي لم تشارك في حرب أو النزاع والتي على عكس الدول المحايدة ليست ملزمة بمعاملة الدول المتحاربة المتنازعة على قدم المساواة من الحياد.

كما أثارت المخاوف الأخلاقية الناشئة تساؤلات أساسية حول ما إذا كان يجب على الدولة المحايدة أن تحافظ على الحياد المطلق في النزاع أو إذا كان يجب أن تقدم دعمها لطرف محارب (الطرف العادل) يؤكد بأن الحياد كظاهرة في مجال العلاقات الدولية هو مفهوم يجب أيضًا فحصه إلى جانب تحديد طبيعته القانونية من وجهة نظر العلوم السياسية.

لم تكن الدول التي تتبع سياسة الحياد (السويد وفنلندا) في سياستها الحيادية ملزمة بأي معايير ذات طبيعة قانونية دولية وبالتالي فإن سلوكها وسياساتها كدول محايدة كان نتيجة لمبدأ السياسة المعتمدة وممارسات السياسة الخارجية. لأن الحياد هو تعبير عن القرار السياسي الأحادي الجانب السيادي لدولة ما والذي بموجب نفس المبدأ قد يغير سياستها.

من وجهة النظر الواقعية مع الأخذ في الاعتبار سبب وجود الدولة يمكن اعتبار الحياد أداة السياسة الخارجية التي من خلالها تسعى الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية. تسعى الدول من خلاله إلى تحقيق الهدف الأهم وهو ضمان الاستقلال مع البقاء على هامش النزاعات المسلحة. وفقًا لنظرية والتز (1964) يمكن لأي دولة في أي وقت اللجوء إلى القوة المسلحة. لذلك يجب أن تكون كل دولة دائمًا على استعداد لمواجهة هذا التهديد أو لتحمل عواقب ضعفها. وبالتالي يجب أن يقدم الحياد نفسه شيئًا للدول الثالثة في المقابل حتى يكون فعالًا في ضمان سيادة الدولة المحايدة وسلامة أراضيها وحريتها. وهناك تيار يستخدم مصطلح "توازن الحياد"، ويقصد به ممارسة الدولة التوازن بين جميع الأطراف للحفاظ على مصالحها. بينما النهج المثالي يشير إلى الجانب الأخلاقي وهو أن الدول المحايدة من خلال مشاركتها في دعم جهود السلام وبناء السلام قد أظهرت دائمًا التزامها وشعورها بالالتزام الأخلاقي والحاجة إلى التعاون من أجل الأمن والسلام الدولي. وقد تجلى ذلك ليس فقط في جهود الوساطة ولكن أيضًا في تقديم خدمات جيدة أو بناء دعم أوسع بكثير لنهج منظم للحلول التي تحكم السياسة الأمنية للمنطقة.

وفقًا للنظرية الواقعية جادل مورجنثاو بأن الحياد هو أداة لتوازن القوى وأي اختلال في توازن القوة بواسطة نظام شبه مهيمن أو نظام مهيمن من المحتمل أن يكون نهاية الحياد. وبناءً على ذلك يجب أن نستنتج أن توازن القوى بين القوى المتنافسة يوفر ظروفًا ممتازة تسمح بازدهار

الحياد. كما أكد هوبز أن الوقت الذي يتعذر فيه إقامة علاقات مناسبة بين القوى العظمى يظل الحياد دائمًا خيارًا للسياسة الأمنية للدول الصغيرة. ومن ناحية أخرى يمكن وصف دور الدول الصغيرة المحايدة بالقوة الناعمة ذات الأهمية المتزايدة في العلاقات الخارجية المعاصرة.

ثانيًا: الموقف الصيني بين الحياد المسلح واستراتيجية اغتنام الفرص

يرتبط مفهوم «الحياد المسلح» بشكل كبير بالتحولات في السياسية الخارجية الصينية بعد التخلي عن أيديولوجيا «ماو» وانطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح واتباع استراتيجية «اغتنام الفرص» في السياسة الخارجية لبكين. حيث تخلصت الصين من السياسة الخارجية لماو التي اعتمدت بشكل كبير على التحالفات ضد الإمبريالية والأيديولوجيات الغربية وانتهجت سياسة خارجية مستقلة تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الخارجية وعدم الانحياز والتركيز على الشأن الداخلي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي ربطتها بأمن النظام.

ساهم هذا التحول بقيادة مهندس الإصلاح والانفتاح دينغ شياو بينغ في تجنب الصين تداعيات الحرب البارد وغيرها من القضايا الأمنية التي شهدها المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة واستطاعت استغلال الفرص الاستراتيجية من خلال الأزمات التي شهدها المجتمع الدولي. فاستراتيجية «استغلال الفرص» تعني تحول الازمة إلى فرصة فكلمة أزمة في اللغة الصينية تعني "危机" وهي تنقسم إلى مقطعين أزمة وفرصة فالصين تنظر إلى الأزمة دائمًا على أنها فرصة.

تركزت استراتيجية «اغتنام الفرص» على إخفاء القدرات وعدم لفت الأنظار وهذا ما أطلق عليه الصعود الخفي للصين حتى عام 2013. ففي الحرب ضد الإرهاب استفادت الصين من تحول التركيز الاستراتيجي للولايات المتحدة للاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي والنهوض بنجاح.

وبالنظر إلى عدم التدخل في شئون الآخرين واحترام السيادة (الحجر الأساسي للسياسة الخارجية الصينية) نجد أنه يهدف بشكل كبير إلى حماية مصالحها الحيوية من خلال تجنب التدخل في شئونها الداخلية من قبل الولايات المتحدة والغرب ولا سيما المشاكل التي تتعلق بإقليم شينجيانغ والتبت وأيضًا قضية تايوان بالإضافة إلى بناء شراكات قائمة على حياد

وليس تحالفًا في إطار الحجر الأساسي لسياستها الخارجية لتجنب انخراطها في صراعات إقليمية مع الدول المعنية واستنزاف طاقة وموارد يشغلها عن التركيز على التنمية الداخلية التي تتعلق بمصالحها الأساسية. والآن وبعد صعود الصين والتحولات في الخطاب الرسمي للصين وأيضًا التغيرات في سياسة دينيغ من «إخفاء القدرات وعدم لفت الأنظار» إلى سياسة شي جين بينغ التي تتركز على إظهار القدرات للقوة الناعمة والصلبة على الساحة الدولية والتي تمثلت في المفاهيم الجديدة التي أطلقها مثل «مجتمع المصير المشترك» الذي يرتبط ببناء نظام عالمي جديد وهوية الدول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وأيضًا تحقيق الإنجازات لبناء دولة اشتراكية حديثة قوية.

وتعزيز دور الصين في شئون الأمن العالمي من مشارك إلى صانع للقواعد والأهم انطلاق استراتيجية «الحزام والطريق» التي تحمل أهدافًا اقتصادية واستراتيجية وأمنية وسياسة وبناء شراكات استراتيجية شاملة وليس تحالفات مع الحفاظ على الحجر الرئيسي للسياسة الخارجية الصينية. كل هذه التحولات بالتزامن مع التوترات في العلاقات الصينية الأمريكية والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية نحو منطقة أسيا والمحيط الهادئ ونشر قوات في منطقة أسيا والمحيط الهادئ والوضع في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي.

لقد أصبحت الصين الآن تعيش فترة مهمة تتوافر فيها العديد من الفرص الإستراتجية وتحولت الخطابات والتقارير الرسمية للصين من الاستفادة من الفرص الاستراتيجية إلى «الاستعداد للصراع» و«الضغوط الدولية والمحلية الخطيرة والمعقدة» و«العاصفة» و«النضال» والتي تعكس استيعاب القيادة الصينية الضغوط الدولية المعقدة ومساعيها لتعزيز المصالح الأساسية والحيوية التي تتعلق بالتوازن بين الأمن والاقتصاد بالوسائل العنيفة وغير العنيفة.

ومن المفارقات أن في حقبة ما بعد ماو بالتحديد بلغ الإيمان بالحياد المسلح ذروته بعد أن استُهلكت أيديولوجياته في المنافسات التقليدية بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة وأيضًا عدم الاعتراف الدولي بشرعية النظام الشيوعي في البر الرئيسي والحروب على الحدود مع الهند وروسيا والانخراط في الحرب الكورية والفيتنامية. وبالرغم من أن البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة اتسمت بمجموعة من المنظمات الأمنية الدولية والمواجهات التي كانت عالمية وأيديولوجية بدلًا من الطبيعة الوطنية والمحلية فقد أدى إلغاء الحواجز التجارية تدريجيًا إلى

تشابك الاقتصاد الصيني بشكل وثيق مع الاقتصاد العالمي والانضمام إلى معظم المنظمات الدولية إلا أن الحجر الأساسي للسياسة الخارجية الصيني ظل مرتبطًا بمبدأ الحفاظ على السيادة من خلال الحياد المسلح مع الحياد الهجومي والمتوازن.

انطلاقًا من الوضع الحالي في ساحة المعركة والسياسة الداخلية والخارجية لا توجد حتى الآن نافذة للسلام في الحرب الروسية الأوكرانية لأن هدف روسيا الحربي المتمثل في حماية الأمن القومي وصورتها الدولية لم يتغير بشكل كبير. فمن وجهة نظر روسيا فإن الأهداف الجيوسياسية الذي تنتهجها الدول الغربية في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي هو احتواء روسيا. ومع ذلك هناك مخاطر وطنية ضخمة من التصعيد أو جمود الحرب الروسية الأوكرانية وحماية مصالح شعبها هو الحد الأدنى بالنسبة للصين للرد على الحرب الروسية الأوكرانية. هذا في الواقع هو المبدأ الأساسي لجميع الدول المحايدة فهزيمة روسيا ليست في مصلحة الصين بالإضافة إلى أن بكين ليس لها تأثير خاص على روسيا.

الصين هي الدولة الرئيسية الوحيدة التي يمكنها الحفاظ على علاقات ودية مع روسيا وأوكرانيا. قد تشارك الصين كقوة اقتصادية في عملية الإعمار بعد الصراع وقد يكون لها دور في عملية الوساطة من خلال السعي لهدنة قصيرة الأمد لكن تقسيم الأراضي وإعادة تحديد السلطات السياسية أكثر تعقيدًا فقد يستغرق بضعة أشهر أو حتى بضع سنوات. هذا الوضع مشابه للحرب الكورية: أوقف الحرب أولًا ثم استعد لفترة طويلة نسبيًا لإجراء مفاوضات سياسية واقتصادية وإقليمية معقدة للغاية. فالصراع بين روسيا وأوكرانيا يدور على خلفية معقدة من التحول العالمي الحالي ومن المرجح أن يعتمد مستقبل التحول العالمي على تحمل بكين مسئولية تاريخية أكبر. لذا موقف بكين ليس صنعًا للسلام وإنما أشبه بـ«الحياد المسلح»: لا تجذبني لا تلمسني. والذي يتضمن أيضًا دور الوساطة من أجل هدنة وليس لصنع سلام.

بالنظر إلى الغرب تريد الولايات المتحدة حقًا استهلاك الصراعات الروسية الأوكرانية إلى أجل غير مسمى وتشويه صورة الصين الدولية والإضرار بالعلاقات الصينية الأوروبية. تقدم جميع الدول الأوروبية تقريبًا مساعدات عسكرية لأوكرانيا وتفرض عقوبات على روسيا وهم يأملون بالطبع في أن تتفق الصين معهم لكنهم يقبلون عمومًا موقف الصين المحايد في النهاية. فيما يتعلق بإصرار بعض الأوروبيين على العلاقات الصينية الروسية «غير المحدودة» قال

فو تسونغ رئيس البعثة الصينية لدى الاتحاد الأوروبي مؤخرًا إن علاقة الصين مع الدول الأوروبية لا يمكن أن يكون لها حدود عليا. كما زار المستشار الألماني شولتز الصين لأول مرة بين كبار القادة الأوروبيين منذ تفشي الوباء في نوفمبر من العام الماضي وبدأ وانغ يي زيارة فرنسا وإيطاليا والمجر فبراير من هذا العام وشارك في مؤتمر ميونيخ للأمن في ألمانيا. كما أكد القادة الفرنسيون والإيطاليون أنهم سيزورون الصين قريبًا. كما صرحت رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى التعاون مع الصين للسعي لتقليل المخاطر.

تمثل الأزمة الأوكرانية تحديات وفرصًا غير مسبوقة للصين ففي اليوم الذي اندلعت فيه الحرب أجرى وزيرا خارجية الصين وروسيا محادثة هاتفية والذي أكدت بكين من خلاله موقفها المتمثل في: احترام السيادة وسلامة الأراضي لجميع البلدان لكنه أعرب أيضًا عن تفهم بكين مخاوف روسيا المشروعة بشأن القضايا الأمنية. وفي 25 فبراير أجرى قادة الصين وروسيا مكالمة هاتفية بشأن تداعيات الأزمة وطرح الزعيم الصيني بوضوح خمس وجهات نظر: أولًا تحديد موقف الصين بناءً على مزايا القضية-الشواغل الأمنية لروسيا. ثانيًا تشكل آلية أمنية أوروبية متوازنة وفعالة ومستدامة من خلال المفاوضات. ثالثًا دعم روسيا وأوكرانيا لحل المشاكل من خلال المفاوضات. رابعًا احترام سيادة وسلامة أراضي جميع البلدان والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. خامسًا مناصرة مفاهيم أمنية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة والحفاظ على النظام الدولي مع الأمم المتحدة في جوهرها والنظام الدولي القائم على القانون الدولي.

بعد الاعتراف الكامل بتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على النظام السياسي والاقتصادي الدولي وتأثيرها السلبي الطفيف على المصالح الوطنية للصين تغير موقف الصين نوعًا ما. ففي الاتصال الهاتفي بين قادة الصين وروسيا في يونيو 2022 كان هناك تغييران رئيسيان في موقف الصين: أولًا تمت إضافة عنصرين مقيدين إلى الموقف الأصلي لصنع أحكام مستقلة لتعزيز السلام العالمي. والثاني هو الاستعداد للعب دور الوساطة في تعزيز الحل المناسب للأزمة الأوكرانية. وخلال قمة سمرقند لمنظمة شنغهاي للتعاون في سبتمبر 2022 التقى قادة الصين وروسيا للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. وأكدت القيادة الصينية خلال القمة أنها تأمل أن تظهر روسيا مسئوليتها كدولة رئيسية في تسوية العلاقات الروسية الأوكرانية بطرق سلمية.

وصرح الزعيم الصيني بأن الصين مستعدة للعمل مع روسيا لتجسيد مسئولية دولة كبرى ولعب دور قيادي وضخ الاستقرار والطاقة الإيجابية في العالم المضطرب. ورد الرئيس الروسي قائلًا: «نحن نثمن بشكل كبير الموقف المتوازن لأصدقائنا الصينيين بشأن الأزمة الأوكرانية ونتفهم أسئلتكم واهتماماتكم ومن خلال محادثات اليوم سنشرح موقفنا». يتضح من رد فعل القادة الروس أنه من الصعب على الصين تغيير موقف روسيا المتشدد في الحرب الروسية الأوكرانية.

وفي فبراير 2023 أصدرت وزارة الخارجية الصينية وثيقة «موقف الصين من الحل السياسي للأزمة الأوكرانية» تتركز على التخلي عن عقلية الحرب الباردة واحترام سيادة والشواغل الأمنية للدول وتقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وضمان تصدير الحبوب الغذائية ووقف العقوبات الانفرادية وضمان استقرار الصناعة وسلاسل التوريد وتشجيع إعادة الإعمار بعد الحرب وتقليل المخاطر الاستراتيجية والمحافظة على سلامة محطات القوى النووية ووقف إطلاق النار وبدء محادثات السلام. وهذا يعكس موقف الصين الحيادي القائم على الوساطة والمساعدات الإنسانية مع التأكيد على المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الصينية. وفي سياق العقوبات الفردية يأتي الموقف الصيني المتماثل مع معظم دول العالم حيث إن الأمم المتحدة تدين روسيا لشنها حربًا وتطلب من أكثر من 140 دولة التصويت لصالح القرار لكن الدول التي تمثل 85٪ من سكان العالم ترفض المشاركة في العقوبات ضد روسيا بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا. ومن الجدير بالذكر أنه عندما حوّل بوش الابن الصين من شريك استراتيجي إلى منافس استراتيجي اندلعت الحرب على الإرهاب وعندما وضع بايدن الصين على أنها «منافسة منهجية» اندلعت أزمة أوكرانيا.

وبشكل عام جلبت الحرب الروسية الأوكرانية أربع مصالح استراتيجية لبكين هي: المصالح التجارية ومصالح الطاقة والمصالح المالية والمصالح الجغرافية.

1. **المصالح التجارية:** منذ اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا انضمت الولايات المتحدة إلى الدول الغربية لفرض عقوبات صارمة على روسيا. تشمل هذه العقوبات جميع جوانب الحياة الاقتصادية ولها تأثير كبير على حياة الروس. بأخذ المنتجات الإلكترونية كمثال كانت هواتف أبل المحمولة هي الهواتف المحمولة الأكثر شعبية في روسيا من قبل. ومع ذلك في بداية شهر مارس من العام الماضي أعلنت شركة أبل أنها ستتوقف

عن بيع جميع منتجاتها في روسيا بل إنها أوقفت بعض خدمات التطبيقات في روسيا الأمر الذي زاد من صعوبة استخدام مستخدمي أبل الروس لها. كانت هذه الأزمة فرصة كبيرة لشركات الهواتف الذكية في الصين. وفقًا لتقارير وسائل الإعلام الروسية في أغسطس من العام الماضي تمثل الهواتف الذكية الصينية حاليًا معظم سوق الهواتف الذكية الروسية مع مبيعات أعلى بكثير من مبيعات أبل وسامسونج. فقد استحوذ حجم مبيعات هواتف شياو مي المحمولة وعلاماتها التجارية الفرعية على 42٪ من السوق الروسية. احتلت شركة ريلمي الصينية لصناعة الهواتف المحمولة المرتبة الثانية بنسبة 17٪ من المبيعات. وبالإضافة إلى الهواتف المحمولة هناك سوق السيارات فبعد انسحاب شركات صناعة السيارات الأوروبية والأمريكية من روسيا وبصرف النظر عن العلامة التجارية المحلية الروسية «لادا» التي تحتل المرتبة الأولى في حصة السوق ارتفعت العلامات التجارية للسيارات الصينية بقوة. وبحلول ديسمبر 2022 زادت حصة السوق من السيارات الجديدة إلى 37٪.

2. **مصالح الطاقة:** من خلال الأزمة الأوكرانية حصلت بكين على قاعدة طاقة آمنة ورخيصة. نظرًا لأن أكثر من 70٪ من النفط الخام الصيني يتم استيراده فإن كيفية ضمان أمن الطاقة لبكين كانت دائمًا مشكلة «مستمرة» في الماضي. على وجه الخصوص يجب نقل نفط الشرق الأوسط الذي تستورده عن طريق البحر ويخضع لرقابة صارمة من قبل الأسطول الأمريكي في الخليج الفارسي ومضيق ملقا. بمجرد اندلاع الحرب الصينية الأمريكية وقطعت الولايات المتحدة شريان الحياة الخاص بنقل الطاقة ماذا ستفعل؟

فبعد الصراع الروسي الأوكراني شددت الولايات المتحدة عقوباتها المتعلقة بالطاقة ضد روسيا. بالإضافة إلى عدم استيراد الطاقة الروسية أصدرت أيضًا «حظرًا للطاقة» في الوقت نفسه مطالبة الاتحاد الأوروبي بمقاطعة الطاقة الروسية. وبالنسبة لروسيا أصبحت تجارة الطاقة المصممة أصلًا لمواجهة أوروبا مقيدة الآن وأصبح التحول إلى الشرق هو الخيار الأفضل والوحيد لها. بالإضافة إلى ذلك من حيث السعر بسبب العقوبات التي فرضتها أوروبا والولايات المتحدة انهارت أسعار النفط الروسي تدريجيًا.

ففي الوقت الحالي يمكن شراء النفط الخام العالمي العادي مقابل 80 دولارًا أمريكيًا للبرميل لكن النفط الخام المصدر من روسيا يمكن شراؤه مقابل 50 دولارًا أمريكيًا فقط. واستغلت هذه الصفقة الكبيرة بشكل طبيعي من قبل الدول المحايدة مثل الصين والهند. بالإضافة إلى بيع النفط أصبحت روسيا أيضًا المورد الرئيسي للفحم للصين. في النصف الثاني من عام 2022 احتلت المرتبة الثانية بين مستوردي الفحم في الصين بعد إندونيسيا وساعدت إمدادات الفحم الوفيرة في روسيا على التخلص من اعتماد بكين على الفحم الأسترالي مما جعل العقوبات الاقتصادية الصينية ضد أستراليا أكثر قوة. ولهذا السبب على وجه التحديد حدثت تحولات في موقف أستراليا تجاه الصين في نهاية عام 2022. وزار وزير خارجيتها الصين لاحقًا لإظهار حسن نيته. ومن هنا يمكننا أن نرى أهمية روسيا باعتبارها «قاعدة الطاقة الاحتياطية» للصين.

3. **المصالح المالية:** بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية فرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا وطردت البنوك الروسية من نظام سويفت مما جعل النظام المالي الروسي غير قادر على استخدام الدولار واليورو للتسوية. وكان الهدف الأصلي هو قمع الاقتصاد الروسي لكنه أحدث أثرين غير متوقعين: الأول أن روسيا اضطرت للتخلي عن الدولار واليورو ودعم الروبل والرينمينبي. وفي الوقت الحاضر تتم تسوية تجارة الطاقة بين الصين وروسيا بالرنمينبي مع روبل بنسبة 1: 1. هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها ربط الرنمينبي بالنفط والغاز الروسي وهو أمر ذو أهمية كبيرة. والتأثير الآخر هو أن العقوبات بالدولار الأمريكي جعلت الدول الأخرى ترى مخاطر أسلحة الدولار الأمريكي وتبتعد تدريجيًا عن الدولار الأمريكي بعد أن فتحت روسيا والمملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة وقطر وفنزويلا ودول الطاقة الأخرى قنوات دفع بالرنمينبي ولم تعد تعتمد بالكامل على الدولار الأمريكي للتسوية. إن تأثير اليوان في سوق الطاقة الدولية يتزايد تدريجيًا وتدويل الرنمينبي آخذ في التسارع. وقد أعلنت وزارة المالية الروسية أن الحد الأقصى المسموح به لنسبة الرنمينبي في صندوق الثروة الوطني الروسي قد تضاعف إلى 60٪ مما يشير إلى أن روسيا ستربط على الأرجح احتياطاتها من النقد الأجنبي وموارد النفط والغاز باليوان.

4. **المصالح الجيوسياسية:** هي أكبر الفوائد التي اكتسبتها الصين خلال الأزمة الأوكرانية. في الماضي كانت روسيا من بين «القوى العظمى» التي تمتلك نفوذًا جغرافية في

منغوليا وآسيا الوسطى وروسيا البيضاء. لكن هذه البلدان والمناطق هي أيضًا نقاط اتصال رئيسية في استراتيجية «الحزام والطريق» وتتنافس الصين مع روسيا على النفوذ الإقليمي. ومع ذلك بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية تغير كل شيء. تعتقد دول أسيا الوسطى أن الحرب الروسية الأوكرانية كان لها تأثير سلبي كبير عليها وتريد تغيير وضع الاعتماد على روسيا في الماضي وتنفيذ «دبلوماسية متوازنة». ومن ناحية أخرى بدأت روسيا بسبب الحاجة الملحة للدعم من الصين بالتخلي عن هيمنة أسيا الوسطى للصين. على سبيل المثال عُقد مجلس شنغهاي للتعاون في 15 سبتمبر من العام الماضي في أوزبكستان إحدى دول أسيا الوسطى الخمس.

في هذا الاجتماع تفاوضت الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان لاستئناف مفاوضات السكك الحديدية بين الصين وقرغيزستان وأوزبكستان التي توقفت منذ 25 عامًا وبدء البناء في عام 2023. ففي السنوات الخمس والعشرين الماضية كانت روسيا أكبر عقبة أمام بناء خط السكك الحديدية بين الصين وقيرغيزستان وأوكرانيا. علاوة على ذلك وبالنظر إلى أن روسيا لم تستغل ساحة المعركة الأوكرانية في العام الماضي فقد تحولت الحرب الخاطفة إلى حرب استنزاف مما جعل الوضع المالي لروسيا أسوأ. ومن أجل سد الفجوة المالية أمرت الحكومة الروسية بدءًا من نوفمبر 2022 بفرض رسوم تعدين إضافية على شركات الطاقة والتعدين المحلية. في بداية عام 2023 أعلنت الحكومة الروسية أن عجز الموازنة العام الماضي ارتفع إلى 3,3 تريليون روبل مما عكس الفائض المالي في عام 2021. يقدر بعض الخبراء أنه إذا لم يتوقف الصراع بين روسيا وأوكرانيا فقد يتجاوز العجز المالي الروسي 10 تريليونات روبل في عام 2023. في نهاية ديسمبر من العام الماضي قام نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي ديمتري ميدفيديف بزيارة الصين وقدم معه اقتراحًا أي فتح سيبيريا الشاسعة أمام الصين وروسيا والصين للتعاون في تنمية الشرق الأقصى. ذكرت صحيفة «إندبندنت» الروسية أن روسيا تعتزم إخراج سيبيريا التي تمثل 40٪ من كامل أراضي روسيا لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة كبيرة جدًا للسماح بدخول رأس المال الصيني. ستقدم الصين 160 مليار دولار أمريكي من الأموال للاستثمار في 79 مشروعًا رئيسيًا تشمل التعدين والزراعة وصناعة السيارات والآلات والمعدات وغيرها من المجالات الرئيسية. ويعتقد بعض الأكاديميين الصينيين المختصين في الشأن الروسي أن الشرق الأقصى غني بالموارد الطبيعية ويتمتع بميزة جغرافية حيث المنافذ البحرية الشمالية وفتح طريق القطب الشمالي وهو أقصر طريق للصين للتصدير إلى أوروبا.

وبالمقارنة مع المحيط الهندي وقناة السويس فإنه يمكن أن يقصر رحلة النقل بأسبوعين كاملين. بمجرد فتح الطريق لن يقلل فقط من تكلفة النقل للمؤسسات الشمالية ولكن أيضًا يحل مشكلة المقاطعات الثلاث الشمالية الشرقية ومنافذ البحر في منغوليا الداخلية مما يوفر زخمًا قويًا للنمو لشمال الصين وشمال شرق الصين. ولكن يعتمد نجاح هذا المشروع على كيفية حماية مصالح الصين في الشرق الأقصى الروسي حيث بيئة الأعمال السيئة في تاريخ روسيا لا تزال تشكل عقبة أمام «تنمية الشرق الأقصى». والأهم من ذلك ما إذا كانت روسيا مستعدة حقًا للاعتراف بالمركز المهيمن للصين والتعاون بنشاط مع استراتيجية الصين.

ومع ذلك في ظل العقوبات الشديدة والأعمال العدائية للولايات المتحدة والغرب أصبحت رغبة روسيا في الاقتراب من الصين أقوى وهو ما يعد عاملًا مواتيًا لتعزيز التعاون بين الصين وروسيا على نحو متزايد في مجالات التجارة والطاقة والزراعة والخدمات اللوجستية عبر الحدود وغيرها وهذا ما دفع بلينكين إلى تهديد بكين بأن هذا التعاون إذا تحول إلى مساعدات عسكرية لروسيا فسيؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة. وردًا على هذا التحذير أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية ماو نينغ إلى أن الولايات المتحدة ليس لها الحق في الحكم على العلاقات الصينية الروسية وأن العقوبات الأحادية التي تفرض على روسيا دفعتها للتوجه شرقًا الأمر الذي ساهم في تعزيز التنمية المتعمقة للعلاقات الصينية الروسية.

ثالثًا: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الصين

لا تزال استدامة روسيا وأوكرانيا جديرة بالملاحظة. كقوة عظمى سابقة تمتلك روسيا مساحة شاسعة ونطاقًا واسعًا من مساحة المناورة وهو عامل مهم في الحفاظ على قدرتها الحربية. كما تحرص الدوائر الحكومية الروسية على استقرار الوضع الداخلي حتى لا تؤثر مشاعر الحرب على الرأي العام. ففي الوقت الحالي لا توجد تقلبات واسعة النطاق في روسيا والحفاظ على الاستقرار الداخلي والقضاء على آثار الحرب هو اعتبارات رئيسية للسلطات الروسية. وإذا تمكنت روسيا من تحقيق أهدافها المحددة في أوكرانيا وحققت نصرًا كبيرًا وحققت أهدافها الاستراتيجية بالكامل بينما تنازلت الولايات المتحدة وأوروبا واعترفت بالهزيمة؛ فهذه النتيجة مختلطة بالنسبة للصين. فمن ناحية أحبطت بشدة خطط التوسع باتجاه الشرق للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وقمعت إلى حد كبير دافعهما لإثارة الاضطرابات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبالنسبة للمجتمع التايواني فهو

درس مروع يؤدي إلى قمع الاتجاهات الانفصالية. وعلى الجانب الآخر سوف يدفع الولايات المتحدة إلى التفكير الاستراتيجي وعودة «عقيدة كيسنجر» أمر حتمي وسيتم تسريع المصالحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا. بالإضافة إلى أن استمرار الصراع سنوات قد يكون فرصة استراتيجية للصين إذا تمكنت من استغلالها بشكل جيد فالضغوط الاستراتيجية المستمرة على روسيا ستعقد الصراع مع الولايات المتحدة التي ستنخرط بشكل كبير قد يقوض استراتيجية «منطقة المحيطين الهندي والهادئ « لكبح نفوذ الصين ولا سيما موقف الحياد الذي تتبناه دول جنوب شرق أسيا والهند وغيرها تجاه الأزمة الأوكرانية.

ومع ذلك موقف الحياد المسلح لبكين لا يعد البقاء بعيدًا ولا اختيار أحد الجانبين خيارًا مناسبًا. فإذا تسبب الصراع الروسي الأوكراني في اندلاع حرب واسعة النطاق أو حتى حرب نووية فلن يتمكن أي بلد أو أحد من الهروب من الكارثة. ولا سيما أن روسيا أرسلت 10 مقاتلات قادرة على حمل أسلحة نووية إلى بيلاروسيا بالإضافة إلى إعلان السويد وفنلندا والنرويج والدنمارك بدء تشغيل قوات دفاع جوي مشتركة لردع روسيا. وإذا أثرت الأزمة على الوضع السياسي لكلا الجانبين فإن التغييرات في الوضع السياسي لروسيا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصين فقد تستولي القوى الموالية للغرب على السلطة على الفور في روسيا وإذا وصل فصيل أكثر راديكالية في روسيا إلى السلطة فهذا يمثل تهديدًا لأمن النظام في الصين.

وبالرغم من أن قيادة بكين تواجه ضغوطًا أقل بكثير من جميع أطراف النزاع إلا أنها تدرك جيدًا أن الولايات المتحدة تنوي استخدام اليابان لاحتواء الصين. لطالما كانت قضية مضيق تايوان «بطاقة عالمية» تم تجربتها واختبارها من قبل الولايات المتحدة مع رد الفعل المتزايد والقوي من الصين في كل مرة. لذلك يرى بعض السياسيين الأمريكيين أن «ورقة تايوان» لم تعد السلاح الأكثر فاعلية ضد الصين ولا بد من إيجاد طريق أخرى. على سبيل المثال وصل رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا إلى كييف للقاء بالرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في الوقت الذي عقد فيه الزعيم الصيني شي اجتماعات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته لروسيا.

ترى بعض الأوساط الأكاديمية في الصين أن الولايات المتحدة بدأت بالتفكير في تحويل اليابان إلى «أوكرانيا» فهناك مجموعة من الأشخاص في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية يخططون لتشجيع اليابان على أن تكون بيدقًا في تطويق الصين بحيث يمكن أن تنغمس اليابان بشكل أكبر

في رقعة الشطرنج جنبًا إلى جنب مع إثارة الوضع في مضيق تايوان الذي قد يصبح حجر عثرة أمام تنمية الصين. كما تبنت الولايات المتحدة مؤخرًا سلسلة من الإجراءات تعطي الحكومة اليابانية الضوء الأخضر للتخلي عن مبدأ «الدفاع الحصري» ومراجعة الوثائق الثلاث الأمنية لها.

إن للصراع الروسي الأوكراني تأثيرًا مهمًا على الهيكل العالمي ولا يمكن بالطبع تجاهل تأثيره على الصين وإن كان طفيفًا. فقد أدت الصراعات التي طال أمدها إلى أزمات طاقة وأزمات غذائية وأزمات جيوسياسية مما أثر على النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والغرب وأعاد تعريف العلاقة بين القوى الكبرى إلى حد كبير بما في ذلك العلاقة بين الصين ودول أخرى.

تسببت الصراعات في معاناة البلدان الواقعة على طول «الحزام والطريق» من صعوبات اقتصادية بسبب تأثير الحرب لذا يواجه النهوض باستراتيجية «الحزام والطريق» العديد من العوامل غير المواتية. ومع ذلك عندما حولت الولايات المتحدة انتباهها إلى أوروبا لمواجهة التحدي الروسي بشكل كامل انخفض الضغط على الصين أيضًا نسبيًا خلال العام الماضي من الصراع على الرغم من أن الصين كانت تحت ضغط مستمر من الولايات المتحدة في المناطق الساخنة مثل مضيق تايوان. فبشكل عام تحملت روسيا معظم الضغوط الاستراتيجية من الولايات المتحدة حتى كتب بعض السياسيين الأمريكيين رسالة إلى بلينكين تتطلب الانتباه إلى الوضع في مضيق تايوان والتركيز على مضيق تايوان.

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية للحرب الأوكرانية

قد يقتصر الوضع في ساحة المعركة الروسية الأوكرانية على طريق مسدود طويل الأمد مع الهجوم والدفاع المتبادل. تقدمت روسيا في منطقة دونباس وخاصة حول حقل باخموت. وهذه نقطة تحول مهمة بعد أن كانت روسيا في وضع غير مواتٍ في ساحة المعركة في صيف عام 2022. لم تبدأ روسيا هجومًا مضادًا فحسب بل تخطط أيضًا لشن هجوم مضاد كبير في ربيع عام 2023. ومن ناحية أخرى توصل الغرب إلى اتفاقية مهمة لتزويد أوكرانيا بأسلحة هجومية ثقيلة متطورة وكمية صغيرة من الأنظمة المضادة للصواريخ ولكن إمداد أوكرانيا بكميات كبيرة من الأسلحة الهجومية الثقيلة لن يغير من الجمود طويل الأمد بين الجانبين حيث يستغرق توفير هذه الأسلحة الثقيلة وتدريب الأفراد وقتًا طويلًا وهناك العديد من العوامل التي تحدد أن الوضع الحالي قد يكون مأزقًا طويل الأمد مع الهجوم والدفاع المتبادلين.

على المدى المتوسط والطويل سيصبح الصراع بين روسيا وأوكرانيا أكثر تعقيدًا وسيواصل الغرب تشكيل تحالف لدعم أوكرانيا وزيادة المساعدة العسكرية. وبعد توفير الدبابات قد تطلب أوكرانيا على الفور طائرات مقاتلة وصواريخ كروز مع استبعاد إمكانية توفير أسلحة الدمار الشامل.

ومع ذلك نظرًا لأن الصراع الإقليمي يقتصر حاليًا على أوكرانيا إذا استمرت الحرب فإن روسيا لديها مجال واسع للمناورة. فكلما طال أمد الحرب وحرب الاستنزاف زادت إمكانات روسيا كقوة عظمى. بعبارة أخرى بدعم من التسلح الغربي ستكتسب أوكرانيا قدرات حربية جديدة ومع ركود ساحة المعركة وسقوط روسيا في حرب استنزاف وحرب مطولة يمكن أيضًا الكشف عن إمكانات قوة عظمى. في الواقع لا تتحدد نتيجة الحرب فقط من خلال توازن القوة المادية للأطراف المشاركة في الحرب.

ويُعتقد أنه في ظل الظروف الحديثة فإن الصراع بين روسيا وأوكرانيا هو عملية تفاعل بين الذاتية والموضوعية. فمن ناحية تحدد المقارنة بين القوى الموضوعية والقوى المادية والعوامل الفضائية استمرار هذا الصراع ومن ناحية أخرى فإن توقعات ورغبات جميع الأطراف ستحدد أيضًا احتمالية الصراع وهذا يعكس إلى حد ما تحدد التوقعات مصير المستقبل والتوقعات لها درجة معينة من الذاتية.

الآن من الواضح أن الأطراف المشاركة في الصراع ليست فقط روسيا وأوكرانيا ولكن حتى الولايات المتحدة والعالم الغربي بأسره منخرطون بعمق فيه. وهناك صعوبات من استمرار الاستثمار طويل الأجل للولايات المتحدة في أوكرانيا. فيما يتعلق بالآفاق الاقتصادية للولايات المتحدة وأوروبا هناك جدل كبير في الوقت الحالي حيث يتوقع بعض العلماء أن الولايات المتحدة ستقع بالتأكيد في حالة ركود ويعتقد بعض العلماء أن الركود قد لا يحدث وقد تفلت الولايات المتحدة منه. **ولكن السؤال الأهم هو:** إلى أي مدى سيكبح الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة دعم نظام بايدن واسع النطاق للحرب؟. فالحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري لديهما توافق في الآراء بشأن مسألة دعم أوكرانيا كما أعرب الحزب الجمهوري عن موقف متشدد نسبيًا ولكن لا تنسَ أن الحزب الجمهوري قد صرح مسبقًا بأنه طالما أن الحزب الجمهوري في السلطة فسيواصل دعم أوكرانيا ولمن دون رفع مستوى المساعدات.

ثانيًا الفضائح في قمة الحزبين في الولايات المتحدة بما في ذلك نقل هنتربايدن للمصالح عبر أوكرانيا مثل تدخل أوكرانيا في الانتخابات الأمريكية لعام 2020 والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بروسيا وأوكرانيا وهي نقاط ساخنة للجدل بين الحزبين. من المرجح أن يؤثر اتجاه هذه القضايا الخلافية بشكل مباشر على دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا.

ثالثًا هناك أمران أيضًا يكشفهما الإعلام الغربي ويستحقان اهتمام الجميع. أولًا فيما يتعلق بانفجار خط أنابيب «بيكسي» كشف الصحفي الأمريكي سيمور هيرش الحائز على جائزة بوليتزر بأن الانفجار تم بواسطة الولايات المتحدة بالتعاون مع النرويج والدنمارك. وإذا كان التقرير صحيحًا فسيكون له تأثير خفي وعميق على مسار الحرب وخاصة على ما يسمى بـ«الموقف الأخلاقي» للمعسكر الغربي.

كما قالت ميركل إن «اتفاقية مينسك» كانت في الأصل لعبة خداع للولايات المتحدة وأوروبا لتأجيل الوقت واستخدمت الولايات المتحدة وأوروبا «اتفاقية مينسك» لكسب الوقت لتسليح أوكرانيا وجعلها قادرة على محاربة روسيا. كما أكد الرئيس الأوكراني السابق بيترو بوروشنكو أنه عندما تم توقيع «اتفاقية مينسك» في عام 2015 أوقف قادة أوروبا والولايات المتحدة وخاصة فرنسا وألمانيا بوتين على أمل أنه لن يستمر في دعم القوات المسلحة الشرقية. فإذا دعم بوتين استمرار توسع الحرب في شرق أوكرانيا في ذلك الوقت فلن يكون لدى السلطات الأوكرانية القدرة على الرد. باختصار سيكون لظهور مثل هذه الموضوعات تأثير على الموقف الأخلاقي للمعسكر الغربي إلى جانب التغييرات المذكورة أعلاه في الوضع الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة والتغيرات في العرض والطلب على الطاقة والنضالات الحزبية الأمريكية سيكون لها تأثير على حالة الحرب.

ناهيك عن أن الغرب لا يعرف ما هو هدف التدخل في هذا الصراع: هل للدفاع عن أوكرانيا؟ أو إسقاط نظام بوتين؟ فالأهداف المحددة للدول الغربية فيما يتعلق بالنزاع الروسي الأوكراني غير واضحة مما يسمح لها بالارتقاء المستمر بمستوى الأسلحة والمعدات المقدمة لكن هذا يظهر أيضًا أن هناك خلافًا داخل المعسكر الغربي. ومن الجدير بالذكر أن القوى المعادية لروسيا لم توحد العالم باستثناء دول مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وأستراليا التي تعارض روسيا بشدة وتوجد مناطق سياسية مهمة أخرى في العالم (الصين والهند وآسيا الوسطى وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط) جميعها تحافظ على وضع

محايد أو الانتظار والترقب بدرجات متفاوتة حتى المعسكر المناهض لروسيا بعيد كل البعد عن أن يكون متجانسًا.

إن الفارق بين الولايات المتحدة وأوروبا واضح ليس فقط لأن أوروبا تكبدت المزيد من الخسائر من جراء العقوبات ولكن الأهم من ذلك أن هناك اختلافات جوهرية بين الولايات المتحدة وأوروبا في مواقفهما ومساراتهما للتخلص من المأزق. تدعو الولايات المتحدة إلى المواجهة المستمرة بينما يسيطر قمع روسيا على أوروبا في الوقت نفسه وتأمل أوروبا في الخروج من المأزق من خلال التفاوض والتسوية والحفاظ على السلام من خلال «اتفاقيات مؤسسية». وهذه المواقف المختلفة للمجتمع الدولي بشأن الأزمة الأوكرانية توفر للصين مجالًا للاختيار والاستجابة.

وختاما، لن تتورط الصين في الصراع الأوكراني فهي تخشى السقوط في دوامة الصراعات وتصبح بؤرة لتضارب المصالح المختلفة. نظرًا لأن الصراع بين روسيا والغرب يكاد يكون حياة أو موتًا فمن الصعب للغاية بالنسبة للصين النظر في كلا الاتجاهين. ومع ذلك فهي حتى الآن تحقق توازنًا بشكل عام من خلال الحياد المسلح بين جميع أطراف النزاع ولكن هذا التوازن قد ينكسر في المستقبل فجزء من الاضطراب الجديد سيتحول حتمًا إلى ضغط جديد على دبلوماسية الصين. على سبيل المثال بمجرد اندلاع نزاع نووي في ساحة المعركة الأوكرانية سيكون له بالتأكيد تأثير كبير. ولكن بغضّ النظر عما يحدث فخلال هذه الفترة ستركز الصين على قضية تايوان مع مساعي منع الولايات المتحدة وتايوان من اتخاذ خطوات كبيرة قد تؤدي إلى حدث البجعة السوداء الاستراتيجي. كما أن الأزمة الأوكرانية في سياق قضية تايوان لا تعتبر فرصة لبكين بالنظر إلى استغلال الفوضى في أوروبا فالقيادة الصينية تتعامل مع القضية في الوقت الحالي بحذر شديد مع التوازن بين القوة الصلبة والناعمة فهي تخشى من فتح بؤرة استراتيجية جديدة تؤدي إلى انتقال الاضطرابات الحالية من أوروبا إلى الصين وهو بالتأكيد لا يفضي إلى سيطرتها النشطة على الوضع. تحتاج الصين إلى حفر مساحة لتسريع التنمية والاستعداد لتحديات أكبر في المستقبل من الفوضى الدولية ولتنظيف وتقسيم استمرار فترة الفرص الاستراتيجية لها في الفوضى الحالية.

المراجع

1. هند سلطان «لماذا يتزايد مستوى التعقيد في الأزمة الأوكرانية؟» مركز رع للدراسات الاستراتيجية 2022 .
2. هند سلطان وابراهيم رايعة: «الموقف الصيني من الحرب الأوكرانية الروسية: من منطور المصالح الوطنية» مجلة السياسة الدولية 2022.
3. Agius C. 2013. A new Swedish identity: Bildt Europe and neutrality in the post-Cold War era. In The social construction of Swedish neutrality (pp. 142-164). Manchester University Press.
4. Andren N. 1991. On the Meaning and Uses of Neutrality Cooperation and Conflict.
5. Boston W. 2022. Ukraine war plunges auto makers into new supply-chain crisis. Wall Street Journal 3.
6. Czarny R.M. and Czarny R.M. 2018. Neutrality in the Theory of International Relations. Sweden: From Neutrality to International Solidarity pp.13-17.
7. Clive N. 1994. Neutral states and the European Community.
8. Economy E. 2022. Xi Jinping's New World Order: Can China Remake the International System? Foreign Aff. 101 p.52.
9. Judd Owen J. 2005. The tolerant Leviathan: Hobbes and the paradox of liberalism. Polity 37 (1) pp.130-148.
10. Joenniemi P. 1988. Models of neutrality: the traditional and modern. Cooperation and conflict 23 (2) pp.53-67.
11. Mearsheimer J.J. and Van Evera S. 1995. When peace means war. New republic 18 pp.16-21.
12. Simpson A.W. 2018. Realism small states and neutrality. Realism in Practice p.119.
13. Waltz K.N.1964. The stability of a bipolar world. Daedalus pp.881-909.
14. Wenzhao T. and Shengwei X. 2020. The US factor in post-cold war China–Russia relations. International Politics pp.1-23

ملف العدد

الإقتصاد العالمي بعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية

التداعيات والسياسات المقترحة

د. سالي محمد فريد

أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم السياسة والاقتصاد

كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

استهل الاقتصاد العالمي عام 2023 وهو في وضع ضعف فقد تعرض الاقتصاد العالمي لتصاعد أسعار الطاقة والانقطاع في سلاسل الإمداد وارتفاع التضخم نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية مما أثر على كثير من الأوضاع على مستوى العالم نتيجة للأزمات بشأن توافر السلع الأساسية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل تداعيات الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي بعد عام من استمرار هذا الصراع والتعرف على الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لمواجهة هذه التداعيات والسبل المقترحة التي من الممكن اتخاذها للحد من تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: أبعاد الصراع الروسي الأوكراني بعد عام.
ثانيًا: أسباب صدمة الاقتصاد العالمي من الأزمة الروسية الأوكرانية.
ثالثًا: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي.
رابعًا: سياسات مواجهة التداعيات الاقتصادية العالمية للحرب الروسية الأوكرانية.
خامسًا: سياسات مقترحة للحد من تداعيات أزمات الاقتصاد العالمي.

أولًا: أبعاد الصراع الروسي الأوكراني بعد عام

يتعلق الصراع الروسي الأوكرانى بالخلافات الجيوسياسية الاساسية بين روسيا من ناحية ، والولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيين من ناحية أخرى. وتعتبر التكلفة هائلة بالنسبة لأوكرانيا التي تقلّص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35٪ في عام 2022 وفقًا للبنك الدولي. وقد قدّرت الأضرار بنحو 138 مليار دولار بالإضافة إلى 134 مليار دولار هي خسائر القطاع الزراعي. وأحصت منظمة اليونسكو تضرّر أكثر من 3000 مدرسة و239 موقعًا ثقافيًا. واستهدفت موسكو بشكل منهجي البنية التحتية للطاقة. لذا تعد نصف منشآت أوكرانيا تقريبًا في هذا القطاع متضررة مما أدّى إلى إغراق الأوكرانيين في الظلام والبرد. تسبّب القتال وفقًا للأمم المتحدة بمغادرة ما يقرب من ثمانية ملايين شخص أوكرانيا ونزوح ستة ملايين آخرين داخليًا حيث تستضيف بولندا أكثر من مليون من اللاجئين الأوكرانيين ما يجعلها أول دولة مضيفة لهم.[1]

لقد تحركت أكثر من 60 دولة في ذكرى الغزو من أجل الدعوة إلى سلام «عادل ودائم» في أوكرانيا ووقعت هذه الدول على مشروع قرار لمناقشته وإقراره في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسط كل هذا يترقب العالم تحركًا صينيًا جادًا لإعلان مبادرة سلام قد تكون موضع اهتمام من مختلف الأطراف بحكم علاقات الصين القوية والمتميزة مع روسيا وكذلك علاقاتها ومصالحها المتشابكة مع أمريكا ودول الغرب.

وبعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية يمكن استخلاص ما يلي:

أولًا: استحالة تحقيق نصر حاسم ونهائي على أرض المعركة سواء من الجانب الروسي أو الأوكراني فقد حققت القوات الروسية تقدمًا مهمًا وحيويًا بالاستيلاء على ما يقرب من 20٪ من الأراضي الأوكرانية وهناك معارك عنيفة تدور في «باخموت». لكن على الرغم من كل ذلك فإن هذه الانتصارات لا تزال محدودة جدًا مقارنة بما كان يتوقعه الروس من انتصار ساحق وخاطف وإسقاط حكومة زيلينسكي في عدة أيام أو أسابيع. على الجانب المقابل لن يتمكن الأوكران من إلحاق هزيمة قاسية وسريعة بالروس في المستقبل القريب على الرغم من كل صفقات الأسلحة الهائلة والمجانية التي يقدمها الغرب لأوكرانيا وأصبح الهدف استنزاف روسيا على المدى الطويل وتكبيدها خسائر فادحة عسكرية واقتصادية وإرهاقها وعزلها سياسيًا بما يصب في مصلحة الزعامة الأمريكية.

ثانيًا: تسارع وتيرة سباق التسلح بعد ان رصدت الدول الاوروبية ودول حلف «الناتو» ميزانيات ضخمة وغير مسبوقة لتجديد ترساناتها العسكرية.

ثالثًا: بزوغ أفكار تشكيل عالم متعدد الأقطاب وانتهاء عصر القطب الواحد وإن كان ذلك الأمر سوف يستغرق بعض الوقت من أجل تشكيل التعددية القطبية المتوقعة التي ستلعب فيها الصين دورًا بارزًا إلى جانب روسيا في مواجهة أمريكا والغرب.

رابعًا: عودة «الناتو» بقوة من جديد والسير في طريق توسعه مرة أخرى وضم أعضاء جدد على غرار فنلندا.

خامسًا: عودة شبح «الكساد العظيم» الذي خيم على العالم في ثلاثينيات القرن الماضي بعد أن ضربت الأزمة الاقتصادية معظم دول العالم وأربكت حساباتها وأدت إلى اشتعال أسعار السلع الغذائية والطاقة وزيادة معدلات التضخم والتهديد بدخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة وغير مسبوقة من الركود والتضخم.

ثانيًا: أسباب صدمة الاقتصاد العالمي من الأزمة الروسية الأوكرانية

تلقى الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعاني من تداعيات جائحة كورونا ضربة موجعة جراء الحرب الروسية الأوكرانية بحيث تكبد الاقتصاد العالمي خسائر تُقدر بنحو تريليون دولار في شكل انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 1٪ بنهاية عام 2022 مع زيادة التضخم العالمي بنحو 3 نقاط مئوية خلال هذا العام **وذلك نظرًا للأسباب التالية:**

1. ثقل اقتصادات الدول المتصارعة

تُعد الحرب الحالية هي الأقسى على الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية لكونها هذه المرة بين الدول الصناعية الكبرى التي تستحوذ على حصة كبيرة من حجم الإنتاج والاستثمار والتجارة العالمية؛ حيث قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنحو 13,8 تريليون دولار في عام 2020 ممثلًا نحو 22٪ من الاقتصاد العالمي وهو أكبر تكتل اقتصادي وسياسي عالمي وتبلغ واردات أوروبا للعالم أكثر من 6 تريليونات دولار وكذلك صادراتها تتجاوز 6,5 تريليونات دولار في عام 2020. هذا إلى جانب ارتفاع حجم تجارة روسيا الخارجية خلال 2021 إلى 789,4 مليار دولار وبلغت صادرات السلع من روسيا 493,3 مليار دولار في زيادة بواقع 45,7٪ على أساس سنوي كما بلغت الواردات 296,1 مليار دولار بزيادة سنوية بواقع 26,5٪. وسجل احتياطي المركزي الروسي 643,2 مليار دولار في 25 فبراير 2022 وهو ما يعد رقمًا قياسيًا إذ يعادل أكثر من 17 شهرًا من عائدات الصادرات الروسية.[2]

2. التأثير على حركة الاستثمارات الدولية في دول النزاع والاقتصادات المجاورة

دفعت العقوبات الدولية مئات من الشركات العالمية العاملة في روسيا إلى الإعلان عن إنهاء أعمالها بها مثل شركات التكنولوجيا الأمريكية والأوروبية وسلاسل المطاعم العالمية إلى جانب نزوح العلامات التجارية الغربية المعروفة وتوقف بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الروسية التي تستخدم أنظمة الدفع فيزا وماستركارد وكذلك الحال بالنسبة للشركات العاملة في أوكرانيا.

3. تباطؤ الاقتصاد العالمي من أزمة جائحة كورونا

لا تزال تداعيات تفشي وباء كورونا تخيم على الاقتصاد العالمي فبعد مرحلة الانكماش وتراجع النشاط الاقتصادي صُدم العالم بموجة قياسية من ارتفاعات أسعار السلع والمنتجات ليشهد أزمة في سلاسل التوريد مع عودة الطلب بأعلى من مستوياته الاعتيادية مع محدودية الحاويات والشاحنات مما تسبب في موجة قياسية من ارتفاعات أسعار السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين فيما يعرف بالتضخم؛ حيث ارتفعت أسعار المستهلك على مستوى العالم بنسبة ٪4,8. وكانت معدلات التضخم أكثر ارتفاعًا في الاقتصادات الناشئة حيث وصلت لنسبة ٪5,8 خلال عام 2021 وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم يبلغ ٪10,2 في البرازيل و٪19,9 في تركيا و٪52,5 في الأرجنتين [3]

ثالثًا: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

1. الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:

وفقًا لصندوق النقد الدولي سجل النمو العالمي تراجعًا من ٪4,4 في عام 2022 إلى ٪3,8 في عام2023. فقد حدث انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بداية من عام 2020 باستخدام أوزان سعر الصرف في السوق وهو الركود العالمي الأعمق منذ عقود وتبذل الحكومات جهودًا لمواجهة الانكماش لدعم السياسات المالية والنقدية على المدى الطويل مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وتآكل رأس المال البشري من خلال فقدان العمل والتعليم وتجزئة التجارة العالمية وروابط العرض. [4]

شكل رقم (1) توقعات أثر الأزمة الأوكرانية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

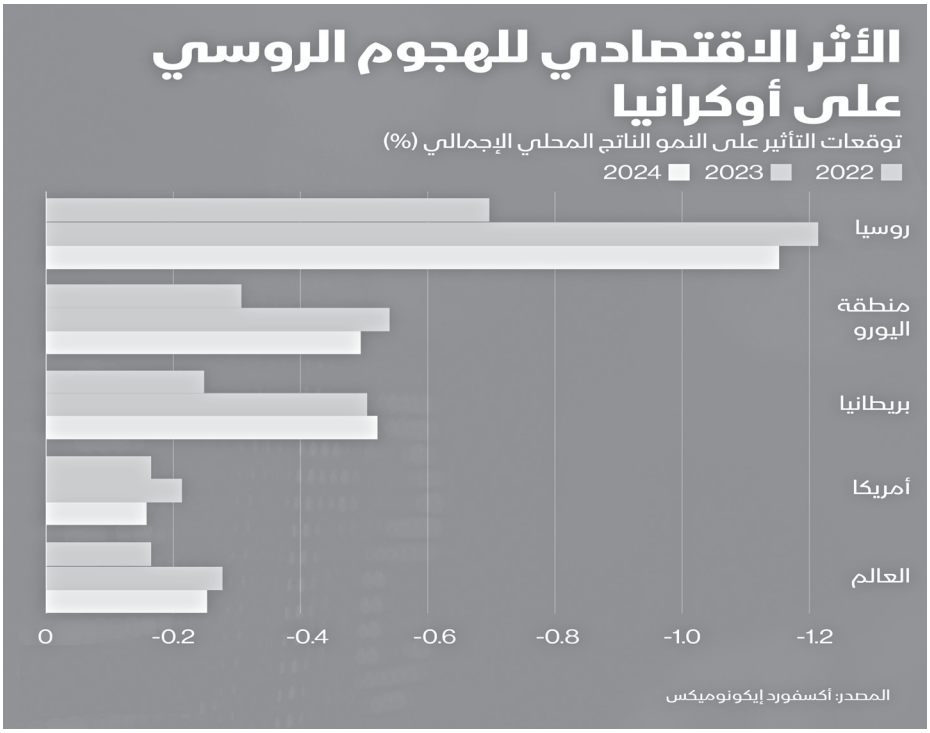

المصدر: أكسفورد إيكونوميكس

2. الأثر على أسعار السلع

من المتوقع أن يستمر التضخم المرتفع لفترة أطول من المتصور مع استمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد وكذلك أسعار الطاقة المرتفعة في عام 2023. وبافتراض بقاء توقعات التضخم على مستوى جيد من الثبات حول الركيزة المستهدفة.[5]

وفقًا للشكل رقم 2 تميل الاحتمالات المتوقعة في السيناريو الأساسي إلى جانب التطورات المعاكسة. إن انقطاع سلاسل الإمداد وتقلب أسعار الطاقة وتركز ضغوط الأجور في أماكن معينة؛ كلها يعني ارتفاع عدم اليقين بشأن التضخم ومسارات السياسات. ومع رفع الاقتصادات المتقدمة لأسعار الفائدة الرسمية قد تظهر مخاطر على الاستقرار المالي وتدفقات رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والعملات ومراكز المالية العامة وخاصة مع الزيادة الكبيرة في مستويات الديون خلال العامين الماضيين. وقد

تتحقق مخاطر عالمية أخرى في ظل استمرار التوترات الجغرافية-السياسية على ارتفاعها كما أن التغيرات المناخية الراهنة تعني أن احتمالات حدوث الكوارث الطبيعية

أ. الأثر على أسعار المواد الخام ومتطلبات الصناعة

في ظل ارتباط تلك الحرب بكبرى الاقتصادات المصدرة لمواد الطاقة كروسيا وكبرى الاقتصادات الصناعية كدول الاتحاد الأوروبي الغربية وكذلك كبرى مصدري الحبوب كدول منطقة البحر الأسود (روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا) فقد ترك هذا الأمر آثارًا سلبية على أسعار الطاقة والحبوب وغيرهما على النحو الآتي:

- **ارتفاع أسعار الطاقة:**

شهدت أسعار كافة مصادر الطاقة ارتفاعًا كبيرًا منذ إعلان الحرب الروسية في أوكرانيا؛ نتيجة المخاوف العالمية من تراجع المعروض العالمي وخروج منتج ومصدر ضخم (روسيا) من حركة التجارة العالمية للطاقة أو على الأقل تراجع الصادرات العالمية من الطاقة بما يعني خسارة العالم حوالي 11٪ من واردات الطاقة. هذا بجانب استغلال البعض لتلك التوترات والقيام بأعمال المضاربة لتحقيق أرباح استثنائية لتكون النتيجة ارتفاع خام برنت بنسبة 66٪ إذ شهدت أسعار برميل نفط برنت تقلبات عديدة ليتم تداوله بما بين 98 دولارًا للبرميل وحتى 139 دولارًا للبرميل أي بفارق يزيد على 40 دولارًا. مما دفع العديد من المستثمرين إلى التخارج لترتفع بذلك الضغوط على الأسعار. وشهدت أسعار الغاز الأمريكي ارتفاعًا في يوم 19 مارس 2022 عن أسعاره في العام السابق بنسبة تتراوح بما بين 72٪ 75٪. أما الغاز الأوروبي فقد شهدت أسعاره قفزة قياسية إذ شهد ارتفاعًا بنسبة 821٪ عن العام السابق والفحم جاء مرتفعًا بنسبة 327٪ وبنظرة أكثر تفصيلًا عن النفط والغاز الطبيعي فقد وصلت العقود الآجلة لخام برنت لأعلى مستوى لها منذ 2014؛ حيث وصلت لحوالي 108 دولارات للبرميل مرتفعة بأكثر من 13٪ عن أسعاره عن الفترة نفسها من الشهر السابق وبنسبة 67٪ من الشهر نفسه في العام السابق وذلك وسط مخاوف من المزيد من اضطرابات الإمدادات.[7]

يمثل الغاز الروسي حوالي ثلث الاستهلاك الإجمالي في القارة الأوروبية ونحو 40٪ من حجم واردات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي وتحصل ألمانيا على أكثر من 50٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي من روسيا وتحصل بعض دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها بالكامل من

روسيا كمقدونيا الشمالية والبوسنة والهرسك ومولدوفا وكان الاعتماد بنسب تزيد على 90٪ من إمدادات الغاز في فنلندا ولاتفيا و89٪ في صربيا وستكون إيطاليا أيضًا من بين أكثر الدول تأثرًا؛ حيث تعتمد على الغاز الروسي بنسبة 46٪ أما فرنسا فهي تعتمد على الغاز الروسي بنسبة 24٪ فقط بينما كان أكبر مصدر للغاز إلى فرنسا هي النرويج؛ حيث يتم استيراد 35٪ منها. وقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 199 يورو لكل ميجاوات / ساعة؛ حيث استمرت المخاوف من العقوبات وتعطل الإمدادات في السيطرة على معنويات السوق. وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الغاز المسال لا تتوفر لديها نفس المرونة المتوفرة في صناعة النفط فالعقود تخدم محطات كهرباء معينة وأي تغيير في حجم الإمدادات أو مواعيد وصولها يؤثر سلبًا على الإنتاج المستمر للكهرباء.[8]

- **ارتفاع أسعار الحبوب بالسوق العالمية**

مع تصاعد الصراع في منطقة البحر الأسود والدول المطلة عليه التي تُعد المورد الرئيسي للقمح والحبوب حول العالم وتحديدًا القمح الرخيص والأضرار التي لحقت بالمزارع الأوكرانية وكذلك تعطل تسوية الصفقات الروسية بسبب خروجها من نظام السويفت؛ شهدت أسعار الحبوب بالأسواق العالمية ارتفاعًا غير مسبوق. ومن ثم فإن فقدان العالم لحصة اثنين من كبار مصدري الحبوب عالميًا لا سيما وأن روسيا وأوكرانيا تُسهمان بنحو 29٪ من صادرات القمح العالمية و19٪ من إمدادات الذرة في العالم و80٪ من صادرات زيت دوار الشمس إلى جانب اتجاه المستوردين إلى إيجاد أسواق بديلة جعل سعر القمح والأرز والذرة الأمريكي يرتفع بنسبة 60٪ و5٪ و21٪.[9]

كما تعاظم الارتفاع في أسعار الأسمدة في العالم التي كانت مرتفعة بالفعل منذ نهاية 2021 بنسبة 30٪ و4٪ لكل من اليوريا والفوسفات وهما مكونان رئيسيان للأسمدة حيث تعد روسيا من أكبر مصدري الأسمدة في العالم ومن المنتظر أن ترتفع الأسعار أكثر وهو ما سيدفع العديد من المزارعين للاستغناء عن شراء الأسمدة هذا العام نتيجة ارتفاع أسعارها.

وبالتالي تضررت الاقتصادات المستوردة للقمح والحبوب الأوكرانية على وجه التحديد والتي تتركز في الاقتصادات النامية وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط بما قد يعرضها لأزمات في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك الارتفاع في تكلفة استيراد القمح؛ حيث يعد القمح الأوكراني من أرخص أنواع القمح عالميًا وبالتالي إطالة أمد موجة التضخم العالمية الحالية

هذا بجانب ارتفاع تكاليف النقل من المسافات الأبعد مما يرفع أسعار الأغذية العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات طويلة.[10]

شكل رقم (2) معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) 2022.

- **الذهب والمعادن**

مع اندلاع الصراع في أوروبا الشرقية ارتفعت أسعار الذهب مع فرار المستثمرين إلى المعدن الثمين الذي يُنظر إليه عادةً على أنه أصل آمن فقد ارتفعت العقود الآجلة للذهب المتداولة في «نايمكس» بنسبة 3,4٪ خلال 24 ساعة لتصل إلى 1938 دولار للأونصة وبذلك وصل المعدن إلى أعلى قيمته منذ نهاية عام 2020. ولم يتوقف الارتفاع على الذهب وحسب بل طال كافة المعادن. فعلى سبيل المثال نجد الحديد في ظل الاعتماد في تصنيعه بنسبة كبير على الغاز الطبيعي وبالتالي ارتفاع تكلفة إنتاجه بجانب توقف المعروض الأوكراني خامس أكبر مصدر لخام الحديد عالميًا.[11]

2. الأثر على سلاسل التوريد العالمية

إن الارتفاعات غير محددة المدى لأسعار الطاقة والحبوب والمعادن وتراجع الثقة في مناخ الاستثمار والتعامل الاقتصادي في دول الصراع بجانب الاضطرابات في الموانئ التجارية بأوروبا الشرقية وتصنيفها كمنطقة خطر بالنسبة لشركات التأمين والشحن العالمي؛ اجتمعت تلك العوامل لتزيد أزمة التوريد العالمي المتواجدة بالفعل منذ بداية العام الماضي 2021 ومن أبرز ملامحها:

أ. ارتفاع تكلفة الشحن التجاري

ارتفعت أسعار وقود تشغيل السفن بنسبة 23٪ منذ بداية العام وصُنفت منطقة البحر الأسود كمنطقة خطر حيث أوقفت شركات النقل البحري الكبرى في أوروبا طلبات الشحنات الأوكرانية وتجنبت الموانئ الرئيسية في البلاد وحولت البضائع إلى وجهات أخرى. كما أوقفت بعض خطوط الحاويات تلقي طلبات الشحن في روسيا وهو ما عرض سلاسل التوريد العالمية لضغوط زاد من شدتها تعطل طرق النقل حيث أغلقت السفن الروسية المتراكمة مضيق كيرتش الذي يربط بين البحر الأسود وبحر آزوف مما يعني أنه لن تتمكن أية سفن تجارية من المرور. هذا فضلًا عن تعطل حركة النقل الجوي بسبب قرار إغلاق المجال الجوي لقطع وصول الخدمات اللوجستية للحرب وبالتالي سيتأثر نقل البضائع من الصين والشرق عمومًا إلى أوروبا مع مرور الشحنات عبر المنطقة مع احتمالية ارتفاع أقساط التأمين لشحن البضائع أو العبور عبر تلك المياه بما سيجبر سلاسل التوريد لدفع مبالغ أكبر للشحن؛ حيث تقوم شركات الشحن في أسيا بتعديل جداولها استجابة لارتفاع سعر وقود تشغيل السفن وذلك في ظل أن حصة الشحن البحري من التجارة العالمية تبلغ نحو 80٪ والزيادة في أسعار الشحن البحري والجوي بلغت 20٪ ولا سيما مع فرض علاوة مخاطر زيادة على أسعار النوالين البحرية وأن الالتفاف حول المجال الجوي الروسي يكلف شركات الطيران أكثر من 34 مليون يورو أسبوعيًا. [12]

ب. سلاسل توريد السيارات

إن الصراع الحالي له تداعيات على شركات صناعة السيارات على مستوى العالم؛ فقد أدى إلى تعطيل خطوط إنتاج السيارات لأن روسيا أحد أكبر منتجي المواد في السيارات الكهربائية وكذلك السيارات التي تعمل بالبنزين والديزل. كذلك تعد روسيا ثالث أكبر مورد للنيكل في بطاريات الليثيوم أيون وتوفر ٪40 من البلاديوم في حين أن حوالي ٪90 من إمدادات النيون تأتي من أوكرانيا وفقًا لوكالة فيتش. لذلك فإن اضطرابات تدفق أي من هذه المواد سيكون له تأثير مكلف على شركات صناعة السيارات في جميع أنحاء العالم ولا سيما في أوروبا التي تستحوذ على أكثر من ٪50 من صادرات المركبات العالمية

ج. ارتفاع أسعار المعروض السلعي العالمي

إن العقوبات المالية التي فرضها الاتحاد الأوروبي وأمريكا على روسيا واستبعادها من نظام السويفت تعني فرض قيود في التحويلات المالية المصرفية وقيود على التجارة الخارجية وبالتالي ستتسبب في أضرار لكافة الدول التي ترتبط بروسيا بعلاقات اقتصادية ومالية ولا سيما السوق الأوروبية؛ إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي ٪42 من الصادرات الروسية أغلبها يتركز في الوقود (نفط وغاز طبيعي) كما تشكل واردات روسيا من سوق الاتحاد الأوروبي نحو ٪34 من وارداتها. وهو ما سيؤثر على الاقتصاد الروسي والأوروبي على حد سواء ويضر بسلاسل التوريد العالمية ليشكل ضغطًا إضافيًا على معدلات التضخم المرتفعة؛ حيث وصلت إلى ٪5,8 في فبراير 2022 مقابل ٪5,1 في يناير في منطقة اليورو مقابل ٪0,5 في فبراير 2021 وفي المملكة المتحدة بلغت ٪5,5 مقابل ٪0,4 في فبراير 2021. وهناك الكثير من نقاط الاختناق المحتملة الأخرى بدءًا من المواد الغذائية الأساسية والمعادن الاستراتيجية إلى السلع الفاخرة. وإجمالًا يوجد لدى أكثر من 130 اقتصادًا سلعة واحدة على الأقل يتم استيرادها في الغالب من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا المجاورة.[13]

حيث تنتج روسيا وأوكرانيا ٪40 إلى ٪50 من غاز النيون المستخدم في أجهزة الليزر التي تساعد في تصميم أشباه الموصلات كما تنتج روسيا ٪37 من إنتاج العالم من معدن البالاديوم المستخدم في الرقاقات الإلكترونية. ومع تشديد العقوبات على روسيا والتي ستلجأ إلى تغطية النقص في وارداتها خاصة من الأسواق الغربية عن طريق حليفها الاستراتيجي (الصين)

سينعكس ذلك بالسلب على سلاسل التوريد الصينية لبقية دول العالم وسيصبح العالم أمام سبب جديد لارتفاع التضخم العالمي.

كما أنه مع انقطاع الغاز الروسي عن أوروبا يترجم ذلك بالارتفاع الإضافي في أسعار الغاز بما يؤدي إلى ارتفاع وتضخم كبير في الدول الأوروبية التي هي دول صناعية وبالتالي فإن منتجاتها التي تصدرها إلى كل دول العالم والتي تشكل حوالي 38٪ من الصادرات العالمية والتي تتركز في الآلات والمعدات الكهربائية والميكانيكية التي تشكل حوالي 80٪ صادرات تلك السلع العالمية والمركبات (50,7٪ من الصادرات العالمية للمركبات) والمنتجات الصيدلانية (حوالي 80٪ من العالمية) وغيرها من المنتجات التي ستتأثر صناعتها في أوروبا إما بفعل هروب الاستثمارات من الأراضي المتصارعة والخوف من انتقال التدخل الروسي في بقية دول أوروبا الشرقية التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي السابق أو بسبب اضطرابات حركة الملاحة البحرية والقلق من عمليات القصف وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع إمدادات الطاقة من روسيا وبيلاوسيا لبقية الدول الأوروبية على خلفية العقوبات المفروضة.

وتجتمع تلك الأسباب لتؤثر على إمدادات سلاسل التوريد من تلك السلع التي تمثل الحصة الكبرى من سلاسل التوريد العالمية ويرتفع سعرها وتنخفض تنافسيتها الأمر الذي ينقل التضخم إلى كل دول العالم لذا تعتبر الأزمة أكثر كلفة ارتباطًا بارتفاع تكلفة التأمين والإجراءات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق وبالتالي فإن عنوان الأضرار العالمية من الحرب في أوكرانيا هو ارتفاع الأسعار في كل شيء فلن تقف الأسعار المرتفعة على قطاع بعينه وستتأثر كافة القطاعات بارتفاعات في الأسعار. ومن زاوية مختلفة يضغط ارتفاع معدلات التضخم على البنوك المركزية العالمية باتباع سياسة نقدية تشددية عبر ارتفاعات مرتقبة في أسعار الفائدة بالأسواق الأمريكية والأوروبية وأدوات الدين لديهم وهو ما سيؤثر بالسلب على الاستثمارات الأجنبية نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي.

4. الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر

توقّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) انخفاضًا عالميًا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30 – 40 ٪ خلال الفترة (2020 – 2021). وأصبحت أكثر القطاعات الرابحة: الصيدلة والمعقمات والتجارة الإلكترونية والعمل عن بعد والخدمات اللوجيستية

وتطبيقات التواصل والتعليم عن بعد. وأصبحت أكثر القطاعات الخاسرة: الطيران والسفر والسياحة والفندقة والضيافة والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات والتجارة والخدمات وبورصات النفط والسلع الأساسية.[14]

شكل رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة (2015 - 2022) تريليون دولار

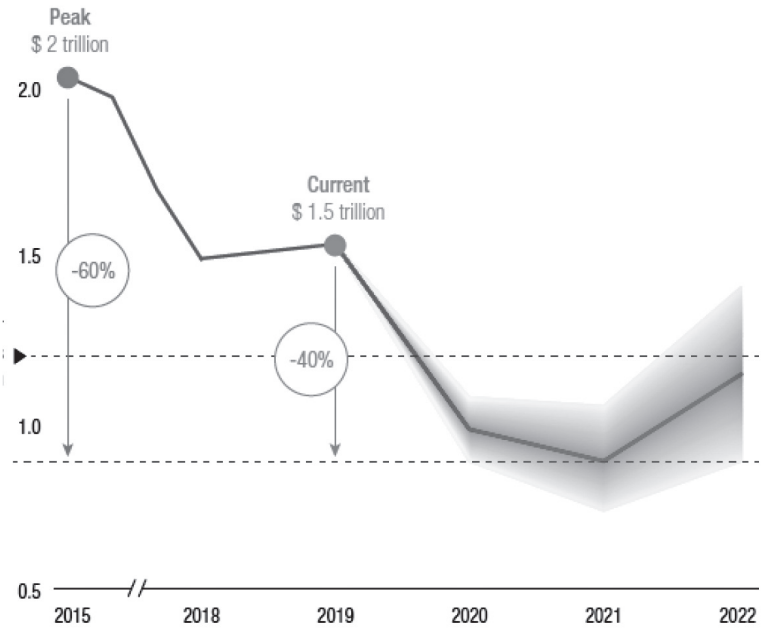

Source: UNCTAD: World Investment Report International Production beyond the Pandemic (New York: United Nations April 2022)

يتضح من الشكل السابق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة (2015 – 2022) حيث حققت 2 تريليون دولار عام 2015 واستمرت في الانخفاض منذ ذلك الحين حتى بلغت 1,5 تريليون دولار عام 2019 ونتيجة تداعيات كورونا انخفضت عام 2020 لتقترب من التريليون دولار ثم ارتفعت إلى 1,2 تريليون دولار عام 2022.

وهناك تدهور سريع في توجيه الأرباح من قبل الشركات متعددة الجنسيات في قائمة أفضل 100 شركة تابعة للأونكتاد التي تعتبر نقطة جذب لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث إن هناك ٪61 من الشركات متعددة الجنسيات في قائمة أفضل 100 شركة تابعة للأونكتاد. وتم تعديل توقعات هبوط أرباح الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة لتصل إلى

35٪ مقارنة بـ20٪ في الاقتصادات النامية ويعد متوسط تقديرات الهبوط قويًا بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية حيث انخفض مستوى الأرباح إلى النصف بسبب وزن الشركات في قطاع الطاقة فيما تجاوزت توقعات الهبوط في أوروبا تلك الموجودة في أسيا.[15]

هذا بالإضافة إلى تعطل الإنتاج وسلسلة التوريد بين الشركات ذات الروابط القوية بسلسلة التوريد إلى الصين فهناك 57٪ من الشركات متعددة الجنسيات في قائمة أفضل 100 شركة تابعة للأونكتاد لديها تحذيرات بشأن تأثير صدمة الطلب العالمي على المبيعات. لقد شهدت أكبر 5000 شركة متعددة الجنسية والتي تشكل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي هبوطًا في المتوسط لتقديرات أرباح عام 2020 بنسبة 30٪ ومن المتوقع أن يستمر الهبوط كما بلغ متوسط اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر على الأرباح المعاد استثمارها أقل من 50٪. إن التأثيرات المتتالية الناتجة عن توقف الإنتاج وتعطيل سلاسل التوريد في شرق أسيا وجهود التخفيف والإغلاق حول العالم كان لها آثار مدمرة على جميع الاقتصادات بغض النظر عن الروابط بشبكات الإمداد العالمية.[16]

رابعًا: سياسات مواجهة التداعيات الاقتصادية العالمية للحرب الروسية الأوكرانية

إن مجموعة السياسات التي وقع عليها الاختيار لمواجهة آثار الأزمة على المدى القصير تختلف اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر حسب توافر الموارد والطبيعة المحددة للمخاطر التي تواجهها البلدان. وبالإضافة إلى برامج الدعم المباشر للدخل استعانت الحكومات والبنوك المركزية على نحو غير مسبوق بسياسات تهدف إلى تخفيف عبء الديون بصفة مؤقتة بما في ذلك تأجيل سداد الديون للقطاع العائلي وقطاع الشركات. وعلى الرغم من أن هذه البرامج خففت من حدة مشكلات نقص السيولة قصيرة الأجل التي يواجهها القطاع العائلي وقطاع الشركات فقد أحدثت أيضًا نتيجة غير مقصودة تمثلت في إخفاء الأوضاع المالية الحقيقية للمقترضين ومن ثم أدت إلى خلق مشكلة جديدة هي نقص الشفافية بشأن المدى الحقيقي لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها الاقتصاد.[17]

قام عددٌ من الحكومات باتخاذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والأسواق المالية لدعم الأسر والأعمال المتضررة. وقد كانت استجابة

المالية العامة سريعة وكبيرة في كثير من الاقتصادات المتقدمة (كأستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضًا (كالصين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا) وبدأ تقديم دعم كبير من المالية العامة للقطاعات والعمالة الأشد تضررًا.[18]

ومن الإجراءات المهمة التي اتخذتها البنوك المركزية لعدد من الدول توفير تسهيلات للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة من أجل تخفيف الضغط النظامي. وتقوم أجهزة الرقابة بتشجيع البنوك على إعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة للأسر والشركات التي تمر بضائقة في الوقت الراهن مع الحفاظ على تقييم شفاف لمخاطر الائتمان.[19]

قدم صندوق النقد الدولي عددًا من المساعدات للدول في مواجهتها لآثار الأزمة ودعم الجهود المبذولة على مستوى السياسات الوطنية للحد من الأضرار الاقتصادية من خلال تسهيلات الصندوق الموجهة للإقراض حيث قدم الصندوق حزمًا مالية طبقًا لبرنامج أداة التمويل السريع وبرنامج اتفاق الاستعداد الائتماني اللذين من شأنهما تعزيز قدرة الدول على مواجهة أية صعوبات اقتصادية. ومرة أخرى تُبادر الدول الأعضاء في الصندوق بزيادة موارده من جديد في سياق على ما يبدو أنه أزمة أكبر مما حدث خلال الأزمة المالية العالمية.[20]

خامسًا: سياسات مقترحة للحد من تداعيات أزمات الاقتصاد العالمي

يشكل التعاون الوثيق متعدد الأطراف مطلبًا ضروريًا للتغلب على آثار الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي بما في ذلك مساعدة الدول التي تفتقر إلى الموارد المالية.[21]

يمكن تقديم عدد من المقترحات من أجل إدارة الأزمة وتخفيف وطأتها وتوفير الحوافز وتسريع التعافي وذلك على النحو التالي:

1. على مستوى السياسات العامة

ينبغي على الحكومات اتخاذ استجابات على مستوى السياسات الكلية من خلال ما يلي:

أ. أن تحسن المصارف المركزية من توفّر السيولة, وأن تخفف من الضغوط المالية الكبرى التي تضعف الاقتصادات لتحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل وتشجيع الإقراض والاستثمار.

ب. النهوض بنُظم الحماية الاجتماعية, من خلال توسيع نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية والمعونة الغذائية واستحقاقات البطالة وغيرها من البرامج.

ج. تمديد آجال سداد القروض الفردية والرهون العقارية ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتًا وإعفاء المحتاجين من الضرائب.

د. تقديم دعم ائتماني وقروض, معفاة من الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة وللعاملين لحسابهم الخاص.

هـ. حفز الطلب وخلق فرص العمل, من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع القائمة على كثافة الأيدي العاملة وإيجاد حلول مبتكرة لتقديم مساعدات مالية محدّدة الأهداف.

2. على المستوى القطاعي

أ. ضمان استمرار الإنتاج الزراعي, وزيادته لسدّ النقص المحتمل في الغذاء عن طريق تحسين القدرة على الحصول على القروض وتعزيز مدخلات الإنتاج وزيادة مساحات الأراضي العامة المستأجرة وإزالة الحواجز أمام التجارة.

ب. دعم صغار منتجي الأغذية وتزويدهم بالأصول العينية ومدخلات الإنتاج مثل البذور والسماد العضوي ونظم الري.

ج. تخفيض تعريفات ورسوم الاتصالات لفائدة الأسر المعيشية والأفراد؛ وتحسين سرعة الإنترنت العريضة النطاق؛ والعمل عن بعد والتعلُّم عن بعد والتواصل الاجتماعي.

د. دعوة الشركات المتعددة الجنسيات, لعدم تغيير مستويات الدخل الأساسي للحيلولة دون إحداث مزيد من أوجه الضعف في ميزان المدفوعات والحسابات المالية.

هـ. أن تتخذ الحكومات إجراءات منسّقة, لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات لا سيما لقطاعات الأغذية والمنتجات الطبية والمدخلات اللازمة للصناعات المنتِجة للسلع الأساسية.

3. على المستوى الإقليمي

ينبغي تنفيذ استجابة إقليمية تدعم الجهود الوطنية المبذولة وتؤدي إلى تعبئة الموارد والخبرات وينبغي للاستجابات التي تنفذها المؤسسات الإنمائية والمالية الإقليمية وكذلك المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة أن تجسّد مبدأ عدم إهمال أحد من خلال بذل أقصى الجهود للوصول إلى أكثر الفئات تهميشًا عن طريق ما يلي:

أ. **تدعو الحكومات إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي من أجل دعم البلدان المعرّضة للخطر بما فيها البلدان الأقل نموًا.** وتخصيص هذا الصندوق لخدمة الفقراء والفئات الضعيفة وضمان التعجيل في الاستجابة وتوفير الإغاثة في أوقات نقص المواد الغذائية أو حالات الطوارئ الصحية.

ب. **أن تقوم المؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف,** بالنظر في وضع آليات لتأجيل سداد الدين وخفضه بهدف تعزيز الحيز المالي المتاح للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل على مستوى العالم. بالإضافة إلى زيادة ما تقدمه المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية من مِنح ودعم فني للبلدان المعرّضة للخطر تحت ضغوط مالية بما في ذلك البلدان الأقل نموًا.

ج. **يُدعى الدائنون الرسميون إلى الإعلان عن وقفٍ مؤقّت لخدمة الديون السيادية في هذه الأوقات الطارئة لتحرير احتياطيات العملات الأجنبية التي تُحرَم الدول النامية منها نتيجةً لاستخدامها في خدمة الدين بالإضافة إلى دعوة الدائنين الرسميين إلى النظر في مقايضة الديون لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية.**

د. **أن تقوم الصناديق الإقليمية بتوجيه الاستثمارات,** نحو قطاع الصحة والشركات الصغيرة والمتوسطة ويمكنها دعم القروض الميسرة للحكومات لتمويل النفقات الإضافية في قطاع الصحة في كل دولة. وعلى هذه الصناديق أيضًا دعم الدول الأعضاء فيها لبناء مخزوناتها الاستراتيجية من الأغذية والأدوية.

هـ. **أن تقوم الصناديق الإقليمية المتخصصة بتقديم الدعم المالي العاجل,** في إطار مبادرات المعونة من أجل التجارة وذلك عن طريق تصميم وتمويل برامج مناسبة لدعم المصدرين والمستوردين.

و. **تُدعى الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والجهات المانحة, إلى إعادة النظر** في الطرق المعتمَدة في تقديم المعونة الغذائية وذلك لمواكبة المستجدات في الديناميات السوقية واللوجيستية.

ز. **يُطلَب من منظمة التجارة العالمية التعجيل في إصدار قرار وزاري يتيح الاستيراد المتوازي للأدوية واللقاحات.**

وختامًا يمكن أن يؤدي تقديم تسهيلات واسعة النطاق على المستوى العالمي للتحفيز وتوفير السيولة بهدف الحد من الضغوط في النظام المالي إلى رفع مستوى الثقة والحيلولة دون حدوث انكماش أعمق في الطلب؛ عن طريق الحد من توسع الصدمة في النظام المالي وتعزيز توقعات التعافي الاقتصادي في نهاية المطاف.

المراجع

1. The World Bank: the Global Economic Prospects the Global Economic Outlook: a Changed World 2023.
2. UN Comtrade Database http://comtrade.un.org
3. International Monetary Fund: Are Macro and Credit Policies Enough? (Washington DC IMF 2022)
4. International Monetary Fund: Global Financial Stability Report Markets in the Time of COVID-19 (Washington DC IMF April 2023)
5. The World Bank: Emerging Risks to the Recovery (Washington DC World Bank 2022) .

6. صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن: صندوق النقد الدولي يناير 2022) .

7. World Trade Organization http://www.wto.org

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) https://unctad.org/en/Pages/.aspx

9. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) http://www.fao.org

10. المرجع السابق.

11. Trading Economics 2022

12. مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) متاح على: https://www.wttc.org

13. The Institute of International Finance http://www.iif.com/research/data
14. UNCTAD: World Investment Report International Production beyond the Pandemic (New York: United Nations April 2022)
15. UNCTAD Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs (New York: United Nations 2022)
16. Ibid
17. The World Bank: Emerging Risks to the Recovery Op.Cit.

18. صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي مرجع سبق ذكره.

19. Ibid
20. International Monetary Fund: Regulatory and Supervisory Response to Deal with Coronavirus Impact (Washington DC IMF 2022)
21. UNCTAD: The Need to Protect Funded during and after the COVID-19 Crisis (New York: United Nations April 2022)

ملف العدد

مفهوم الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية
دراسة لبعض النماذج بالتركيز على الهند

د. نيللي كمال الأمير

باحثة في الشئون الأسيوية

لا تعبر المبادئ العامة للسياسة الخارجية للدول -في معظم الأحوال- عن مرجعية كاملة أو ضمانات كافية لتحديد مواقف أو مواقع مطلقة للدولة تجاه الصراعات السياسية أو العسكرية المشتعلة في النظام الدولي ولا تعبر كذلك المواقف المعلنة لتلك الدول تجاه صراع -والتأكيد المستمر على موقفها- عن ضمان لثباته أو استمراره فعليًا؛ وإنما يشير الواقع إلى تباين في الاعتبارات المشكلة لموقف الدولة تجاه الصراعات وعلى رأس تلك الاعتبارات المصالح وثقل ملف العلاقات الثنائية ويشمل ذلك أيضًا الخلفيات والخبرات التاريخية لتلك

العلاقات علاوة على مجالات أو مناطق الاعتماد المتبادل اقتصاديًا (أو يمكننا القول إن الأمر يتوقف على محصلة جمع الحسابات العقلانية المرتبطة ببقاء الدول ومستقبلها).

تمثل الحرب الروسية الأوكرانية وفقًا للأمم المتحدة ذاتها أحد أكبر التحديات التي يواجهها النظام الدولي وهيكل السلام العالمي على الإطلاق بسبب طبيعتها وشدتها وعواقبها فاشتملت على آثار إنسانية واقتصادية وخروقات قانونية ولقد وجدنا تلك الحرب وقد خلفت 10 ملايين نازح في شهرها الأول وهو أسرع تنقل سكاني قسري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأدت إلى قفزات متعددة في قائمة أسعار السلع الأساسية عالميًا كما هددت سلاسل الإمداد والتوريد الأساسية بقطاعي الزراعة والصناعة ورفعت من نسب الديون خاصة لدى الدول النامية التي وضعتها تلك الحرب في مأزق حول تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية ضمن مشاكل أخرى في قطاعات النقل والصناعة وغيرهما.

اشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية تحديدًا يوم 24 فبراير من عام 2022 وبذلك عاد «القتال التقليدي» إلى قارة أوروبا بعد توقف لعقود. وعلى قدر ما تسببت تلك الحرب في ارتباك للمعادلات الأمنية في أوروبا والعالم فقد أتاحت أيضًا تقييم حجم القدرات العسكرية الروسية والقوات الأخرى المشاركة في ساحة المعركة كما أتاحت الكشف عن مواقف الأطراف المختلفة بين مؤيد ومعارض ومحايدة للعملية القتالية الدائرة أو الأطراف المساهمة فيها.[1]

أعادت الحرب الروسية الأوكرانية تنافسات الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بين مواجهات مباشرة وغير مباشرة كما كان الحال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فأصبح تأييد أو معارضة الحرب يعكس حالة التنافس بين القوتين حيث كان أمام الدول الاختيار ما بين الانضمام إلى «العالم الحر» بقيادة الولايات المتحدة أو أن تصبح محايدة أو غير منحازة. ومن الأمثلة على ذلك (تاريخيًا) فنلندا التي التزمت الحياد الدائم قبل نهاية الحرب وأبرمت معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في عام 1948 والنمسا التي اختارت أيضًا الحياد الدائم بموجب معاهدة دولية في عام 1955 [2]. وقد كان قرار الحياد في عصر الحرب الباردة السبيل من أجل بقاء الدول مستقلة في صناعة السياسة الخارجية ومن ثم البقاء خارج حدود المنافسات الاستراتيجية المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. ويمكننا القول إن الحرب الروسية الأوكرانية تخلق وضعًا مشابها اليوم في النظام الدولي.

يواجه النظام الدولي الحالي في ظل اشتعال الحرب حالة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحلفاء الدولتين الذين اتخذوا مواقف متباينة فيما بينهم بين التأييد المباشر أو التأييد غير المباشر أو التأكيد على موقف الحياد وتسعى تلك الدراسة إلى الوقوف على محددات وآثار الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية مع التأكيد على الحالة الهندية على اعتبار أنها أكبر دولة ذات نظام ديمقراطي تتخذ موقفًا حياديًا قوبل بالعديد من الانتقادات كما سيتم تناول بعض الدول الأخرى التي أعلنت موقف الحياد من الحرب.

بمعنى آخر تطرح تلك الدراسة تساؤلات أساسية: ما هو مفهوم الحياد؟ كيف يؤثر موقف الحياد على شبكة علاقات الدول المحايدة والحرب؟ وإلى أي مدى سيستمر موقف الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية الدائرة؟

من أجل الإجابة عن تلك التساؤلات سيتم تناول النقاط التالية بالتحليل: (1) الحياد كمفهوم محدد لملامح السياسة الخارجية للدولة. (2) الهند والحرب الروسية الأوكرانية. (3) الدول الأخرى المحايدة تجاه الحرب الروسية الأوكرانية. (4) مستقبل الحياد تجاه الحرب الروسية الأوكرانية.

أولًا: الحياد كمفهوم محدد لملامح السياسات الخارجية للدولة

يعبر الحياد عن واحد من مواقف الدول «المعلنة» تجاه صراع ناشئ أو قرار مرتبط بهذا الصراع. ويُعرّف بأنه «الوضع القانوني الناشئ عن امتناع دولة عن المشاركة في حرب بين دول أخرى والحفاظ على موقف الحياد تجاه المتحاربين» مع ضرورة اعتراف الأطراف المتحاربة بهذا الامتناع والحياد. والأصل في الأمر أن يتم تبني الحياد من قبل الدول وليس المنظمات الإقليمية أو الدولية. لأن تلك المنظمات نشأت للتأكيد على الأطر التعاونية بين دولها من جهة والحفاظ على سيادتها ومصالحها من أية تهديدات من جهة أخرى. لذلك نجد أن ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية يلزم الدول الأعضاء بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد أو استخدام القوة في علاقاتها كذلك أكد قرار الجمعية العامة للمنظمة الأممية على هذه الالتزامات في قرارها 71/275. مشيرًا إلى أن سياسات الحياد الوطنية لبعض الدول يمكن أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتلعب دورًا مهمًا في تعزيز المنافع المتبادلة بين دول العالم.[3]

يرتبط بمفهوم الحياد ومواقفه على الصعيد الدولي بعض المفاهيم ومنها: «التحييد» و«عدم الانحياز» [4]. وهنا فعلى حين يشير مفهوم (الحياد) إلى سياسة خارجية نشطة تتمثل في الامتناع عن المشاركة في الصراع الدولي بأية صورة. فإن المفهوم الثاني (التحييد) يشير إلى نوع من أنواع المساومة بين أطراف غير متكافئة وعادة ما تكون هناك اتفاقيات محددة لرسم التحييد تجاه صراع ما بين دول صغيرة والقوى الأكبر حيث تحترم الأخيرة حيادية الأولى في مقابل تقديم التنازلات.

يدل المفهوم الثالث المرتبط بالحياد وهو عدم الانحياز على تطور في تعبير الدول عن مواقفها واتخذ هذا التطور مرحلتين: المرحلة الأولى وكانت بين عام 1949 وعام 1991 خلال حقبة الحرب الباردة حيث يشير عدم الانحياز خلال تلك الفترة إلى مجموعة الدول التي اختارت تشكيل «كتلة ثالثة» بين الغرب والسوفيت خلال الحرب الباردة لكنها -في الوقت ذاته- لم تمتنع عن الصراع في الساحات الدولية الأخرى. بعد عام 1991 وهي المرحلة الثانية من تطور عدم الانحياز بات يشير إلى الدول التي تدعم مبدأ الحياد لكنها التزمت بدور نشط في تحالف دفاعي أو أمني.[5]

تشتمل المظلة المفاهيمية للحياد على اتساعها على مفاهيم أخرى منها على سبيل المثال: عدم التدخل والجانب القيمي والأخلاقي للحياد[6] والدبلوماسية الوقائية وذلك إذا كان الصراع السياسي لم يصل بعد لمرحلة الاقتتال أو العمليات العسكرية.

تطور القانون الدولي ليعكس حالة الحياد تجاه النزاعات وظهر ذلك بدايةً مع إعلان باريس لعام 1856 ثم مع اتفاقيات لاهاي لعام 1907 ونظمت تلك الاتفاقيات قوانين الحياد في الحرب البرية والحياد في الحرب البحرية. ومما تجدر الإشارة إليه أن من بين توصيات اتفاقية لاهاي أنه عندما تندلع حرب بين قوى معينة يجب على كل دولة ترغب في البقاء محايدة أن تصدر إعلانًا بالحياد. وإن ظل إصدار الإعلان غير إجباري وفقًا لقواعد القانون الدولي. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ونشأة الأمم المتحدة بمهمة محورية (حفظ السلم والأمن الدوليين) طرأت تطورات أخرى على الحياد ممارسة أو قانونًا فبموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة يعتبر «الحياد» وضعًا قانونيًا مسموحًا به.[7] (على مستوى الدول الأعضاء وليس المنظمة).

في الوقت ذاته فإنه بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة لا تتمتع الدول الأعضاء بحق مطلق في الحياد. بل إنه قد تطلب منظمة الأمم المتحدة من «الدول الأعضاء تطبيق

إجراءات الإنفاذ ضد دولة أو دول متورطة في حرب إذا دعت إلى ذلك بموجب قرار من مجلس الأمن »[8]. في تعبير عن تغليب مصلحة الأمن الدولي الجماعي. ووفقًا للقانون الدولي لا يجوز للمتحاربين استخدام الأراضي المحايدة كقاعدة للعمليات أو المشاركة في الأعمال العدائية فيها.

تفسر على الجانب الآخر نماذج تحليل واقع السياسة الخارجية للدول وجهات نظر مختلفة حول موقف الحياد. فتفسر النظرية الواقعية إعلان الدول وقوفها موقف المحايد من الصراع بأنه «الحساب العقلاني لمصالح الدولة الصغيرة» فيما ترى النظرية الليبرالية أن المعايير الدولية تقود الدول إلى السعي إلى الحياد والحفاظ عليه[9] وذلك بغض النظر عن حجم الصراع أو الدول المعلنة لموقف الحياد. وفي كل الحالات تُشير حالة الحياد إلى التنوع في وجهات النظر تجاه التفاعلات في النظام الدولي وفي فهم السياسة الخارجية تاريخيًا وحتى الآن.

وتختلف أمثلة الحياد من حيث المدى الزماني أو المكاني ومن أشهر نماذج الحياد وأكثرها استقرارًا هو الحياد الدائم في السياسة الخارجية السويسرية وهو مبدأ ثابت من مبادئ تلك السياسة على اعتباره مصدرًا للسلام والاستقرار في دوائر المصالح السويسرية في أوروبا وخارجها. وضمانًا أساسيًا لاستقلال البلاد والحفاظ على حرمة أراضيها. ووفقًا لقانون الحياد السويسري يجب ألا تشارك سويسرا في حرب بين الدول. لذلك ينص الدستور الفيدرالي على أنه يجب على المجلس الاتحادي والجمعية الفيدرالية اتخاذ تدابير لحماية حياد سويسرا.[10]

وإن كان الحياد قرارًا تتخذه الدولة بصفة أساسية يظل لدينا بعض الأمثلة لحياد معلن بل حياد مؤسس لعمل بعض المنظمات الدولية وبالتأكيد فإن الحياد المعلن من قبل المنظمات الدولية والعمل الإنساني يختلف عن ذلك الذي تتبناه الدول لأنه يسمح للمنظمات بالتعامل مع أطراف النزاع جميعهم وليس البعد عن مجريات الصراع كاملة. ففي حالة المنظمات فإن الحياد ليس المقابل لـ«التضامن» ولكنه طريقة لترجمته بما يجعله قابلًا للتنفيذ. وإن لم يخل أداء المنظمات (المحايدة) من مواجهة انتقادات. من أشهر أمثلة المنظمات الدولية المحايدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تتبنى الحياد تجاه النزاعات بدافع إنساني ومن خلال الحياد تستفيد جميع أطراف النزاع من موقف اللجنة الدولية سواء في تسهيل عبور الخطوط الأمامية لتقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح أو تسهيل زيارة المعتقلين لدى الجانبين وتسجيلهم وإبلاغ

ذويهم بأوضاعهم. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر أحيانًا بإدانة أطراف الصراع علنًا عندما يتم استنفاد جميع سبل الإقناع وعندما يكون ذلك في مصلحة الضحايا.[11]

ومن خلال الأقسام التالية سنلقي الضوء على مواقف الحياد المختلفة المعلنة تجاه الحرب الروسية الأوكرانية واختبار مدى ثبات هذا الموقف أو مدى الاتساق مع إعلانه خلال عام هو عمر الحرب حتى الآن وسوف نبدأ بالهند على اعتبار أنها أكبر الديمقراطيات في العالم علاوة على وجود مصالح استراتيجية مع أطراف الحرب المختلفة ثم ننتقل لبعض الدول الأخرى.

ثانيًا: الهند والحرب الروسية الأوكرانية

تمتلك الهند واحدًا من مواقف الحياد الأكثر استدامة في النظام الدولي ويختلف بذلك الحياد الهندي عن حالة الحياد السويسري الدائم مثلًا. فعلى مدار عقود اختارت الهند سياسة الحياد بتبني مزيج من التدابير التي تتخذها دولة محايدة منفردة أو متكتلة مع غيرها كما في حالة حركة عدم الانحياز مثلًا لحماية مصالحها.

عاد اقتران الهند بالحياد مؤخرًا بالحديث عن موقف الهند من الحرب الروسية الأوكرانية وهو موقف لم يخل -على مستوى رد فعل الدول الأخرى- من توجيه انتقادات للحكومة الهندية كما لم يخل أيضًا من مطالبات للحكومة الهندية الرجوع عن الحياد والقيام بدور أكثر إيجابية يمكن أن يغير من مسار الحرب المشتعلة.

وبالرغم من الهجوم فإن الموقف الهندي يمكن فهمه بالرجوع لجذور الفسلفة الهندية في إدارة الصراعات و«أساليبها المفضلة» في حماية مصالحها القومية وخلفية السياسة الخارجية الهندية ذات التواجهات «الحيادية» بالإضافة إلى النظر لمحفظة التعاون أو العلاقة مع روسيا وحجم وطبيعة الاعتماد المتبادل بين الدولتين.

كانت الهند من بين اول الدول استخداما لمصطلح «عدم الانحياز» من خلال وزير خارجيتها الذي تحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1953 مشيرًا لسياسات حكومته الحيادية والمناهضة للاستعمار ثم عقد مؤتمر باندونج عام 1955 الذي خرج بمبادئه العشرة وجوهرها «عدم الانحياز» وبالطبع الغرب أحد أهم مؤسسي حركة عدم الانحياز.[12]

ترى الهند بصفتها أحد الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز أن سياسة الحياد كان لها المساهمة الإيجابية نحو توفير الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة والمساعدات الإنسانية. ومكنت الهند من تسطير رؤى مشتركة مع عدد من الدول النامية بطبيعة الحال.[13] وتاريخيًا رفضت الهند إدانة الغزو السوفيتي لأفغانستان وهو ما يشبه الموقف الهندي من الوريث السوفيتي الآن في أوكرانيا. كان رد الهند على الحرب الروسية الأوكرانية مختلفًا عن بقية الدول الديمقراطية الكبرى الأخرى بل عن الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأخرين. فقد تبنت الهند «حيادًا مدروسًا» تجاه روسيا فامتنعت بالتوالي عن التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان حيث أدان الأخير روسيا. بل ترفض الهند حتى الآن وصف روسيا علانية بأنها المحرض على الأزمة.

لا تختلف الأسباب التي دفعت الهند لرفض إدانة روسيا في حربها على أوكرانيا عن أسباب رفضها إدانة الاتحاد السوفيتي في غزوه لأفغانستان. في هذا الإطار يفسر الاعتماد المتبادل بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية ويعطى الهند مبررًا في البعد عن إعلان إدانتها للحرب وإغضاب روسيا فالهند تعتمد من البداية في التسليح على الإمدادات السوفيتية غير المحدودة ثم على مبيعات الأسلحة الروسية والأمر المستمر حتى الآن. وبالتأكيد تحتاج روسيا أيضًا لأرباح صفقات الأسلحة مع الهند.[14]

لا يتوقف الاعتماد المتبادل بين روسيا والهند عند قطاع الأسلحة فقط (وهو قطاع يتسم بالإمدادات المتجددة يبدأ بالأسلحة ثم قطع غيار للأسلحة وهكذا) ولكن التعاون الاستراتيجي يشمل أيضًا قطاع الأمن الغذائي مما يخلق المبرر الكافي فيما يتعلق بتفسير موقف الحياد الهندي.

تستند الهند كذلك إلى تعزيز قدراتها الدولية بالتحالف مع روسيا وهنا ترى الهند –على الأقل في بداية اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية– أن النظام السياسي الروسي لديه القدرة الكافية على المواجهة وتحمل تبعات مخالفة التوجهات العامة للنظام الدولي مثلما حدث بالفعل في حالة الدعم الروسي للنظام السوري مثلًا. وبالتالي فإنه من خلال التحالف مع روسيا تستطيع الهند تعزيز مكانتها في مواجهة دول أخرى وتحقيق توازن للقوى المنافسة وخاصة ضد الصين.

لا يعني الحياد الهندي المعلن التأثير على عملية صنع القرار الروسي أو مسار شبكة علاقاتها أو ضمان دعم مصالح الهند كما خططت لها عندما اختارت «الحياد» فلقد انحازت روسيا بقوة إلى الصين ارتكازًا لمحوريتها في موازنة الضغط الأمريكي على روسيا وارتكازًا أيضًا لمحورية الهند بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فلم يخدم عدم إغضاب الهند لروسيا مصالح الأولى بصورة كاملة ربما إلا فيما يتعلق بإمدادات التسليح التي تأثرت هي الأخرى نتيجة العقوبات ونقص بعض المكونات اللازمة للتصنيع. بمعنى آخر اختارت روسيا صيانة الاتجاهين والاستمرار فيهما: متانة العلاقات مع كل من الهند والصين.[15] وإن كانت الهند ترغب في التعايش مع الصين دون الدخول في صدام أو حرب معها ولا يمكن للهند أن تصون تلك العلاقة التي يمكن أن نطلق عليها «السلام البارد» إلا من خلال تواجد روسي قوي يربط ما بين المصالح الروسية مع الهند والمصالح الروسية مع الصين بحيث تصبح سلامتهما من سلامة روسيا والداعم لمواجهة خلافاتها الخارجية. ولذلك اختارت الحياد الذي يعني في الواقع الوقوف بجانب روسيا في حربها ضد أوكرانيا.

يتوقع أن تتوالى مواقف الحياد الهندية بحدوث ما يمكن أن نطلق عليه «تأثير الدومينوز» فمن بين الاحتمالات المستقبلية للحياد ما يتعلق بتطورات العلاقات الأمريكية مع الصين والتنافس بينهما ففي حالة أن نشبت الولايات المتحدة والصين مواجهة قد ترى الهند أن خيار الحياد هو ما يخدم مصالحها الوطنية في ذلك الوقت كما تفعل مع أوكرانيا الآن.

تروج الهند للجانب القيمي لتبني موقف الحياد مبررة مساعيها بتعزيز جهود السلام واللاعنف وتشجيع الحل السلمي للنزاعات والاتساق مع مع النهج العام لحركة عدم الانحياز والتي تهدف إجمالا إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.[16] وبالرغم من ذلك تظل المصلحة القومية التفسير الأوجه للموقف الهندي فكانت المصالح الهندية لدى روسيا هي التي دفعتها إلى تجنب إدانة روسيا علنًا في الوقت الذي نجد أن مواقفها المعلنة تنم عن استياءها من الإجراءات الروسية وهكذا حثت الهند على « احترام سيادة وسلامة أراضي الدول ودعت كذلك إلى «الوقف الفوري للعنف والأعمال العدائية» وأعربت الحكومة الهندية أيضًا عن أسفها «للتخلي عن مسار الدبلوماسية» وحثت الدول المعنية على «العودة إليه» انطلاقًا من أن الحوار هو الحل الوحيد لتسوية الخلافات ويؤكد الخطاب السياسي الهندي أن النظام العالمي مرتكز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام سلامة أراضي الدول وسيادتها. [17] ولكن الحكومة الهندية تؤكد فقط في محادثاتها مع

الغرب أننا لسنا في عصر الحروب[18] وتتفادي دائمًا توجيه أية انتقادات مباشرة للحكومة الروسية أو الربط الصريح بين احترام تلك المبادئ والسياسة الروسية في حربها مع أوكرانيا.

لا يخفى أثر موقف الحياد الرسمي الهند تجاه الحرب الروسية الأوكرانية ليس فقط فيما يتعلق بمعادلات سير الحرب ولكن أثره يمتد لتشكيل معادلات توازنات القوى إقليميًا ودوليًا. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ترى إدارة جو بايدن أن حياد الهند «مخيبً للآمال» لأنه يشير إلى اختلاف حاد بين التفسيرين الأمريكي والهندي لشرعية استخدام القوة أو الحفاظ على سيادة الدول بالرغم من الاتفاق الأمريكي الهندي فيما بينهما على معارضة المساعي الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ [19]. لكن هذا الاتفاق في وجهات النظر وهذا الاتفاق حول خطورة التنافس الصيني أمريكيًا وهنديًا لم يكن كافيًا لتوحيد وجهات النظر بين الدولتين حول الحرب الروسية الأوكرانية أو إقصاء الهند عن موقف الحياد الرسمي تجاه الحرب.

ثالثًا: الدول الأخرى المحايدة تجاه الحرب الروسية الأوكرانية

اختارت بعض الدول -بخلاف الهند- موقف الحياد الذي لا يخلو من تأكيد على مبادئ القانون الدولي واحترام السيادة ونبذ العنف والتأكيد على أهمية وحدة الدول هي[20] مصر والهند وصربيا والمكسيك وباكستان وإندونيسيا بالإضافة إلى دول أفريقية على رأسها جنوب أفريقيا.

تناولنا الهند أسيويًا وسنتوقف عند بعض الأمثلة أفريقيًا وأمريكيًا. والواقع أن موقف القارة الأفريقية ظل هامًا بالنسبة لروسيا التي حاولت منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا إبقاء أفريقيا «محايدة» لتعديل كفة الهجوم والإدانة التي تتزايد ضدها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها المباشرين سواء في القارة الأوروبية أو المؤسسات الدولية. من أجل ذلك وجدنا وزير الخارجية الروسي يقوم بعد بضعة أسابيع من بداية الحرب بجولة أفريقية شملت أربع دول هي مصر وأثيوبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو[21] وخلالها ركز على محورية العلاقات في شقها الخاص بالأمن الغذائي واعتبر نقص الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة خطأ جسيمًا نتج عن العقوبات الغربية. ويمكن القول إن تلك الزيارة وتحركاتها كانت فعالة ولو نسبيًا. فبينما أدانت

العديد من الدول الأفريقية غزو أوكرانيا اختارت تسع عشرة دولة الامتناع عن التصويت أي إن 19 دولة أفريقية لم تقم بإدانة رسمية لروسيا في الأمم المتحدة (تحديدًا في أكتوبر 2023).

وبالتالي ففي الوقت الذي سعت فيه الهند للحفاظ عل مصالحها التسليحية مع روسيا فقد اختارت الحياد كان لدى القارة الأفريقية مصالح استراتيجية أيضًا وإنما غذائية كفيلة بدفعها لاتخاد موقف محايد. فالقارة الأفريقية هي واحدة من أكبر مستهلكي الحبوب في العالم من روسيا وأوكرانيا. على سبيل المثال تزوّد روسيا السنغال بنحو 40٪ من احتياجاتها من القمح. وأدى اشتعال الحرب بالفعل إلى تغييرات كبيرة في خريطة الأسعار المحلية للأرز والقمح والزيت والسكر وغيرها من الواردات المصنعة بنسب ما بين 20 إلى 50٪ في غرب أفريقيا.

أدى الحصار الروسي على صادرات الحبوب الأوكرانية إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في وقت تسعى فيه أفريقيا إلى تطوير علاقات مثمرة مع دول مثل الصين وروسيا كدول ناشئة تحاول الخروج من قالب تلقي المساعدات الإنسانية. بمعنى آخر يأتي الحياد المعلن من قبل الدول الأفريقية من أجل تحقيق مكاسب مثل: سد الاحتياجات الأساسية أو مواجهة الأزمة الخارجية بزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي. تم تقديم مقترحات تهدف إلى تغيير عادات الأكل لتقليل الاعتماد على المنتجات الأجنبية وتوسيع الإنتاج المحلي بتشجيع المحاصيل المحلية ودعوة الحكومات لزيادة الإنتاج المحلي وبالتالي أن تتبنى أفريقيا مواقف استراتيجية لتعزيز سيادتها في عالم يزداد تعقيدًا وغموضًا.

أعلنت بعض البلدان مثل تشاد حالة «الطوارئ الغذائية» مشيرة إلى «التدهور المستمر في حالة الغذاء والتغذية» التي تفاقمت إلى حد كبير بسبب الأزمة التي خلقتها الحرب الروسية الأوكرانية. ووفقًا لتصريحات القيادات الأفريقية «أفريقيا لا تزال ملتزمة باحترام قواعد القانون الدولي والحل السلمي للنزاعات وحرية التجارة». وإن كان الواقع العملي يشير إلى صعوبة تحقيق تلك المبادئ لما تفرضه الحرب الروسية الأوكرانية من توتر متعدد الجوانب. فعلى سبيل المثال فقد حاول الرئيس السنغالي الضغط على نظيره الروسي لإلغاء حظر تصدير الحبوب الأوكرانية بما في ذلك عبر ميناء أوديسا وكذلك الأسمدة المستخدمة في الزراعة وهو الطلب الذي لم يجد ترحيبًا روسيًا. أي لم يكن قرار الحياد كافيًا لتحريك سلوك الشريك الروسي بما يخدم المصالح الأفريقية.

تأتي دولة جنوب أفريقيا كواحدة من أكبر دول أفريقيا والتي أعلنت حيادها تجاه الحرب الروسية الأوكرانية نتيجة الروابط التاريخية بين جنوب أفريقيا وروسيا حيث دعم الاتحاد السوفيتي سياسات الفصل العنصري وهو ما تستند أيضًا إليه أوكرانيا لطلب الدعم الجنوب أفريقي باعتبارها كانت جزءًا من هذا الاتحاد السوفيتي السابق. وبالتالي امتنعت عن إدانة روسيا في أية مناسبة نظرًا للعلاقة الاستراتيجية التي تتمتع بها مع النظام الروسي. وهو الأمر الذي رفضته أوكرانيا بشدة محاولة تغيير حالة الحياد استغلالًا لوزن جنوب أفريقيا فدعت أوكرانيا جنوب أفريقيا إلى احترام مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية واعتقال الرئيس الروسي إذا ذهب إلى هناك لحضور قمة دول البريكس التي تضم في عضويتها البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا والمقرر عقدها في أغسطس 2023 في جنوب أفريقيا وتحديدًا في مدينة جوهانسبرج. كذلك طالبت أوكرانيا حكومة جنوب أفريقيا باستخدام هذا المنبر لتحذير روسيا من انتهاكاتها لحقوق الإنسان في أوكرانيا وارتكابها لجرائم مثل اختطاف الأطفال الأوكرانيين. وبدلًا من الحياد تتطلع أوكرانيا لاستغلال العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين الروسي والجنوب أفريقي في أن تلعب الأخيرة دورًا أكبر في الوساطة بما يثني -على الأقل- روسيا عن ممارساتها.

حاولت أوكرانيا (كجزء من محاولات أوكرانيا الاعتماد على شركائها الدوليين[22] لتعزيز موقفها في مواجهة روسيا) الحصول على تأييد جنوب أفريقيا بعد أن اتهمت المحكمة الجنائية الدولية الرئيس الروسي بارتكاب جرائم حرب على اعتبار أنه المسئول عن الترحيل غير القانوني للأطفال الأوكرانيين إلى روسيا. وهنا ترى الحكومة الأوكرانية أن جنوب أفريقيا من الدول الموقعة على المحكمة الجنائية الدولية وأنها ملزمة (من الناحية الفنية) بالتصرف وفقًا للمذكرة إذا حضر بوتين القمة الخماسية للمنظمة الإقليمية.

تعتبر حالة الحياد المعلنة من قبل حكومة جنوب أفريقيا من أكثر الحالات المنتقدة بين الدول التي اختارت الحياد تجاه الحرب الروسية الأوكرانية فقد أجرت جنوب أفريقيا مناورات عسكرية مع الصين وروسيا خلال فبراير الماضي على الرغم من الموقف المحايد الذي اتخذته تجاه الحرب وتأكيدها أنها تفضل الحوار لإنهاء الحرب بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك فقد سبق عقد المناورات العسكرية الثلاثية قيام وزير الخارجية الروسي بإجراء محادثات ثنائية مع نظيرته الجنوب أفريقية خلال زيارة رسمية [23].

ذكرنا أن بعض الدول في المحيط الأمريكي اتخذت موقف الحياد من الحرب الروسية الأوكرانية ومنها المكسيك وإن كان رد المكسيك على الحرب مختلطًا فبدأ بإعلان رسمي من خلال رئيسها أن المكسيك ستظل محايدة في الصراع. لكن النظام المكسيكي في الوقت ذاته أدان الغزو الروسي من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بل اقترحت المكسيك مع فرنسا القرار الذي ألقى اللوم على روسيا في الأزمة الإنسانية في أوكرانيا وحث على وقف فوري لإطلاق النار وحماية ملايين المدنيين سارع إلى انتقاد الولايات المتحدة لتقديمها المساعدة لأوكرانيا وحث النظام الأمريكي أن يقوم بدلًا من ذلك بالعمل على تعزيز الاستثمار في أمريكا الوسطى للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة التي تعاني منها الأخيرة. تضمنت السياسة المكسيكية تجاه الحرب كذلك رفض الرئيس المكسيكي فرض عقوبات على روسيا والقيام بإدانة البرلمان الأوروبي لإرساله أسلحة إلى أوكرانيا معلنة أنها لن تقوم بذلك ردًا على طلب أوكرانيا المساعدة من المكسيك عسكريا. (24)

بمعنى آخر تقدم المكسيك نموذجًا للحياد تجاه الحرب الروسية الأوكرانية مزج ما بين الحفاظ على التقدم الروسي في الحرب دون مساس واستخدام موقف الحياد للضغط -ولو بصورة غير مباشرة- على الولايات المتحدة الأمريكية وذلك دون إغفال أهمية لعب دور دولي أو الظهور بدور المبادر للحرب بالحديث عن الجوانب الإنسانية والابتعاد عن الشأن العسكري.

رابعًا: مستقبل الحياد تجاه الحرب الروسية الأوكرانية

تنطوي دراسة الصراعات والحروب بصفة عامة على مشكلات أهمها أن «الباحث في شئون الحرب تحكمه متغيرات غير متوقعة وفي حالات كثيرة تكون المعلومات المتاحة نتاج محاولات لتقديم تفسيرات وقد تناولت المحاور السابقة من الدراسة حالات الحياد تجاه الحرب الروسية الأوكرانية بعد أن تناولنا الحياد كمفهوم تبقى محاولة قراءة مستقبل مواقف الحياد المختلفة وأثرها على مجريات الحرب الدائرة. الحياد عكس تعقد المشهد الذي جمع ما بين العمليات العسكرية ومحاولات تحجيم روسيا من خلال أداة العقوبات ومحاولة تقدم روسيا من خلال العقوبات على أوكرانيا.

بصفة عامة عرفت الصراعات الدولية مواقف الحياد وكان لها تأثيرها. فمثلًا مثلت الدول المحايدة وعدم الانحياز ثقلًا موازنًا لسباقات التسلح التي اتخذت وتيرة متسارعة في

أقاليم عدة في العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحقبة الحرب الباردة عمومًا [25]. لكن الحياد المعلن اليوم تجاه الحرب الروسية الأوكرانية على المستوى الثنائي يختلف في دوافعه وطبيعته وتأثيره على الحرب الدائرة كما تختلف دوافعه وأسبابه لأن الدول المحايدة ترى اعتماد مصالحها أو سلامتها على سلامة الحليف الروسي. وبالتالي يظل الدافع الأمني الأساس لسياسة تبني الحياد.

ويخلق الحياد في الواقع «هوية أمنية» [26] لدى الدول خاصة الدول الصغيرة التي تسعى إلى تطوير هوية أو صورة بناءً على سلوكها أو سياستها أو كليهما. من المؤكد أن الحياد المسلح لسويسرا قد أنتج هوية أمنية وطنية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذا المفهوم. أما حالة في حالات إعلان الحياد تجاه الحرب الروسية الأوكرانية سواء من قبل الهند أو غيرها من الدول على النحو المذكور فلم يكن الحياد خلالها مدفوعًا بالاعتبارات المثالية أو مساعي إرسال صور إيجابية عن سياسات تلك الدول وإنما كان موقف الحياد ينبع بصفة أساسية من اعتبارات الواقعية التي جاءت لتدعم في الوقت ذاته الحياد التاريخي المعهود في حالات صراعات أخرى خاصة بالنسبة للهند.

ترتب على هيمنة «حماية المصالح» كمبرر واقع للحياد المعلن مجموعة من الانتقادات خاصة ما وجهته الحكومة الأوكرانية للدول المحايدة. وبصفة عامة يتعرض مبدأ الحياد الإنساني للانتقاد وذلك بطرح تساؤلات ذات مرجعية قيمية منها على سبيل المثال هل من الأخلاقي أن تظل محايدًا عند مواجهة جرائم الحرب؟ خاصة وأن الحياد يصادق ضمنا على قانون الأقوى ويقوم عمليًا على رفض إدانة الجانب الأقوى في الحرب وهو النظام الروسي في تلك الحالة [27]. ومن بين الانتقادات التي توجه لموقف الحياد والدول التي تتبناه أيضًا أنه عمليًا من الصعب البقاء على الحياد والحفاظ عليه وأنه بغض النظر عما تم إعلانه فإن السياسة الفعلية للدولة المحايدة تنم عن «إنحياز» لأحد الطرفين.

إذا نظرنا لحالة الهند وموقفها «المحايد» من الحرب الروسية الأوكرانية سنجد أن سبب الحياد الحفاظ على مكتسبات الشراكة الاستراتيجية مع روسيا فلطالما اعتبرت الهند روسيا شريكًا موثوقًا يدعمها في الأمم المتحدة كما قامت روسيا بدور محوري في بناء القدرات العسكرية الهندية. لكن هل يعني هذا ضمان البقاء الهندي على موقف الحياد؟ يشير الواقع إلى احتمالات تغير هذا الموقف أيضًا بسبب المصالح الاستراتيجية ولكن المقصود هنا المصالح

التي يمكن أن تهددها مسيرة الحرب فهناك مجموعة تحديات مرتبطة بعلاقاتها مع روسيا. على سبيل المثال أثارت الحرب مخاوف تهديد احتياجات الهند من الغذاء والوقود والأسمدة. يضاف إلى ذلك أن الأسلحة ذات المنشأ الروسي قد تتوقف عن العمل لعدم توفر إمدادات خاصة بالصيانة أو الإمدادات[28]. ومما يزيد من تلك المخاوف لدى النظام الهندي القدرات الروسية المقيدة «نسبيًا» حاليًا على إنتاج الأسلحة نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب.

تشير خريطة التفاعلات الروسية حفيظة الهند التي أعلنت حيادها تجاه الحرب الدائرة ولكنها وجدت روسيا تقوم بتعزيز علاقاتها مع منافس الهند الرئيسي (الصين) حيث أصبحت روسيا أكثر اعتمادا على الصين نتيجة حزمة العقوبات المفروضة على التجارة الروسية وهو ما دفع الهند للاتجاه مؤخرًا إلى: زيادة التركيز على التنويع الدفاعي والتوطين مع تزايد مخاوفها بشأن المخاطر من العلاقات الصينية الروسية وبحث سبل تعميق الشراكات مع شركاء مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل. وهو ما يعني أن مستقبل السياسة الهندية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية سيشهد تغيرات في اتجاه مزيد من تنوع الشراكات ومن ثم تخفيف مستوى الدعم للنظام الروسي من خلال طبيعة السلوك الحيادي أو غيره.

ربحت الهند نسبيًا من موقفها الحيادي ولو بصورة غير مباشرة فداخليًا عززت من توجهها نحو الاعتماد على الداخل في الصناعات الدفاعية من خلال استراتيجية الهند لتنويع مصادر معداتها العسكرية مع التركيز على التوطين الدفاعي وهي استراتيجية بدأت قبل الحرب وزادت أهميتها بعدها. دوليًا استغلت الهند الحرب لتعزيز توجهات السياسة الخارجية الهندية للارتقاء بالنظام الدولي وفقًا لوجهة نظرها سواء فيما يتعلق بتنويع سلاسل التوريد وشركاء التجارة أو السعي من أجل تولي قيادة دول الجنوب.

يرتبط بفهم مستقبل الحياد تجاه الحرب الروسية الأوكرانية أيضًا النظر لمنظومة العقوبات الاقتصادية. فلقد اعتمدت الحكومات على العقوبات الاقتصادية للدفاع عن نفسها أو إدارة العلاقات العدائية. لكن الشكل الذي تتخذه العقوبات الدولية يختلف حسب حالة الصراع كما يختلف مدى تلك الصراعات. وعلى الرغم من أن فاعلية العقوبات أمر غير محسوم بحثيًا أو سياسيًا فإننا أثناء الحديث عن الحرب الروسية الأوكرانية نتحدث عن نظام معقد ومتشابك من العقوبات المتبادلة ربما وجدت الدول المتأثرة من الحياد وسيلة لتنجو من بعض

آثاره كي تؤمن احتياجاتها الاستراتيجية ولكن تأثرها سلبًا بالعقوبات الروسية على أوكرانيا أو العقوبات الغربية على روسيا وتراكم ذلك الأثر قد يؤدي إلى مراجعة الدول المحايدة لسياساتها الحيادية وبلورة موقف أكثر تحديدًا ولو تدريجيًا.

ظهرت تلك التوجهات عندما افتتح رئيس الوزراء الهندي اجتماعات مجموعة العشرين التي عقدت باستضافة هندية في مارس 2023 وكان تركيزه على الانقسامات العالمية ذات الصلة بتعرض التنمية المستدامة للخطر ومحاولًا التركيز على قضايا أثرت عليها الحرب دون الحديث عن الحرب فكان المدخل التنمية والأمن الغذائي وخلال تلك الاجتماعات سعت الحكومة الهندية لغض طرف الدول المشاركة عن الخلافات بشأن الحرب بالحديث عن قضايا أخرى لها قبول واهتمام عالمي مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة [29].

لا يعني إعلان موقف الحياد فرض قبول الأطراف الأخرى له وفي حالة الدول المحايدة تجاه الحرب الروسية الأوكرانية وجدنا مطالبات أوكرانية عديدة سواء من الحكومة الهندية أو الحكومة الجنوب أفريقية أو من الحكومة المكسيكية للتدخل واستغلال الشراكة مع النظام الروسي في ممارسة ضغط عليه. وفي ضوء تطورات العمليات العسكرية وتكلفتها الآخذة في الارتفاع يتوقع أن يشهد مستقبل مواقف الحياد تغيرات تدريجية ربما تبدأ مع دعم الدول المحايدة للجهود الإنسانية في أوكرانيا والتي ربما تتحول لدعم المواجهة الأوكرانية في المستقبل.

انطلاقًا من هذا السياق يمكننا القول إن «الحياد الحذر» ربما أفضل توصيف لسياسات الدول المحايدة تجاه الحرب سواء الهند أو جنوب أفريقيا أو المكسيك فحياد الهند تجاه روسيا يعبر عن مثال لسياسات قائمة على المواءمة لذلك نجد الهند تؤكد (عدة مرات) على دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامتها بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية إلى الدولة التي مزقتها الحرب بالإضافة إلى ذلك توسط رئيس الوزراء الهند بين البلدين.

وفي النهاية يظل لكل دولة ذات سيادة الحق والحرية في أن تقرر أفضل سبل ضمان أمنها وعندما اشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية أصبحت قضية الصراع المركزية في النظام الدولي [30]. وهنا اختارت بعض الدول الوضع المحايد أو غير المنحاز ويبقى الهدف الأهم لتلك الدول التي أعلنت حيادها ليس حماية شريكها الروسي بقدر الحفاظ على السيادة الوطنية والحفاظ على قنوات الاعتماد المتبادل مع روسيا بالإضافة إلى تحقيق التوازن الأمني في القارة الأوروبية لحماية مصالحها الاستراتيجية مع دولها ومنظماتها.

تجدر الإشارة إلى أن الحياد لم يكن أبدًا مفهومًا منضبطًا على أرض المعركة كما عرفته الدراسات النظرية ووضعت تعريفات محددة له -كما أسلفنا- فمن الواضح أن الحياد «ذريعة» ووسيلة لحماية السيادة والمصالح مما يجعل التخلي عن الحياد أمرًا واردًا حتى وإن حدث ذلك تدريجيًا وحينها لن تكون الحالة الروسية الأوكرانية الحالة الأولى لصراع دولي يشهد موقف «انهيار الحياد».

المراجع

1. -الأمين العام يحث على إنهاء الحرب في أوكرانيا والتخفيف من تأثيرها على العالم النامي 5 أبريل 2022 مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة https:// -unsdg.un.org/ar/latest/announcements/alamyn-alam-yhth-ly-anha-alhrb-fy-awkranya-waltkhfyf-mn-tathyrha-ly-alalm
2. Mykhaylo Zabrodskyi Jack Watling et.l Preliminary Lessons in Conventional Warfighting from Russia's Invasion Of Ukraine: February–July 2022 30 November 2022.
3. August Pradetto Realism vs. War: Neutrality as an Opportunity for Ukraine Blätter für deutsche und internationale Politik University of the Federal Armed Forces Hamburg February 2022.
4. International Day of Neutrality UN at; https://www.un.org/en/observances/neutrality-day#:~:text=Neutrality%20%E2%80%94%20defined%20as%20the%20legalis%20critically%20important%20for%20the
5. Neal G. Jesse Choosing to Go It Alone: Irish Neutrality in Theoretical and Comparative Perspective Volume 27 Issue 1 January 2006 https://doi.org/10.1177/019251210605862
6. Neal G. Jesse Choosing to Go It Alone: Irish Neutrality in Theoretical and Comparative Perspective Volume 27 Issue 1 January 2006 https://doi.org/10.1177/019251210605862
7. Ibid.
8. Preuss L. (1941). The Concepts of Neutrality and Nonbelligerency. The Annals of the American Academy of Political and Social Science 218 97–109. http://www.jstor.org/stable/1023242
9. Neutrality Britannica at: https://www.britannica.com/topic/neutrality
10. Neal G. Jesse Choosing to Go It Alone: Irish Neutrality in Theoretical and Comparative Perspective Volume 27 Issue 1 January 2006 https://doi.org/10.1177/019251210605862
11. Ibid
12. Neutrality in the Federal Constitution Federal Department of Foreign Affairs FDFA at: https://www.eda.admin.ch/eda/en/home/foreign-policy/international-law/neutrality.html
13. Humanitarian Law & Policy Blog Taking action not sides: the benefits of humanitarian neutrality in war 21/6/2022 ICRC At: https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2022/06/21/taking-action-not-sides-humanitarian-neutrality/
14. ما هي حركة عدم الانحياز ولماذا تهبيدو تفعيلها ضرورة ملحة اليوم بي بي سي عربي علي: https://www.c.com/ric/world-61186282
15. Addresses International Neutrality Conferenc12 December-2015 19:30 Ihttps://pib.gov.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=133127
16. Neutrality is an excuse April 27 2022 at: https://timesofindia.indiatimes.com/blogs/strategic-insights/neutrality-is-an-excuse/
17. Ibid
18. Addresses International Neutrality Conference op.cit.
19. "What Is in Our Interest": India and the Ukraine WarASHLEY J. TELLIS APRIL 25 2022 At: https://carnegieendowment.org/2022/04/25/what-is-in-our-interest-india-and-ukraine-war-pub-86961
20. PM Narendra Modi's Remarks To Vladimir Putin On Ukraine War Creates Buzz Round The World: 17/9/2022 at:https://www.outlookindia.com/international/pm-narendra-modi-remarks-to-vladimir-putin-on-ukraine-war-creates-buzz-round-the-world-news-224042
21. "What Is in Our Interest": India and the Ukraine War op.cit.
22. ما هي حركة عدم الانحياز ولماذا تهبيدو تفعيلها ضرورة ملحة اليوم بي بي سي عربي مرجع سبق ذكره
23. Staying Neutral on Ukraine Easier Said Than Done for African States Council on Foreign Relations

27/1/2023at: https://www.cfr.org/blog/staying-neutral-ukraine-easier-said-done-african-states

24. Mykhaylo Zabrodskyi Jack Watling et.l Preliminary Lessons in Conventional Warfighting from Russia's Invasion Of Ukraine: February–July 2022 30 November 2022

25. مناورات بحرية روسية صينية مع جنوب أفريقيا قبالة دوربان سكا نيوز عربية علي: https://www.skynewsarabia.com/world/159

26. Mexico and the war in Ukraine Wilson Center at: https://www.wilsoncenter.org/collection/blog-mexico-and-war-ukraine

27. August Pradetto Realism vs. War: Neutrality as an Opportunity for Ukraine Blätter für deutsche und internationale Politik University of the Federal Armed Forces Hamburg February 2022.

28. Neal G. Jesse Choosing to Go It Alone: Irish Neutrality in Theoretical and Comparative PerspectiveVolume 27 Issue 1 January 2006 https://doi.org/10.1177/019251210605862

29. Humanitarian Law & Policy Blog Taking action not sides: the benefits of humanitarian neutrality in war op.cit.

30. Continental Drift? India-Russia Ties After One Year of War in Ukraine How Russia-Ukraine war is accelerating three long-term shifts in Indian foreign policy 9/3/2023 at: https://www.stimson.org/2023/continental-drift-india-russia-ties-after-one-year-of-war-in-ukraine

31. India G20: Bitter divisions over Ukraine war mar talks BBC News 2/3/2023 at: https://www.bbc.com/news/world-asia-india-64796718

32. August Pradetto Realism vs. War: Neutrality as an Opportunity for UkraineOp.cit

دراسات

دراسات

"قوة البيانات"
قراءة في صراع القوى الكبرى على موارد البيانات الضخمة

د. فاطمة الزهراء عبدالفتاح
أستاذ مساعد بكلية الإعلام - جامعة الأهرام الكندية

باتت البيانات أحد الموارد الأساسية التي لا تقل أهمية عن موارد الطاقة للصناعات التقنية الحديثة وفي مقدمتها تطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تقوم عملية تطويرها على تغذيتها بكميات ضخمة من البيانات هذا بخلاف أهميتها للتطوير الاقتصادي والتخطيط الدفاعي والأمني مما يجعلها من أهم مقومات السلطة والنفوذ ومصدرًا رئيسيًا لتعظيم المكاسب الاقتصادية وتطوير القدرات العسكرية وتعزيز النفوذ الأمر الذي جعل البيانات الضخمة مجالًا حاسمًا لمنافسة القوى العالمية وفي صدارتها الولايات المتحدة والصين.

فهذا المورد المتنامي من البيانات الضخمة لا يستمد تدفقاته من نواتج قواعد البيانات العلمية والحكومية والمؤسسية فحسب وإنما باتت التطبيقات الإلكترونية المتداخلة في كافة مناحي الحياة مصدرًا أساسيًا لتلك التدفقات وهو ما تعززه تقنيات إنترنت الأشياء والتقنيات القابلة للارتداء وكذلك تقنيات الأتمتة والروبوتات كالسيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار والمساعدات الآلية وكذلك أنظمة الإدارة الخوارزمية الأمر الذي لم يضاعف حجم البيانات التي يتم جمعها فحسب وإنما أسهم في جمع طيف واسع ومتنوع من تلك البيانات بدءًا من عادات الشراء والسجلات الصحية حتى المؤشرات البيومترية وغيرها من البيانات ذات القيمة النوعية التي تمنح رؤى عميقة للسلوك الإنساني وأنماط التفكير والعلاقات الاجتماعية مما يمنح مزايا تنافسية للأطراف التي تمتلك وتدير وتحلل البيانات ويمنح أبعادًا جديدة لمفاهيم القوة في العلاقات الدولية.

وقد تعاملت تلك القوى الكبرى عبر استراتيجيات متكاملة لتعزيز منافستها على قوة البيانات الضخمة وذلك عبر سياسات حماية البيانات وسياسات إدارتها وسياسات النفاذ لبيانات القوى المنافسة وتسخيرها لتحقيق مزايا للتفوق التجاري والتكنولوجي والعسكري. وتناقش هذه الدراسة مؤشرات البيانات الضخمة حول العالم وحصص الدول الكبرى فيها وكذلك استراتيجيات التنافس بينها للاستحواذ على تلك الموارد وإدارتها وتوظيفها في تطوير التطبيقات فائقة التقنية بالتركيز على الصراع بين الصين والولايات المتحدة.

أولًا: البيانات في موازين القوة الدولية

البيانات الضخمة هي أصول معلوماتية كبيرة الحجم وفائقة التزايد والتغير وشديدة التنوع تتطلب أشكالًا مبتكرة وفعالة لمعالجتها وتحليلها بما يزيد من كفاءة استقرائها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات [1] وتهدف البيانات الضخمة في المقام الأول إلى تحليل ومعالجة واستخراج المعلومات من كميات هائلة من البيانات والهياكل المعقدة وترتبط بنطاق واسع بالعديد من التقنيات الأخرى الضخمة مثل تعلم الآلات والتعلم العميق وإنترنت الأشياء وقد شهد الاعتماد عليها توسعًا ملحوظًا عبر مجموعة من الصناعات وباعتبارها عاملًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي.

وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور مصطلح التحويل إلى بيانات Datafication والذي قدمه الباحث النمساوي فيكتور شونبيرجر الأستاذ بمعهد أكسفورد للإنترنت والصحفي الأمريكي المتخصص بمجال التكنولوجيا كينيث كوجر في كتابهما "البيانات الضخمة: ثورة ستغير كيف نعيش ونعمل ونفكر" عام 2013 واعتبرا أن هذا المصطلح يتجاوز مجرد الرقمنة وتحويل المواد الرمزية إلى شكل رقمي إذ ينطوي على جعل النص الرقمي قابلًا للفهرسة وبالتالي قابلًا للبحث مما أحال الظواهر والسلوك الإنساني إلى مدخلات قابلة للمعالجة على نطاق واسع عبر أشكال التحليل المؤتمتة [2] .

شكل رقم (1) مصادر البيانات الضخمة

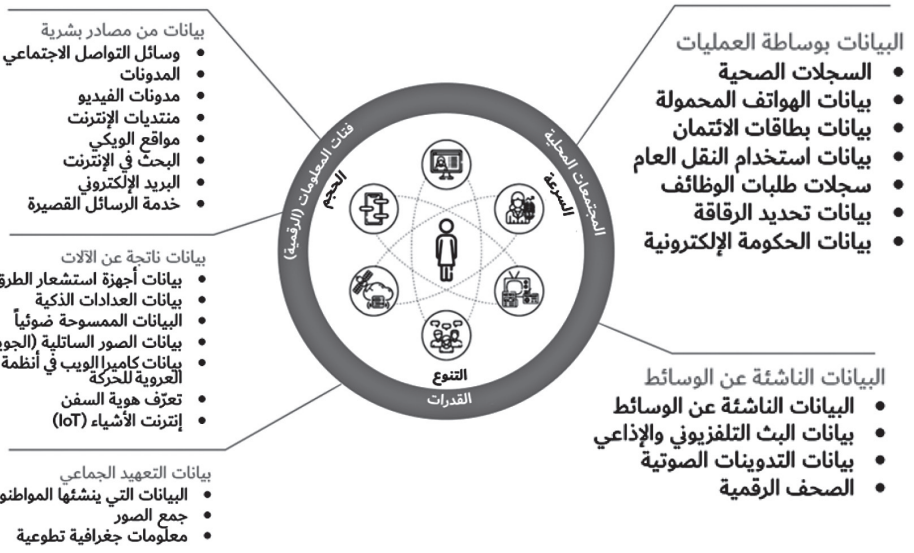

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات اتجاهات التكنولوجيات الناشئة: الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لأغراض التنمية 2021.

تحويل الظواهر إلى بيانات يستند إلى البنية التحتية التي يتم من خلالها جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها إلى جانب عمليات توليد القيمة التي لا تقتصر على تحقيق الأرباح وإنما تمتد إلى تحقيق السيطرة السياسية وتعزيز الإنتاج الثقافي والتمكين المدني وغيرها من أنواع القيمة المتولدة من تلك البنية التحتية وهذه العمليات متعددة الطبقات بما في ذلك آليات النشر والوصول والتخزين والتحليل والمراقبة التي تمتلكها أو تسيطر عليها الشركات والدول في الغالب وهو ما أثار جدليات اجتماعية وسياسية بشأن تبعات تلك السيطرة وصلت إلى حد

القول بأنها عملية استعمارية قوامها التتبع المستمر بتحويل الحياة اليومية إلى تدفقات من البيانات وارتكاب ممارسات غير مسبوقة للتمييز الاجتماعي والتأثير السلوكي[3].

مهدت تلك التطورات الطريق أمام البيانات الضخمة كمورد استراتيجي ومجال للتنافس الاقتصادي والسياسي حتى بات يطلق عليها "النفط الجديد" أو أنها العملة الجديدة في عالم الأعمال الرقمية حيث أصبحت البيانات أيضًا جزءًا أساسيًا من كافة الخدمات والسلع التي يستهلكها البشر حيث تم استبدال السلع والخدمات التقليدية ببدائل رقمية قوامها البيانات كسلع غير مادية فالأفلام والأخبار والكتب والأبحاث يتم تداولها كـ"بيانات" عبر الإنترنت فضلًا عن وجود البيانات كمكون أساسي في غالبية البضائع المادية. فعلى سبيل المثال باتت برامج التشغيل والتطبيقات وبرمجيات التعقب جزءًا أساسيًا من السيارات وحاويات الشحن [4] كما تكتسب البيانات الضخمة أهمية فائقة لصناعات الجيل الرابع بما في ذلك الروبوتات ونماذج التعلم العميق وإنترنت الأشياء إذ تعد الوقود الرئيسي لتطوير أنظمة التعلم الآلي التي لا تعتمد فقط على أجهزة الحوسبة المتخصصة والخوارزميات المتقدمة وإنما تستند بشكل رئيسي لتدفقات البيانات الضخمة.

وعلى مستوى العلاقات الدولية باتت البيانات الضخمة معاملًا مهمًا في توزيع القوة وصنع السياسات كما أوجدت فرصًا وتهديدات جديدة في مجالات مثل المساعدات الإنسانية والتنمية والسلم والأمن الدوليين ولا سيما مع توفر البرامج مفتوحة المصدر وخدمات البحث في قواعد البيانات وتحليلها على نطاق أوسع لتصبح قوة البيانات الضخمة تحت تصرف الدول وغير الدول ومصدرًا لخلق التهديدات ومكافحتها في الوقت نفسه فضلًا عن تداخلها في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية [5] حيث أضافت البيانات الضخمة أبعادًا جديدة في العلاقات الدولية وأعادت تعريف عناصر قوة الدول ذاتها حيث أضحت قدرة الدول على تجميع كميات هائلة من البيانات ومعالجتها وتوظيفها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية بل واستغلالها للتأثير في الأوضاع السياسية بالدول الأخرى معلمًا جديدًا في معايير القوة الشاملة للدول[6].

ثانيًا: توزيع تدفقات مجال البيانات العالمي

يتزايد مجال البيانات العالمي Global Datasphere بفضل التوسع في استخدام الأنظمة الذكية وانتشار الإنترنت والأجهزة المحمولة وتطبيقات الحوسبة السحابية وكذلك تنفيذ خطط التحول الرقمي في القطاعات المختلفة إذ غالبًا ما تستخدم تقنيات البيانات الضخمة جنبًا إلى جنب مع الابتكارات الأخرى عالية التقنية مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

فمع التوسع في عمليات التواصل اللحظي يقدر حجم البيانات التي يتم توليدها يوميًا حول العالم بنحو 2,5 كوينتيليون بايت حيث نما حجم البيانات التي يتم إنتاجها وجمعها ونسخها واستهلاكها عالميًا بما يقرب من 5000٪ ما أدى لتضاعف حجم استخدام البيانات من 1,2 تريليون جيجابايت إلى 59 تريليون جيجابايت خلال العقد الثاني من الألفية [7] كما يتوقع أن ينتج العالم 181 زيتابايت من البيانات بحلول عام 2025 [8].

شكل رقم (2) تطور حجم البيانات التي يتم إنشاؤها واستهلاكها حول العالم بالزيتابايت

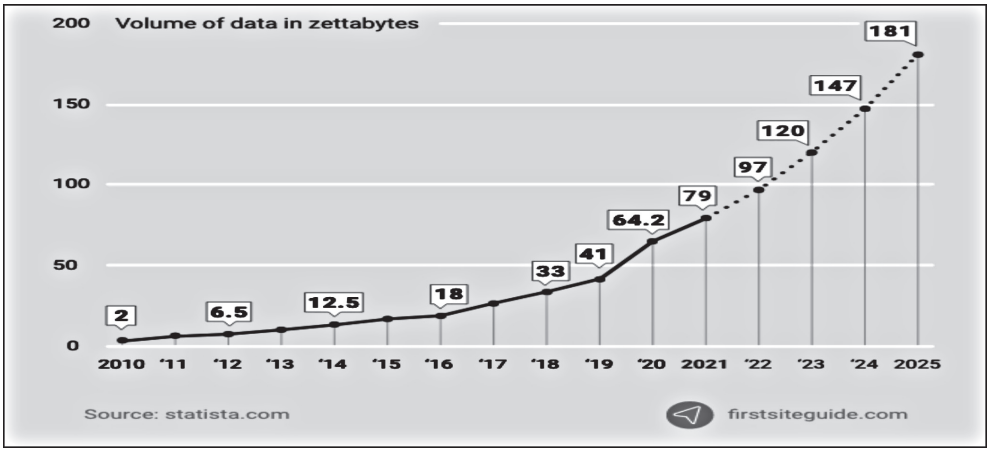

وتتفاوت دول العالم من حيث إسهامها في تلك التدفقات العملاقة إلا أن الصين برزت كمصدر ضخم لتلك التدفقات حيث تمثل 23٪ من تدفقات البيانات عبر الحدود أي ما يقرب من ضعف نصيب الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الثانية بفارق كبير بنسبة 12٪ وبينما كانت الولايات المتحدة تشكل 45٪ من تدفقات البيانات داخل وخارج الصين في عام 2001 انخفض هذا الرقم إلى 25٪ فقط عام 2019 وهو ما يعكس التطور السريع في تدفقات

البيانات لصالح الصين كقوة عالمية عظمى ما يعني سيطرتها على كميات ضخمة من مورد ثمين يدعم قدراتها التنافسية المستقبلية ويمنحها ميزة نوعية في تطوير الذكاء الاصطناعي وتقنيات المعلومات[9] .

شكل رقم (3) ترتيب الدول وفق حجم تدفقات البيانات عبر الحدود عام 2019 (بالمليون ميجابايت في الثانية)

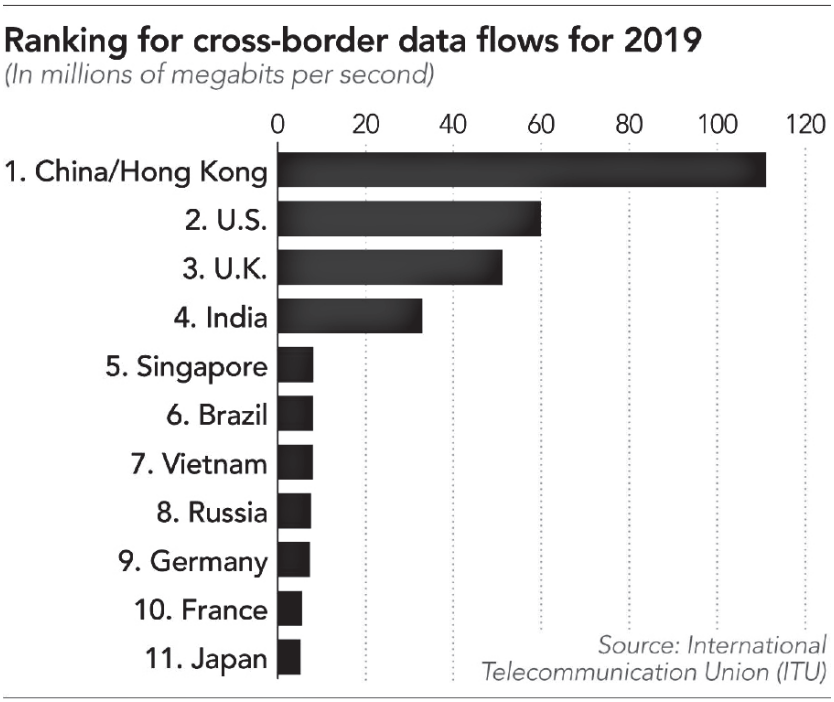

كما تتوقع شركة البيانات الدولية IDC أن ينمو مجال البيانات الصيني بمتوسط 30٪ ليصبح الأكبر بين جميع مناطق العالم بحلول عام 2025 [10] حيث أشار تقرير لها بالتعاون مع شركة سيجيت إلى أنه من المتوقع أن تنتج الصين 48,6 زيتابايت من البيانات بحلول عام 2025 لتتفوق على الولايات المتحدة التي من المتوقع أن تنتج 30,6 خلال العام نفسه وهو ما اعتبرته المؤسسة مؤشرًا ذا دلالة تقنية واقتصادية باعتبار أن البيانات هي جوهر العالم الرقمي وضرورية للخدمات التي تم إنشاؤها باستخدام تقنيات الجيل التالي مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وإنترنت الأشياء مما يجعلها من الأصول غير الملموسة الأكثر قيمة والتي يمكن أن تخلق ميزة تنافسية في التحول الرقمي[11].

شكل (4) تطور توزيع مجال البيانات العالمي حسب المنطقة

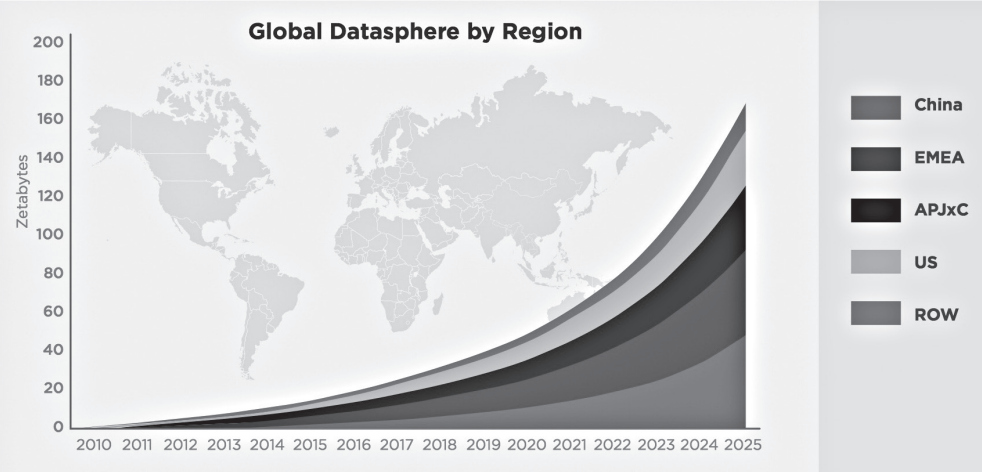

ثالثًا: تنافس الريادة في سوق البيانات الضخمة

اجتذبت البيانات الضخمة اهتمام القوى العالمية الكبرى والتي أدركت أهميتها وقامت بصياغة استراتيجيات للاستفادة منها وتطوير تقنياتها. ففي العام 2012 أعلنت الولايات المتحدة لأول مرة عن مبادرة البحث والتطوير للبيانات الضخمة وخصصت أكثر من 200 مليون دولار لمشاريع أبحاث البيانات الضخمة وهو ما تبعته مبادرات مماثلة على غرار استراتيجية قدرة البيانات في المملكة المتحدة واستراتيجية البيانات الضخمة للخدمة العامة الأسترالية وخطة تطوير صناعة البيانات الضخمة في الصين[12].

فلم يقتصر تغير ميزان التنافس الدولي على حجم تدفقات البيانات وحسب وإنما يمتد لقطاعات البحث والتطوير والتصنيع التي تشكل سوق البيانات الضخمة والتي تشمل قطاع المعدات والأجهزة وتضم أجهزة الخادم والتخزين والشبكة وكذلك قطاع البرمجيات والتي تقوم بعمليات الجمع والتخزين والتأمين وقطاع الخدمات وتشمل الاستشارات والنشر والصيانة والتدريب والتطوير فضلًا عن صناعات الاستخدام النهائي والمعنية بالتحليلات التنبئوية في القطاعات المستفيدة مثل تحليلات السمعة وإدارة العلاقات وغيرها[13] ويقدر حجم سوق البيانات الضخمة العالمية 163,5 مليار دولار أمريكي في عام 2021 ومن المتوقع أن يقدر بنحو 473,6 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12,7٪ من عام 2022 إلى عام 2030[14].

شكل رقم (5) التطور السنوي لحجم سوق البيانات الضخمة العالمي بالمليار دولار

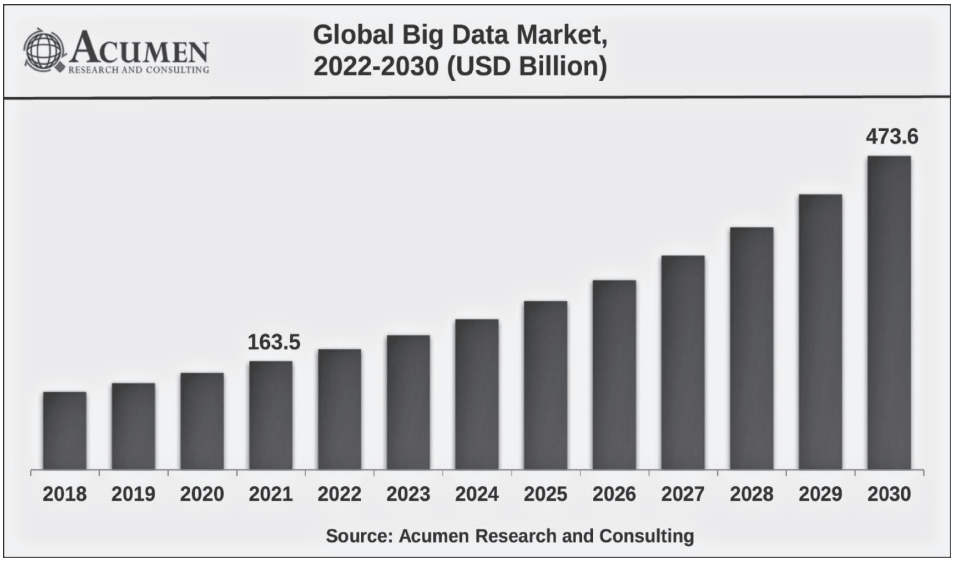

وقد برزت أمريكا الشمالية باعتبارها السوق الإقليمي الرائد الذي يمثل أكثر من 30٪ من إجمالي حصة إيرادات سوق البيانات الضخمة [15] بإجمالي إيرادات زادت على 57,2 مليار دولار أمريكي عام 2021 [16] تتقدمها الولايات المتحدة حيث يُقدر حجم سوق البيانات الضخمة فيها بنحو 55 مليار دولار أمريكي عام 2022 [17] كما تستحوذ على أكبر عدد من مراكز البيانات حول العالم (2670) تليها المملكة المتحدة (452) وألمانيا (443).

شكل رقم (6) توزيع مراكز البيانات حول العالم بالدولة

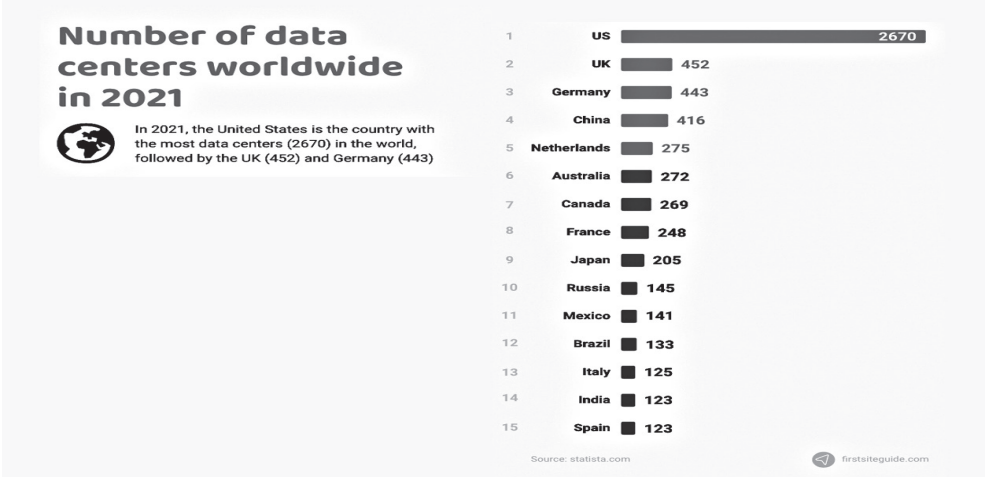

كما تمتلك الشركات الأمريكية الحصص الأكبر عالميًا إذ تعد شركة "مايكروسوفت" أكبر مورد عالمي في سوق البيانات الضخمة بحصة 12,8٪ فضلًا عن سيطرتها إلى جانب أمازون وجوجل وأوراكل على قطاعات الحوسبة السحابية فيما تعد شركة إنفورماتيكا شركة رائدة بسوق برمجيات إدارة وتكامل البيانات والذي تقدر قيمته بنحو 3,37 مليار دولار كما حققت شركة "ساس" أكبر حصة بسوق برمجيات التحليل بنسبة 27,9٪ [18].

وعلى الرغم من تمتع الولايات المتحدة بمزايا الخبرة وحصص السوق الضخمة والعمالقة التقنيين إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نموًا متزايدًا لقطاعاتها في نطاقات جغرافية منافسة وفي مقدمتها القارة الآسيوية تتقدمها الصين وكذلك القارة الأوروبية التي شهدت نموًا ملحوظًا في ظل تركيز القطاعان الإداري والحكومي على تحسين الكفاءة التشغيلية بالتوسع في تطبيقات البيانات الضخمة فمن المتوقع أن تحقق ألمانيا على سبيل المثال معدل نمو سنوي 10,5٪ في الفترة من 2022 إلى 2030 وتعد أيضًا اليابان وكندا من بين الأسواق الجغرافية الأخرى الجديرة بالملاحظة حيث يتوقع أن ينمو كل منهما بنسبة 9,5٪ و10,4٪ على التوالي خلال الفترة ذاتها [19] .

وتعد منطقة أسيا والمحيط الهادئ هي الأعلى نموًا إذ يتوقع أن يسجل سوق البيانات الضخمة بها معدل نمو سنوي مركب يصل إلى حوالي 14٪ بين عامي 2022 و2030 [20] كما يتوقع أن يصل حجم تلك السوق في الصين إلى 44,8 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 12,7٪ بين 2022 و2030 [21] فضلًا عن مكانة بكين كمنافس قوي في سوق أمن البيانات والذي يتوقع أن يبلغ حجمه بها 18,6 مليار دولار بحلول العام 2030 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 6,4٪ وهو معدل مرتفع للغاية بالنظر لمعدل النمو العالمي لذلك القطاع والمقدر بـ 3,2٪ [22] .

وتمتلك الصين سلسلة من صناعات البيانات الضخمة تمتد من جمع البيانات وتوفيرها إلى خدمات وتطبيقات البيانات في قطاعات مثل الخدمات اللوجستية الذكية والتكنولوجيا المالية كما أطلقت بكين في فبراير 2022 مشاريع لتوجيه موارد الحوسبة بما في ذلك بناء ثمانية مراكز وطنية لمعالجة البيانات هذا بخلاف خطط للاستثمار في مراكز البيانات الضخمة بأكثر من 20٪ سنويًا مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار التراكمي في الاقتصاد الرقمي إلى أكثر من 3 تريليون يوان (437 مليار دولار) [23] كما تتوسع الصين في الاستثمار بالتقنيات

الناشئة بمجال حفظ وتأمين البيانات مثل البلوك تشين حيث يبلغ عدد براءات الاختراع الصينية المسجلة بهذا المجال 33 ألفًا مقابل 10 آلاف بالولايات المتحدة وهو ما يعكس رغبة بكين في اكتساب مزايا «محرك السوق الأول» بالاستحواذ المبكر على حصص واسعة في أسواق التقنيات الناشئة [24].

أسست الصين أيضًا بورصة بكين الدولية للبيانات الضخمة عام 2015 كجزء من جهود تعزيز صناعة البيانات الضخمة وتوظيف أصولها ومواردها وهي البورصة التي تعد الأولى من نوعها في الصين وتضم 480 كيانًا تجاريًا كما بلغ حجم المعاملات بها 581 مليون يوان (حوالي 84,6 مليون دولار أمريكي) حتى فبراير 2023 ومن المخطط أن يصل حجم مبيعاتها السنوي 10 مليارات يوان بحلول العام 2025 [25].

ويعزز أيضًا من مكانة الصين بمجال البيانات الضخمة تزايد إنفاقها على البحث العلمي بمجالات الذكاء الاصطناعي والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمجال البيانات إذ يعد أحد مصادر تدفقها وتعد هي الأخرى موردًا مهمًا لتطوير نماذج التعلم الآلي وقد أجرت صحيفة نيكاي الاقتصادية اليابانية بحثًا بالتعاون مع الناشر العلمي الهولندي «إلسيفير» لمقارنة الإنتاج العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي بين الولايات المتحدة والصين ورصدت الدراسة تفوقًا صينيًا واضحًا حيث قدمت 43 ألف ورقة بحثية عام 2021 وحده بما يمثل 32٪ من إجمالي الأبحاث المنشورة وضعف الإنتاج العلمي الأمريكي خلال العام نفسه كما كانت 17٪ من الأبحاث الصينية بإجمالي 7401 بحثًا ضمن الأعلى استشهادًا وبما يزيد بنسبة 70٪ عن الإنتاج العلمي الأمريكي في نفس الفئة وهو ما يعكس ليس فقط التفوق الكمي ولكن النوعي أيضًا لبكين والتي أعلنت في العام 2017 خطة حكومية لتطوير الجيل التالي من الذكاء الاصطناعي في رؤية طموحة تسعى لأن تصبح مركز الابتكار في هذا المجال عالميًا بحلول عام 2030 [26].

كما أن التحليل النوعي للأبحاث الأمريكية والصينية المعنية بنماذج البيانات الضخمة والخوارزميات على قاعدة بيانات WoS الولايات المتحدة والصين يكشف عن عدد قليل من الاختلافات بين الجانبين مع تجاوز كمية مخرجات أبحاث الصين في بعض المجالات نظيرتها بالولايات المتحدة مثل الدراسات التي جمعت بين تطوير الحوسبة السحابية وصناعة البيانات الضخمة [27] فيما بلغ بلغ عدد شركات الذكاء الاصطناعي الصينية 1189 شركة عام 2019 لتصبح في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة التي لديها أكثر من 2000 شركة نشطة للذكاء الاصطناعي [28].

شكل رقم (7) التطور السنوي للأدبيات العلمية الأمريكية والصينية المعنية بنماذج البيانات الضخمة والخوارزميات

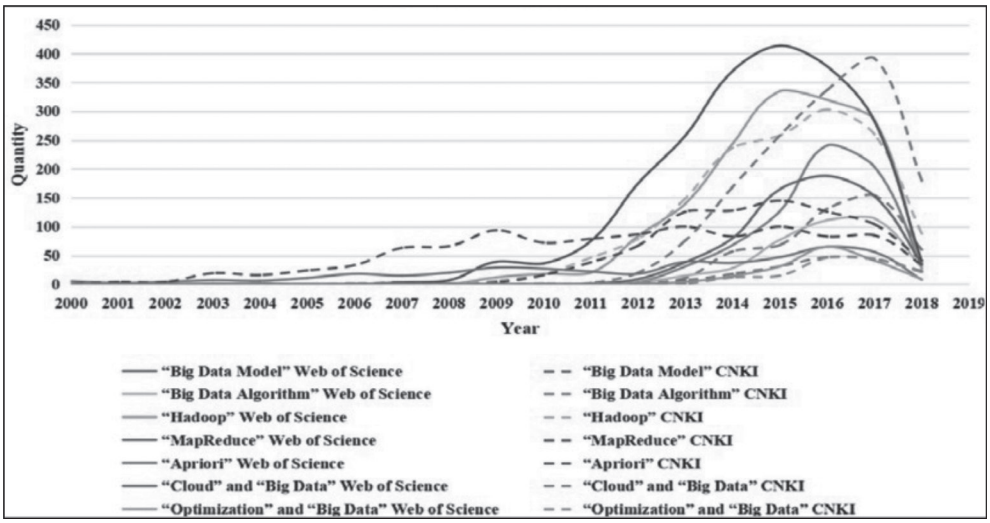

Source: Zhuang et. Al. "Big Data Analytics in E-commerce for the U.S. and China Through Literature Reviewing" Journal of Systems Science and Information vol. 9 no. 1 2021 pp. 16-44. https://doi.org/10.21078/JSSI-2021-016-29

يتعزز مجال البيانات الضخمة في الصين ببيئة السياسات الحكومية الداعمة لتدفقاته إذ أقرت الصين خطط "صنع في الصين 2025" و"مخطط عمل لتعزيز تطوير البيانات الضخمة" "خطة تطوير الذكاء الاصطناعي للجيل القادم" والتي تعكس دعم النظام لذلك النوع من الاستثمار بل ويضعه كأولوية وطنية وهو ما تعكسه وثيقة الخطة الخمسية الرابعة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية ومخطط الأهداف طويلة المدى لعام 2035 والتي أصدرتها الحكومة في مارس 2021 وتضمنت إشارات لسياسات البيانات في أكثر من خمسين موضعًا كما تضمنت بناء مركز بيانات وطني عملاق ومراكز علمية للبيانات الضخمة انطلاقًا من اعتبار البيانات أحد عناصر الإنتاج والموارد الاقتصادية الوطنية [29] .

كما تتمتع الصين بميزة نوعية على صعيد تدفقات البيانات الخام وذلك بفضل قدرتها على جمع كميات ضخمة عن مليار ونصف شخص من مواطنيها ومرونة سياساتها الوطنية في جمع واستغلال تلك البيانات بل ووجود رأي عام مؤيد وأكثر انفتاحًا وقلقًا من تلك الاستخدامات حتى للأغراض الحكومية [30] إذ تعد نظم مراقبة الشوارع من أهم مصادر تدفقات البيانات الضخمة لقطاع الأمن العام بالصين حيث يوجد البلاد ما يتجاوز 600 مليون

كاميرا مراقبة مدعومة بتقنية التعرف على الوجه والتي بمقدورها تحديد اسم الشخص ورقم بطاقة الهوية والجنس والملابس وأكثر من ذلك فضلًا عن اعتماد الشرطة أنظمة إلكترونية لجمع عينات الحمض النووي وبصمات الأصابع ومسح قزحية العين وأنواع الدم لجميع السكان [31] فضلًا عن ميل الصينيين لاستخدام واجهات التطبيقات الشاملة التي تمكنهم من الحصول على خدمات مختلفة عبر منصة واحدة وسياسات الدولة للتوسع في مخططات المدن الذكية وتوظيف الآلات في المؤسسات الحكومية والمحاكم والمستشفيات ومرافق النقل والمواصلات وهو ما يوفر تدفقات بيانات هائلة تجعل الذكاء الاصطناعي يتمتع بفرص أكبر في الصين مقارنة بأي دولة غربية أخرى.

فهذه الخوارزميات هي الحارس المتقدم في معركة من شأنها أن تقطع شوطًا طويلًا لتحديد القيادة الاقتصادية في عصر البيانات الضخمة ما قد يجعل الخوارزميات المدربة على جبال من البيانات الصينية تتخذ قرارات تؤثر بعمق على حياة الناس في الولايات المتحدة لا سيما مع الطابع التحويلي للبيانات الضخمة ومزاوجتها بتطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث تصبح التقنيات المستخدمة لأغراض تجارية وصناعية قابلة أيضًا لمزامنة أسراب الطائرات بدون طيار وتحليل الصور التي التقطتها طائرات التجسس بدون طيار ما يمنح الدولة التي تحصل على الريادة مزايا أمنية وعسكرية إلى جانب الأرباح الاقتصادية [32].

رابعًا: ثنائية الحماية والنفاذ في صراع القوى الكبرى

اجتذبت البيانات الضخمة اهتمام القوى العالمية الكبرى والتي أدركت أهميتها وقامت بصياغة استراتيجيات للاستفادة منها وتطوير تقنياتها ففي العام 2012 أعلنت الولايات المتحدة لأول مرة عن مبادرة البحث والتطوير للبيانات الضخمة وخصصت أكثر من 200 مليون دولار لمشاريع أبحاث البيانات الضخمة وهو ما تبعته مبادرات مماثلة على غرار استراتيجية قدرة البيانات في المملكة المتحدة واستراتيجية البيانات الضخمة للخدمة العامة الأسترالية وخطة تطوير صناعة البيانات الضخمة في الصين [33].

وعلى المستوى الدولي تدور حرب من أجل موارد البيانات باعتبارها شكل من أشكال الهيمنة في المجالات الاجتماعية والمعرفية ويدور صراع بين الصين والولايات المتحدة يستهدف السيطرة على أدوات التكميم بدءًا من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعرف على الوجه ونماذج

التجارة الإلكترونية الجديدة إلى الحرب الإلكترونية وتصنيع الرقائق والاتفاقيات متعددة الجنسيات التي تنظم الملكية الفكرية [34] حيث باتت الدول الكبرى تمارس صراعًا يزاوج بين حماية البيانات الوطنية باتباع سياسات لتخزينها داخل أراضيها أو منع الخصوم من مزاولة أنشطة الجمع والتخزين والتعدين حيالها في مقابل محاولات النفاذ المشروع وغير المشروع ضد موارد البيانات الضخمة لدى المنافسين.

فعلى مستوى الحماية أصبحت عمليات نقل المعلومات الشخصية عبر الحدود قضية ملحة للجهات الفاعلة الخاصة والحكومية وباتت سيادة البيانات نقطة ساخنة جديدة للصراع بين الدول لا سيما مع عدم التوافق بين التنظيمات القانونية من دولة لأخرى وتكلفة الامتثال إليها كالتخزين على خادم محلي فضلًا عن احتمالات التعرض لغرامات ما يتسبب في تعطيل سلسلة القيمة العالمية.

حيث تعتمد الدول الكبرى مناهج متباينة في تنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود وإخضاعها لأنظمة الدولة القومية التي تم إنشاؤها ومعالجتها فيها فالصين تعتمد نهجًا لتوطين البيانات يتمحور حول الدولة التي تسيطر على تدابير أمن وإدارة البيانات ونقلها وفق سلسلة من التشريعات تركز بشكل أكبر على حماية الأمن القومي فيما يستند الاتحاد الأوروبي لنهج يتمحور حول المواطن نظرًا لأن معظم المنصات الرقمية التي تجمع بيانات مواطني الاتحاد الأوروبي هي شركات غير تابعة للاتحاد ما دفعه لتمكين الأفراد وتعزيز قدرتهم على الاختيار من خلال القانون العام لحماية البيانات فيما ارتكزت الولايات المتحدة على نهج قوامه السوق بالاعتماد على التنظيم الذاتي للشركات من أجل التحكم في البيانات [35].

ففي العام 2021 أصدرت الصين قانون أمن البيانات ولوائح الحماية الأمنية للبنية المعلوماتية الحساسة وهي الأطر التشريعية التي تحكم كيفية تخزين الشركات والمؤسسات للبيانات ونقلها كما تضع نظام تصنيف للبيانات بحيث تخصص مستوى حماية لكل فئة وفق أهميتها كما تنظم حماية الشبكات ونظم المعلومات ذات الصلة بالأمن القومي والمصلحة العامة كما أصدرت قانون لحماية المعلومات الشخصية يحظر الجمع المفرط لها وينظم استغلالها [36] كما تعتزم بكين إنشاء وكالة لإدارة تدفق البيانات داخل البلاد وخارجها بحيث تصبح المشرف الأعلى على القضايا المتعلقة بالبيانات من أجل تركيز السلطة في إطار وكالة واحدة بدلًا من الهيئات المتعددة التي تشرف على إدارة المعلومات بما في ذلك إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين [37].

وتعكس هذه القوانين إلى جانب قانون الأمن السيبراني للعام 2017 نهج الصين للسيطرة على تدفقات البيانات عبر الحدود وبناء صناعة بيانات يمكنها الانفتاح على أسواق خارجية ومواجهة مخاطر الحظر أو فرض العقوبات والغرامات لعدم التوافق مع القوانين المحلية أو الإقليمية لا سيما مع التشكيك في منظومتها القيمية وعدالتها التشريعية وخضوعها لهيمنة السلطة.

ولا يقتصر ذلك النهج الدفاعي على الصين وحدها التي وضعت البيانات تحت الولاية القضائية الصينية والإبقاء عليها داخل خوادم محلية حتى وإن كانت تدار بواسطة شركات أجنبية [38] حيث فرضت الولايات المتحدة قيودًا كثيرة على أكبر شركات التكنولوجيا الصينية وفي مقدمتها هواوي وويتشات وتيك توك فيما سمته مبادرة «الشبكة النظيفة» والتي تفرض حظرًا تجاريًا على تلك الشركات بتهمة إساءة استخدام بيانات العملاء ومن أجل حماية الأصول الرقمية من استخدامها من قبل الحزب الشيوعي الصيني [39].

وعلى الرغم من درء الشركات الصينية تلك الاتهامات بالتأكيد على طبيعتها كـ»استثمارات خاصة» إلا أن واشنطن تتبع خطابًا سياسيًا وإعلاميًا يؤكد باستمرار على صلات الشركات التقنية بالحزب الشيوعي الصيني واستغلال البيانات لأغراض سياسية بل وامتلاك جيش التحرير الشعبي أصولًا اقتصادية تمكنه من استغلال البيانات التي يتم جمعها عن المستخدمين داخل وخارج البلاد وأن الرئيس الصيني شي شين بينج أصدر قانونًا جديدًا للمخابرات الوطنية عام 2017 يجبر الشركات الصينية على العمل مع وكالات الاستخبارات والأمن الصينية كلما طُلب منها ذلك وأن مسئولو الأمن القومي الأمريكي استطاعت تجميع معلومات تؤكد العلاقة بين الدولة الصينية والشركات الصناعية الخاصة ووجود تنسيق بين الطرفين بما في ذلك عمليات نقل البيانات ذهابًا وإيابًا بين تلك الشركات وأجهزة الاستخبارات إلى حد وصف تلك الكيانات الاقتصادية بأنها «الجناح التجاري للحزب الشيوعي» [40].

ولا يقتصر الأمر على الترتيبات القانونية والتنظيمية ولكن تكافح الصين أيضًا حصول الولايات المتحدة على معلومات عن مواطنيها والحيلولة دون الاستحواذ على التطبيقات الصينية الرائجة ففي العام 2021 أعلنت إدارة الفضاء الإلكتروني الصينية أنها اشتبهت في أن تطبيق ديدي لخدمات التوصيل بالصين قام بجمع المعلومات الشخصية واستخدامها بشكل غير قانوني ما أدى لانهيار أسهمها بعد طرحها للاكتتاب في نيويورك ثم فرضت هيئة مكافحة

الاحتكار الصينية غرامة على عدة شركات بما في ذلك ديدي وهو ما تم تفسيره كمحاولة صينية للحيلولة دون استحواذ مستثمرين أمريكيين على بيانات تفصيلية عن مواطنيها وأماكن إقامتهم وسفرهم وانتقالهم[41].

وبالمقابل اتخذت الولايات المتحدة إجراءات دفاعية لحصار هذا التفوق الصيني بكبح العلاقات التقنية الثنائية التي ترى واشنطن أنها تساعد الصين على اللحاق بالولايات المتحدة أو تجاوزها خاصة في المجالات التكنولوجية الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية حيث تكون القيادة طويلة الأجل على المحك وهو ما لم يكن محل ترحيب في كافة الأحوال بل نظر إليه البعض باعتباره تقويض لفرص الشركات الأمريكية في زيادة رأس المال وتحقيق التآزر المؤسسي مع الكيانات الصينية وأن تلك الضوابط أحادية الجانب تمنح المنافسين الأوروبيين والآسيويين مزايا تنافسية على نظيرتها الأمريكية[42] هذا بخلاف القرارات الأمريكية أيضًا بتقييد مبيعات تكنولوجيا الرقائق الإلكترونية إلى الصين تعيق تقدم الأخيرة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة حيث تدخل تلك الرقائق في صناعة وحدات معالجة المعلومات بما في ذلك وحدات المعالجة المركزية والأدمغة الإلكترونية وشرائح الذاكرة والعصبيات المعلوماتية التي تستخدم في تقنيات التعلم العميق[43] .

أما على مستوى النفاذ فتملك كل من الصين والولايات المتحدة استثمارات متبادلة قائمة على البيانات الضخمة حيث تمثل شركة أي بي إم الصين المحدودة مايكروسوفت (الصين) المحدودة لينوفو (بكين) المحدودة الشركات الكبرى العاملة في سوق البيانات الكبيرة في الصين. وبالمقابل فقد اكتسبت الصين نفاذًا لقطاع البيانات الضخمة الأمريكية بفضل اندماجها في حركة عولمة البيانات خلال الخمس سنين الأخيرة ووجود جيل جديد من شركات التكنولوجيا الصينية مثل تيك توك وشي إن وشوبي وعلي بابا وبايدو التي لاقت رواجًا عالميًا وازدهار أجيال جديدة من تقنيات البيانات الضخمة هذا بخلاف صعود الشركات المعتمدة على الحوسبة السحابية الأصلية أو المصممة بالأساس لبيئات الحوسبة السحابية وتطوير المجتمعات مفتوحة المصدر التي عززت في مجملها الصعود السريع لعولمة تكنولوجيا البيانات [44] فضلًا عن توسع شركات التكنولوجيا الصينية نحو الأسواق العالمية من خلال عمليات الدمج والاستحواذ فضلًا عن ارتفاع معدلات صادرات التكنولوجيا الصينية التي عززت تأثيرها عالميًا[45] .

ولا تقتصر مساعي النفاذ على الأساليب المشروعة وحدها وإنما امتد الأمر لحرب من القرصنة والاختراقات لا سيما بين الصين والولايات المتحدة حيث حددت مجلة فورين بوليسي أربع اختراقات كبرى من جانب الصين لقواعد بيانات مواطنين وموظفين حكوميين بالولايات المتحدة قاربت في مجموعها 700 مليون شخص أمريكي بين عامي 2014 و2018 وهو ما تضمن بيانات شخصية وكذلك معلومات أمنية وعسكرية حساسة (46) كما أعلنت وزارة العدل الأمريكية عام 2020 قيام قراصنة يعملون لصالح جيش التحرير الشعبي الصيني باختراق قواعد بيانات شركة Equifax إحدى أكبر شركات الإبلاغ عن الائتمان في الولايات المتحدة وحصولهم على كمية هائلة من البيانات الشخصية على مدار ثلاثة أشهر بما في ذلك أرقام الضمان الاجتماعي وعناوين المنازل وتواريخ الميلاد وأرقام رخصة القيادة ومعلومات بطاقة الائتمان لما يقرب من 150 مليون أمريكي[47] .

وبالمقابل اتهم تقرير صدر في سبتمبر 2022 عن المركز الوطني الصيني للاستجابة لحالات الطوارئ لفيروسات الحاسب (CVERC) وكالة الأمن القومي الأمريكية بسرقة بيانات المستخدمين الصينيين والتسلل إلى البنية التحتية للاتصالات السلكية واللا سلكية في البلاد وأنها قامت بتنفيذ عشرات الآلاف من الهجمات الخبيثة على أهداف صينية بما في ذلك جامعة نورث وسترن للفنون التطبيقية في مدينة شيان المتخصصة في أبحاث الطيران والفضاء[48] .

وقد طالت شكوك صراع النفوذ الدولي جهود تبادل البيانات من أجل مكافحة فيروس كورونا حتى إن الولايات الأمريكية اتهمت الصين باستغلالها لجمع وتخزين واستغلال البيانات البيومترية حتى إن أحد مسئولي مكافحة التجسس في إدارة دونالد ترامب اعتبرها "حصان طروادة" لاختراق بيانات الأمريكيين بما يهدد الأمن القومي الأمريكي[49].

خامسًا: التنافس على وضع قواعد اللعبة

مع التشابك الكبير بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتداخلهما في كافة المجالات تصاعدت الجهود الدولية لوضع إطار عالمي منظم لتلك التكنولوجيات الآخذة في النمو وصياغة معايير وأدلة وأطر تساعد الدول الأقل نموًا على وضع سياساتها الوطنية وهو ما تتجه الدول الكبرى لأن تلعب دورًا فاعلًا فيه لا سيما مع عدم وجود إطار عالمي متماسك بعد لتنظيم البيانات؛ باتت القوى العالمية تتنافس بشأن وضع قواعد اللعبة لمعالجة تدفقات البيانات وتنظيمها وباتت كل منها تدرك إنها إن لم تسارع لفرض قيمها فسيقوم آخرون[50].

ففي العام 2021 تضمن تقرير لجنة الأمن القومي للذكاء الاصطناعي أمام الكونجرس إشارة واضحة لذلك بالحث على وضع «استراتيجية يقودها البيت الأبيض» من أجل وضع المعايير وتعزيز الأبحاث والتطوير للحفاظ على التفوق التكنولوجي للبلاد أمام الصين مع التوصية بالاستثمار في البيانات الضخمة والمفتوحة للتدريب[51] كما وجه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن دعوة للكونجرس في مارس 2023 للموافقة على تمويل بقيمة 150 مليون دولار لإعادة عضوية الولايات المتحدة إلى اليونسكو والتي تم تعليقها عام 2011 وهو ما عزاه إلى دعم الوجود الأمريكي في المنظمة للحد من هيمنة الصين فيها وانفرادها بوضع قواعد الذكاء الصناعي مضيفًا «أن الأشياء التي تحدث هناك مهمة حقًا».

ولعل هذا التحرك الأمريكي يعكس إدراك الولايات المتحدة اتخاذ الصين وكذلك الاتحاد الأوروبي خطوات مبكرة لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي وهو ما يمنحهما كقوتين عالميتين الأسبقية في قيادة المساعي العالمية لوضع قواعد تلك التقنيات[52] وما لها من تأثيرات على القطاعات ذات الصلة وفي مقدمتها البيانات الضخمة ويتصدر تلك المساعي وثيقة «أخلاقيات الذكاء الاصطناعي» التي أصدرتها اليونسكو عام 2021 وتضمنت بنودًا متعلقة بمعالجة البيانات وتنظيمها وتقديمها ووضع استراتيجيات لإدارة البيانات تضمن تقييم نوعية البيانات المستخدمة لتدريب نظم الذكاء الاصطناعي واتخاذ تدابير حفظ أمن البيانات وحمايتها وحماية البيانات الشخصية [53] وهو ما كان أساسا لمشروعات تطوير ضوابط الذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني في أكثر من أربعين دولة وسيتم مناقشته على مستوى أكبر منتدى اليونسكو العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي سيُقام في سلوفينيا في ديسمبر 2023 [54].

التفوق الصيني أيضًا في تقنيات شبكات الجيل الخامس بإجمالي استثمارات يتوقع أن يصل إلى 1,2 تريليون يوان عام 2025 يحمل في طياته تنافسًا على وضع المعايير وهو ما ظل تاريخيًا حكرًا على الشركات الغربية التي سيطرت على شبكات المحمول ليصبح هذا التقدم النوعي والتحكم الصيني في تلك التقنيات أمرًا مثيرًا للقلق على المستويين الاقتصادي والرمزي أيضًا حيث أصبحت منافسًا لا يستهان به وتهديدًا واضحًا للقب «القوة الأقوى على وجه الأرض»[55].

وختامًا، لم تعد البيانات في الصراعات الدولية مقصورة على عمل الأجهزة الاستخباراتية وإنما باتت التقنيات الحديثة ولا سيما المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة لجمع بيانات عملاقة عن المستخدمين عبر الدول المختلفة وإخضاعها للتحليل الدقيق والاستناد إليها في عمليات التنبؤ ومن ثم وضع الاستراتيجيات المستقبلية وهو ما سيشهد طفرات جديدة مع تطوير تقنيات الحوسبة الكمومية وواجهة الدماغ والحاسوب بما يعزز الصراعات "الذكية" التي يسعى كل طرف فيها إلى تعزيز مكانته بمجال التكنولوجيا والابتكار من أجل أرباح اقتصادية أكبر ونفوذ عالمي أوسع.

تلك الصراعات الذكية المستندة إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وغيرها من التقنيات الفائقة تنقل التنافس بين القوى الكبرى من صراع المعلوماتية Informatization إلى صراع الأنظمة الذكية Intelligentization وتطوير قدرات فائقة تستند إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي[56] من المتوقع أن تكون عاملًا حاسمًا في موازين القوة الدولية وهو ما يشهد صراعًا بين القوى العالمية يصل إلى حد الحرب التقنية والاقتصادية والحصار السياسي ولا سيما بين الصين والولايات المتحدة يعززه تصاعد الشكوك السياسية وتبني السياسات الحمائية والتطبيق المزدوج لمعايير العولمة والانفتاح بل والتراجع عنها لـ"درء الخصوم".

المراجع

1. Liang Fan & Yu et. Al. (2018). A Survey on Big Data Market: Pricing Trading and Protection. IEEE Access. PP. 1-1. 10.1109/ACCESS.2018.2806881.
2. Viktor Mayer-Schonberger Kenneth Cukier (2013). Big Data: A Revolution That Will Transform How We Live Work and Think. New York: Houghton Mifflin Harcourt pp. 70 - 78
3. Couldry N. & Mejias U. A. (2019). Data Colonialism: Rethinking Big Data's Relation to the Contemporary Subject. Television & New Media 20 (4) 336–349. https://doi.org/10.1177/1527476418796632
4. Matthew J. Slaughter & David H. McCormick (2021). Data Is Power: Washington Needs to Craft New Rules for the Digital Age. foreign affairs avaialble at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-04-16/data-power-new-rules-digital-age
5. Zwitter A. (2015). Big Data and International Relations. Ethics & International Affairs 29 (4) 377-389. doi:10.1017/S0892679415000362
6. سارة عبدالعزيز سالم فرص وقيود البيانات الضخمة في صنع القرار الخارجي ملحق اتجاهات نظرية السياسة الدولية ع (219) مج (55) يناير 2020 ص 16
7. Forbes 54 Predictions About the State Of Data In 2021 30 Dec. 2020.
8. Acumen Research Consulting (2022). Big Data Market Size - Global Industry Share Analysis Trends and Forecast 2022 – 2030. available at: https://www.acumenresearchandconsulting.com/big-data-market
9. TORU TSUNASHIMA (2020). China rises as world's data superpower as internet fractures. Nikkei 24 Nov. 2020 available at: https://asia.nikkei.com/Spotlight/Century-of-Data/China-rises-as-world-s-data-superpower-as-internet-fractures
10. Tom Coughlin 175 Zettabytes By 2025 Forbes 27 Nov. 2018 available at: https://www.forbes.com/sites/tomcoughlin/2018/11/27/175-zettabytes-by-2025/?sh=283c7d254597
11. CNBC (2019). As information increasingly drives economies China is set to overtake the US in race for data. 14 Feb. 2019 available at: https://www.cnbc.com/2019/02/14/china-will-create-more-data-than-the-us-by-2025-idc-report.html
12. Xiaozan Lv Ping Zhou (2018). A comparative study on big data research in China and the USA. Proceedings of the 23rd International Conference on Science and Technology Indicators Centre for Science and Technology Studies (CWTS) Leiden University The Netherlands
13. View research. Big Data Market Size Share & Trends Analysis. Available at: https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/big-data-industry
14. Acumen Research Consulting (2022). Op. Cit.
15. Grand View research (2020). Op. Cit.
16. (16) Acumen Research Consulting (2022). Op. Cit.
17. Research and markets Big Data: Global Strategic Business Report 2023 available at: https://www.researchandmarkets.com/reports/2228010/big_data_global_strategic_business_report#product--adaptive
18. Ogi Djuraskovic Big Data Statistics 2023: How Much Data is in The World? 26 Dec. 2023 available at: https://firstsiteguide.com/big-data-stats/
19. Research and markets Op. Cit.
20. Acumen Research Consulting (2022 (Op. Cit.

21. Research and markets Op. Cit.

22. StrategyR (2023). Big Data Security: world market report. Global Industry Analysts Inc. (GIA). Avaialble at: https://www.strategyr.com/market-report-big-data-security-forecasts-global-industry-analysts-inc.asp

23. Eric Chu (2023). China's Digital Economy: Full Steam Ahead. Hong Kong Trade Development Council HKTDC Research.

24. MarketsandMarkets (2023). Blockchain market forecast growth and global size. available at: https://www.marketsandmarkets.com/Market-Reports/blockchain-technology-market-90100890.html

25. صحيفة الشعب الصينية حجم المعاملات لبورصة البيانات الضخمة العالمية الصينية يبلغ 84 مليون دولار أمريكي 22 فبراير 2023

26. Nikkei China trounces U.S. in AI research output and quality 16 Jan. 2023 available at: https://tinyurl.com/y89eh22k

27. Zhuang Weiqing Wang Morgan C. Nakamoto Ichiro and Jiang Ming. "Big Data Analytics in E-commerce for the U.S. and China Through Literature Reviewing" Journal of Systems Science and Information vol. 9 no. 1 2021 pp. 16-44. https://doi.org/10.21078/JSSI-2021-016-29

28. Daitian Li Tony W. Tong and Yangao Xiao (2021). Is China Emerging as the Global Leader in AI?. Harvard Business review. 18 Feb. 2021 avaialble at: https://hbr.org/2021/02/is-china-emerging-as-the-global-leader-in-ai

29. طالع الخطة على موقع الحكومة الصينية عبر الرابط: http://www.gov.cn/xinwen/2021-03/13/content_5592681.htm

30. Ryan C. LaBrie et. al. (2017). Big data analytics sentiment: US-China reaction to data collection by business and government. Technological Forecasting and Social Change Volume 130 pp. 45-55 https://doi.org/10.1016/j.techfore.2017.06.029.

31. Lotus Ruan (2018). Big data in China and the battle for privacy. The Australian Strategic Policy Institute. available at: https://www.aspi.org.au/report/big-data-china-and-battle-privacy

32. Louise Lucas Richard Waters China and US compete to dominate big data Financial times 1 May 2018 available at: https://www.ft.com/content/e33a6994-447e-11e8-93cf-67ac3a6482fd

33. Xiaozan Lv Ping Zhou (2018). Op. Cit.

34. Mejias U. A. & Couldry N. (2019). Datafication. Internet Policy Review 8 (4). https://doi.org/10.14763/2019.4.1428

35. Liu L. The Rise of Data Politics: Digital China and the World. St Comp Int Dev 56 45–67 (2021). https://doi.org/10.1007/s12116-021-09319-8

36. Nation law review China Passes New Data Privacy and Security Laws 23 Aug. 2021

37. Bloomberg China Will Create a New Agency to Regulate Data WSJ Says 6 March 2023

38. Lotus Ruan (2018). Op. Cit.

39. Gabriela Gavrailova China and US are now in a battle over big data: The war of tech Techedt 14 Jan 2022 available at: https://www.techedt.com/china-and-us-are-now-in-a-battle-over-big-data-the-war-of-tech

40. Zach Dorfman (2020). Tech Giants Are Giving China a Vital Edge in Espionage. Foreign policy. 23 Dec. 2020 available at: https://foreignpolicy.com/2020/12/23/china-tech-giants-process-stolen-data-spy-agencies/

41. Robert Reich (2021). Data not arms the key driver in emerging US-China cold war the guardian 10 July 2021 available at: https://www.theguardian.com/world/2021/jul/10/china-us-cold-war-data-markets-national-security

42. Jon Bateman US – China technological decoupling; a strategy and policy framework Carnegie Endowment for International Peace 2022

43. Enrique Feás (2023). The US-China technology war and its effects on Europe. 28 Feb. 2023. Elcano Royal Institute available at: https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-us-china-technology-war-and-its-effects-on-europe/

44. Apache Dolphin Scheduler Emerging Trends of Big Data Technology in China and the U.S. in 2022. Sep2. 2022 available at: https://medium.com/codex/emerging-trends-of-big-data-technology-in-china-and-the-u-s-in-2022-1e372e630e57

45. Liu L. The Rise of Data Politics: Digital China and the World. St Comp Int Dev 56 45–67 (2021). https://doi.org/10.1007/s12116-021-09319-8

46. Zach Dorfman (2020). Beijing Ransacked Data as U.S. Sources Went Dark in China. Foreign policy. 22 Dec. 2020 available at: https://foreignpolicy.com/2020/12/22/china-us-data-intelligence-cybersecurity-xi-jinping/

47. US Department of Justice Chinese Military Personnel Charged with Computer Fraud Economic Espionage and Wire Fraud for Hacking into Credit Reporting Agency Equifax 10 Feb. 2020

48. CNBC China alleges U.S. spy agency hacked key infrastructure and sent user data back to headquarters Sep27. 2022

49. Adam Piore Beijing's Plan to Control the World's Data: Out-Google Google Newsweek Dec 7. 2022

50. Matthew J. Slaughter & David H. McCormick (2021). Op. Cit.

51. Final report of the National Security Commission on Artificial Intelligence (2021). avaialble at: https://www.nscai.gov/2021-final-report/

52. Jonathan Keane China and Europe are leading the push to regulate A.I. — one of them could set the global playbook CNBC 28 May 2022.

53. يمكن مطالعة وثيقة توصية اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي باللغة العربية عبر الرابط:

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380455.ara

54. يان اليونسكو لدعوة حكومات العالم لتنفيذ الإطار الأخلاقي العالمي للذكاء الاصطناعي 30 مارس 2023 متاح عبر الرابط: https://www.unesco.org/ar/articles/aldhka-alastnay-alywnskw-tdw-jmy-alhkwmat-aly-tnfydh-alatar-alakhlaqy-alalmy-mn-dwn-takhyr

55. Josh Lake The 5G battleground: What's really happening between China Huawei & the West? comparitech 11 Feb. 2020 available at: https://www.comparitech.com/blog/information-security/5g-china-huawei-the-west/#The_geopolitical_importance_of_5G_control

56. Grossman Derek Christian Curriden Logan Ma Lindsey Polley J.D. Williams and Cortez A. Cooper III Chinese Views of Big Data Analytics. Santa Monica CA: RAND Corporation 2020. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA176-1.html. Also available in print form.

دراسات

العوامل الخارجية وأثرها على الحركات الإنفصالية

دراسة لأثر التدخل التركى على الحركات الكردية السورية

د. مريم عبد السلام أحمد موسى

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

تمهيد:

من الجوانب التي اكتسبت أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة هي طريقة استجابة مختلف الجهات الفاعلة ولا سيما المنطقة المنفصلة والدولة الأم لأعمال الانفصال. غالبًا ما تحدد دول الطرف الثالث موقفها بشأن كيفية الرد على إجراء الانفصال في ضوء رد فعل الدولة الأم؛ فإذا بدا أن الدولة الأم مستعدة لقبول الانفصال حتى لو ادعت ظاهريًا أنها لن تفعل ذلك فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى الاعتراف أو على الأقل درجة أعلى من القبول الدولي لقد تأثر الاهتمام بقضايا الانفصال والاعتراف[1] بعدم الاتفاق على تعاريف ومصطلحات مشتركة مما نتج عنه انتشار مصطلح "دولة الأمر

الواقع de facto state " باعتباره المصطلح السائد وكذلك مفهوم "الدولة الفعلية" والذي يستخدم كوصف مفاهيمي لشرح الممارسات التاريخية للاعتراف بالانفصال. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام العديد من المصطلحات لوصف هذه الكيانات؛ ولعل أكثرها شيوعًا هي "الدول غير المعترف بها unrecognized states " و"الدول محل النزاع contested states » علاوة على استخدام مصطلحات أخرى مثل «الدول الانفصالية أو المنفصلة Separatist/breakaway states" و"شبه الدول para-states "و"غيرها إن كان ثمة انتشار أكبر لاستخدام مصطلح "دولة الأمر الواقع "[2].

وبطبيعة الحال؛ فإن الانفصال قد يؤثر على موازين القوى بين الدول والجماعات المتنازعة قبل وبعد الانفصال حيث تعيد كل دولة من الدول اعتبار الوضع القائم ولإعادة ترتيب أولوياتها وتحالفاتها. إن قضايا الانفصال هو حل مؤقت لأزمة متفاقمة وتحديات تتصل بتغير موازين القوى والتحالف بين الدول[3].

تلعب العوامل الخارجية دورًا داعمًا للعوامل الداخلية لقيام الحركات الانفصالية وتتمثل في عوامل عدة منها التأثير بالتبعية الناتج من نجاح حركة انفصالية خارجية في تحقيق هدفها الأساسي وخاصة إذا كانت هذه الحركة في دولة قريبة جغرافيًا هذا بالإضافة إلى دور الأطراف الخارجية في تأييد الحركة ودعمها ماديًا وتوفير عناصر التدريب والحماية لها.

فالمحددات الخارجية -أي خارج الحركة ذاتها- تنصرف إلى عنصرين رئيسين الأول هو العلاقة مع النظام السياسي وهي العلاقة التي لا تخرج عن حالات ثلاث هي (المهادنة التهديد التمرد) ويتوقف أي منها على حجم الفرص المتاحة أمام الحركة ومدى التهديد التي تمثله الحركة للنظام. أما العنصر الآخر فهو دور الأطراف الخارجية (حركات أو دول) سواء في دعم الحركة بكافة وسائل الدعم الممكنة أو تثبيط نشاطها وتمهد السياسات الخارجية للدول الانفصالية غالبًا الطريق نحو المزيد من التغييرات الداخلية داخل الدولة الأم وما تعانيه من حركات انفصالية. ويلاحظ أن الغالبية العظمى من دول الأمر الواقع قد خرجت من حركات التحرر الوطني ذات التطلعات الانفصالية العرقية أو الدينية أو الاجتماعية. وكثيرًا ما تتحول إلى دول بحكم الواقع بسبب التغيرات الهائلة في بيئاتها المحلية والدولية. ومن المُحتم أن يكون لهذا التحول آثار هامة على هوية هذه الحركات وسياساتها واستراتيجياتها وتطورها. ومع ذلك فإن الهدفين النهائيين المتمثلين في التحرر الوطني وتقرير المصير يظلان عادة دون تغيير. لذلك

توجد بعض التساؤلات: كيف يشكل هذا التحول الاستراتيجيات الخارجية والداخلية لدول الأمر الواقع؟ كيف يتشكل التفاعل بين الدولة الأم والجهات الفاعلة الأخرى من خلال هذا التحول؟ وكيف يمكن لهذا التفاعل بدوره أن يصوغ تطور دولة الأمر الواقع؟ [4]

أولًا: أهمية دور الأطراف الخارجية وتأثيراتها على الصراعات الانفصالية

يعرف الطرف الثالث على أنه الطرف الذي يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لتحديد مسار النزاع وقد يكون الطرف الثالث دولة أو منظمة دولية والمقصود بدور الطرف الثالث هو تدخل أطراف غير أطراف الصراع الانفصالي في عملية التفاوض [5] .

ومن الواضح أن لكل انفصال حالته؛ ذلك وفقًا للسياق الذي ينشأ فيه ومع ذلك فهناك بعض العوامل التي يمكن تعميمها عبر الانفصالات وأهمها الدور الحاسم للجهات الفاعلة الخارجية. وفي حين أن العوامل المحلية يمكن أن تساعد في تفسير إقامة دولة بحكم الواقع إلا أنه لا يمكن إقامة دولة دون اعتراف خارجي وبالتالي فإن أهمية المجتمع الدولي ككل واضحة. حيث تصبح الدول لاعبًا قويًا مؤثرًا في السياسة الدولية حيث تلعب القوى العظمى الدور الأكثر تحديدًا فيما إذا كان يتم الاعتراف بدولة جديدة أم لا كما أن سياسة القوى الفاعلة الإقليمية هي التي تقود العملية. وإذا لم تتمتع الحركة الانفصالية بدعم الجهات الفاعلة في المنطقة فإنها لن تنجح في إقامة دولة [6].

بطبيعة الحال؛ إن إدخال طرف ثالث قد يفسر لنا السبب وراء تجارب العنف الانفصالي الذي تشهده بعض الدول الانفصالية الجديدة (المتشابهة من حيث بنية الدولة وقدراتها وتكوينها العرقي) في حين تتميز تجربة دول انفصالية أخرى بالاستقرار والسلام. علاوة على أن مشاركة الطرف الثالث متقلبة ليس فقط تبعًا لاختلاف الحالة ولكن داخل الحالة نفسها مما يشكل مفتاحًا لتفسير هذه الاختلافات حيث نجد أن الطرف الثالث يلعب دورًا حيويًا في كل حالة من حالات الصراع الانفصالي المتكرر [7].

إن وجود طرف ثالث قد يعزز قوة أقلية على حساب أقلية أخرى ويؤثر على ديناميكية الحراك بين هذه الأقليات. ورغم أن التركيز على الجهات الفاعلة الخارجية يعقد المسألة إلا أنه يزيد بشكل كبير من واقعية التحليل؛ حيث إن وجود طرف ثالث قد يُحَول التوازن النسبي لصالح أحد الأطراف مقابل الطرف الآخر.

إن احتمالية دعم الطرف الثالث متغيرة وفقًا لتغير وقت ومكان الانفصال. ومن ثم فإنه يُمكِّن العلماء من تفسير سبب انخراط بعض الأقليات في العنف الانفصالي فيما لا تلجأ له أقليات أخرى بالإضافة إلى المزيد من قوة التنبؤ العابرة للحدود الوطنية يمكن لهذا التحول في القوة النسبية للأقليات أن يسفر عن توقيت الصراع الانفصالي كما يفسر لماذا تتحول مطالب نفس الأقليات بمرور الوقت لتقدم مطالبات أكثر اعتدالًا في بعض الأحيان كالحق في أن تكون لها لغتها الخاصة بها أو مطالب أكثر تطرفًا كالانفصال في أحيان أخرى[8].

ونظرًا لأن النزعات الانفصالية تبدأ داخل الدول لا بد وأن تتواجد العوامل المؤدية إلى ذلك داخل نفس الدولة. مما لا شك فيه أن بعض مصادر الانفصال المتكرر موجودة داخل الدولة نفسها. إلا أن الدور الذي تلعبه الجهات الفاعلة الدولية لا يمكن إنكاره ومع ذلك فإن تجاهلها سيؤدي إلى نتائج غير مرغوبة نتيجة التأكيد على السياسات المحلية وعدم التأكيد على السياسات الدولية [9].

تتمتع الحركات الانفصالية بقدرة نسبية على التفاوض قد تستغلها للحصول على الدعم الخارجي. فالقدرة النسبية على التفاوض تؤثر على توقعاتها بالنجاح في سعيها للانفصال وتؤثر هذه التوقعات بدورها على سلوك هذه الحركات. ويعد هذا التفسير دقيقًا إلى حد ما حيث تؤثر مشاركة الطرف الثالث على التوازن الذي يستطيع الطرفان الداخليان الوصول إليه والمدة التي سيستغرقها تحقيقه يرى Balch Lindsay أن مشاركة الطرف الثالث تقلل الوقت الذي يستغرقه الفريق المدعوم لتحقيق النصر العسكري بينما تزيد الوقت الذي يتم استغراقه للتوصل إلى تسوية عبر التفاوض. كما يرى أن تدخل الطرف الثالث أمر لابد منه للوصول إلى تسوية ناجحة للصراع [10].

وعليه فإمكانية دعم السلام والاستقرار بالدول من خلال تجنب الفراغ السياسي والأخلاقي من خلال إجراءات واضحة لإدارة العملية وإزالة العواقب التي تقف حائلًا حيث يجري التفاوض حول إمكانية تعيين طرف ثالث أو ضامن لمتابعة الإجراءات (طرف ثالث تم الاتفاق عليه من جانب ممثلي الحركات التي نالت الحق في الانفصال أو المطالبة بهذا الحق أو من جانب الدولة الأم) [11].

وفي هذا السياق تتميز النزاعات ذات الفصائل المتمردة بالعنف داخل المجتمعات المحلية وبالتالي فإن التفاوض على حل دائم شبه مستحيل وقد تدور بعض التساؤلات الهامة مع

من سيتم التفاوض؛ هل ستتمكن الدول الراعية / الطرف الثالث من إيصال اتباعهم إلى الحصول على الحق في الانفصال؟ [12].

علاوة على ذلك من المتوقع أن تكون الأقليات أقل استعدادًا لتقديم التنازلات لحكومة الدولة الأم ولا سيما عندما تتمتع بفرصة الدعم الخارجي. في مثل هذه الحالات قد تتحول مطالب الأقليات من حقوق اللغة إلى الحكم الذاتي إلى الانفصال وعندما يتضاءل الدعم المقدم من الطرف الثالث ستزول المطالبات والعكس صحيح أيضًا. باختصار تعتمد قوة التفاوض النسبية للحركات الانفصالية والدولة الأم على توازن القوى والمصالح خارج الدولة الأم على الرغم من أن وجود طرف ثالث قد ينذر بتغيير حسابات كل من الدولة الأم والانفصاليين المحتملين إلا أنه يفعل ذلك في اتجاهات مختلفة. فإذا افترضنا أن الطرف الثالث يتدخل نيابة عن الانفصاليين فإن توقع تدخل الطرف الثالث سوف يجعل الدولة الأم تتصرف بطريقة أكثر تصالحًا تجاه الأقليات مما يؤدي إلى جعل الانفصاليين المحتملين أكثر قوة في مواجهة الدولة الأم ولا شك أن منح حقوق خاصة للأقليات هو أمر مُكلف بالنسبة للدولة الأم؛ فهي ستفضل التنازل بأقل قدر ممكن لصالح الانفصاليين المحتملين دون إثارة رد فعل عنيف لأن القمع سيكون أكثر تكلفة؛ ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى تغيير نتيجة التوازن بشكل عام عن طريق تحريك الأمور تجاه النتائج المفضلة للانفصاليين المحتملين وبعيدًا عن تلك التي تفضلها الدولة الأم.

وفي سياق متصل يسعى الطرف الثالث إلى استعادة التأثير الإقليمي الذي كان في الغالب أحد دول الجوار إلا أن دعم الأقليات في الدولة الفرعية المزعوم إنشاؤها بحجة أنهم أقارب من الناحية العرقية سيوفر إمكانية استعادة النفوذ المفقود في الدولة الجديدة. فعلى سبيل المثال يبدو أن دعم روسيا للأقليات في دول الجوار كما هو الحال في جورجيا وطاجيكستان ومولدوفا كان مدفوعًا بهذه الأجندة ولو بشكل جزئي على الأقل وحتى لو فشلت الحركة الانفصالية في كثير من الأحيان في تحقيق هدفها النهائي فإن الطرف الثالث لا يزال قادرًا على تحقيق هدفه باستخدام دعمه كورقة للمساومة في المفاوضات مع الدولة الأم [13] .

ربما يكون لدى دول الطرف الثالث أسس منطقية واضحة لتقديم الدعم إلا أن أهدافهم تتماشى ظاهريًا مع الانفصاليين وقد تنادي الأقليات بالوحدوية [14] والتي تظهر في معظم الأحيان في الدول الأم التي تمر بمرحلة انتقالية نظرًا لضعف المركزية لدى هذه الدول ولافتقارها إلى القدرة على السيطرة على أراضيها بأكملها وغالبًا ما يتزامن هذا مع وضع أصبحت فيه

الأغلبية السابقة أقليات حالية ومن ثم حث الأقليات على قبول الدعم المقدم من الطرف الثالث ويُعد ما تتمتع به الدولة الجديدة من ثروة انعكاسًا لدعم الطرف الثالث لها حيث يرى مؤيدو الطرف الثالث أن حماية الجماعات التى تشكل امتدادا عرقيا فى الدول المجاورة ذريعة مناسبة لتحقيق أهداف أكثرواقعية قد تكون هناك دوافع داخلية لدول الطرف الثالث تكمن وراء دوافعها الخارجية في بعض الأحيان؛ كالحد من آثار المظاهرات التي توجد داخلها أي الهروب من مشاكل وضغوط داخلية من خلال افتعال أزمات وحروب خارجية diversionary foreign policy أو ما يسمى أطروحة تحويل وصرف الانتباه rally around the flag.

ثانيًا: استراتيجيات وآليات وأدوات تدخل الأطراف الثالثة

قد يلجأ الطرف الثالث إلى بعض الأدوات والاستراتيجيات سواء لدعم/منع الانفصال وقد يقتصر توظيف الطرف الثالث على أدوات القوة الصلبة أو العكس الاكتفاء بالقوة الناعمة وربما يكون مزيجًا وتوليفة بين القوتين وهي على النحو التالي:

أ. أدوات القوة الصلبة:

قد تستخدم دول الطرف الثالث قوتها الصلبة كنوع من أنواع الردع الاستراتيجي ولتحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء للتأثير على سلوك الدولة الأم وإرغامها على الاعتراف بحقوق الحركة المتمردة داخلها أو ربما العكس مناهضة الحركة والحفاظ على سلامة أراضي الدولة الأم وذلك على النحو التالي:

على الجانب الأمني والعسكري، يلعب دول الطرف الثالث دورًا بارزًا خاصة في النزعات العرقية/الانفصالية وينعكس ذلك في الاختراق من قبل الدول المجاورة بدعوى التهديدات الأمنية للمليشيات والجماعات المتمردة المتحالفة مع رعاياها وعليه فالأطراف الثالثة تسهم في تكثيف التصادم الداخلي من خلال تقديم أنواع مختلفة من الدعم[15] فالطرف الخارجي القوي يستطيع أن يؤثر على نزاع داخلي عن طريق سياسته ودعمه العسكري المادي وعلى هذا الأساس فالأطراف الخارجية يمكن أن تؤزم تصرفات الأطراف المحلية بسبب أنواع متعددة من علاقات التبعية كما أن الأطراف الخارجية تكون قادرة على السيطرة على الأطراف المحلية إذا كانت هذه الأخيرة لديها قواعد دعم ذاتي خاصة بها للحصول على القوة الذاتية [16].

وعلى المستوى الاقتصادي، يلجأ الطرف الثالث إما إلى تقديم مساعدات مالية أو فنية أو تقديم قروض أخرى بهدف التأثير على سياسات أي طرف من طرفي الصراع الانفصالي وفقًا لأجندته وترتيبًا لأولوياته[17]. فعلى سبيل المثال قد يستخدم دول الطرف الثالث الأداة الاقتصادية كأداة عقابية للدولة الأم مثل الضغط عليها كمنع المساعدات أو التهديد بوقفها وفرض العقوبات وقد تقوم بفرض حظر اقتصادي ويتضمن عدم تصدير سلعة معينة وقد يكون الحظر جزئيًا أو كليًا وقد تصل إلى المقاطعة أو فرض التعريفات الجمركية للضغط على الدولة الأم واستمالتها للاستجابة لمطالب الحركات الانفصالية بإعطائهم الحكم الذاتي أو قد يصل الأمر إلى المطالبة باستقلالهم [18].

وبشكل عام، تمثل الأدوات الاقتصادية عاملًا مؤثرًا في سياسات مناهضة أو دعم الانفصال خاصة مع حضور الاعتبارات والدوافع الاقتصادية في حسابات ومطالب الحركات الانفصالية والدول الأم في كثير من الأحيان.

وعلى صعيد توظيف الموارد الطبيعية كإحدى أهم أدوات القوة الصلبة، يقوم الطرف الثالث بالتأثير في دفة الصراع الانفصالي وقد تتم بشكل عقابي حيث تستخدم الدول شبكات المياه كأسلحة من خلال تحويلها إلى أدوات وأهداف عسكرية أثناء العمليات العسكرية. أو من خلال التحكم في الموارد والبنى التحتية: الهيمنة والشرعية أو المهاجمة والاستيلاء على البنى التحتية أو قطع المياه والفيضانات المتعمدة والتحصين الدفاعي (كأداة عسكرية) أو ربما التعاون في مجال المياه في أوقات النزاع هو في حد ذاته شكل من أشكال التسليح [19].

ب. أدوات القوة الناعمة: قد تلجأ دول الطرف الثالث إلى توظيف قوتها الناعمة سواء لحل وتثبيط أو إثارة الصراع الانفصالي على حد سواء من خلال دعم الدولة الأم ومناهضة الحركة الانفصالية أو ربما دعم مساعي الانفصال وذلك على النحو التالي:

يقوم الطرف الثالث بتوظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية سواء في منع الانفصال من خلال تشجيع حضور الدولة الأم المنظمات الإقليمية والدولية وإطلاق مبادرات دبلوماسية لإضفاء الشرعية عن الدولة الأم ومنع الاعتراف بالكيان الانفصالي واتباع السبل القانونية أو ربما العكس قد يقوم بتوظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية لدعم الانفصال من خلال

القبول التدريجي للحركة أو من خلال الزيارات المتبادلة وعقد لقاءات رسمية وغير رسمية مع ممثلي الحركة [20].

يحاول الطرف الثالث استخدام الأداة الدبلوماسية التي تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها لشرح سياساتها إزاء القضايا القائمة [21] وفق منهج توافقي رضائي The Conciliatory Approach لجمع الدولة الأم والحركة التي تسعى للانفصال عنها ويساعدهم على الجلوس معًا والتوصل إلى اتفاق من خلال تحسين التواصل بينهما ومساعدتهما على تفسير القضايا التي تفرق بينهما واستكشاف السبل التي تساعد على وجود تسوية سلمية بين الطرفين مع الأخذ في الاعتبار الصراعات عميقة الجذور واستبدال المشاعر السلبية لدى أطراف الصراع بمفاهيم أخرى إيجابية فيتم تسوية النزاع بينهما ويتم ذلك على مستوى الزيارات الرسمية والتمثيل الدبلوماسي لكليهما لدى الآخر [22].

في حين نجد على الجانب الثقافي محاولة قيام المحركات الرمزية / الأيديولوجية التأثير على أفكار الآخرين ومحاولة تشكيل سلوكهم ووعيهم[23] ففي الصراع الانفصالي نجد أن دول الطرف الثالث تسعى للتأثير على سبيل المثال على الحركات الانفصالية فتغير في منظومة المناهج التعليمية للدولة الأم في المراحل الأساسية والعليا لتوظف القوة الناعمة في سياستها الخارجية لطرح قيم الولاء والانتماء والوحدة ورفض الفرقة وبالتالي تغير في أفكار ومعتقدات الجماعات الانفصالية التي تسعى للانفصال عن الدولة الأم.

ثالثًا: دراسة حالة للسياسة التركية إزاء النزعات الانفصالية لأكراد سوريا

إن القضية الكردية ليست وليدة الثورات العربية أو الثورة السورية بل تعود جذورها إلى العهدين العثماني والفارسي وازدادت تعقيدًا مع اتفاقيات تقسيم الأراضي العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الأولى إذ قسمت كردستان بين عدة دول أبرزها: تركيا إيران وسوريا والعراق[24].

قد شكلت الاحتجاجات ضد النظام السوري منذ عام 2011 فرصة سانحة لاستدعاء الأطراف الثالثة / العوامل الخارجية التي لم يكن لها ذات درجة التأثير على أكراد سوريا قبل

ذلك التوقيت[25] كذلك فقد سعى الأكراد إلى استغلال غياب الدولة السورية بعد عام 2011 من أجل ملء الفراغ في مناطق شمال وشرق سوريا وتحديدًا عقب انسحاب الجيش السوري من بلدات عدة شمال وشمال شرقي البلاد في يوليو 2012 فقد وجد الأكراد لديهم درجة من التمكين بعد معاناة من التهميش السياسي امتدت لأكثر من أربعة عقود وبعد الانسحاب المفاجئ للأجهزة الأمنية للدولة أقدم حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي المؤلف من نحو 16 حزبًا سياسيًا كرديًا على إبرام اتفاق سياسي ينص على تأسيس مجلس أعلى كردي مشترك كما أُنشئت أيضًا «قوات الدفاع الشعبي» من أجل تأمين المكاسب الكردية إلى جانب تعثر قدرة عمل المجلس الكردي الأعلى بفعل النفوذ غير المتكافئ للنفوذ بين حزب الاتحاد الديمقراطي المهيمن من جهة وبين المجلس الوطني الكردي الأضعف من جهة آخري وتمثيلهما غير المتساوي في المناطق الكردية الثلاث الرئيسية في شمال سوريا علاوة على الموارد المالية الهائلة التي يمتلكها حزب الاتحاد الديمقراطي والدعم الشعبي التقليدي الذي يحظى به في بعض المناطق الكردية وتشكيله المبكر لميليشيات مسلحة كل تلك المعطيات قد عززت من استعادة الحزب لمركزيته على الساحة الكردية بسوريا [26] .

وقد ملأ أكراد سوريا بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكري (وحدات حماية الشعب الكردية) هذا الفراغ ويرتبط كل من حزب الاتحاد ووحدات الحماية بحزب العمال الكردستاني وهي منظمة يسارية يقودها عبد الله أوجلان الذي قاتل الدولة التركية لعقود كثيرة [27]. بعد اجتياح واحتلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لأراضٍ في سوريا ذات غالبية كردية قفز أكراد سوريا إلى واجهة الجبهة المناهضة للتنظيم على أرض المعركة في الشرق الأوسط وقد ساهمت مواجهة القوات الكردية لداعش في نيلها شرعية دولية نتج عنها دعم عسكري أمريكي لهذه القوات ومن خلال هذا الدعم شهدت معركة كوباني (عين العرب) في شمال سوريا أولى هزائم داعش العسكرية المهمة وتحول انتصار القوات الكردية في المدينة في يناير 2015 إلى رمز للمقاومة لمختلف المجتمعات الكردية في المنطقة [28] .

وبطبيعة الحال نجد أن وضع الأكراد في سوريا بعد تصاعد الصراع في البلاد وبالتحديد عام 2013 حيث إنه مع اتساع رقعة الصراع بقيت المناطق ذات الأغلبية الكردية معزولة عنه نسبيًا ونظرًا لعدم قيامهم بأنشطة تلفت الأنظار فقد نجحوا في تجنب هجمات النظام لكن مع مرور الوقت بدأت تلك القوات تنسحب فاغتنمت المجموعات الكردية الفرصة لتحل محل القوات النظامية بما جعل الأكراد يحصلون بسهولة على مناطق نفوذ ويقومون بحماية تلك

المناطق بل وتقديم خدمات للأكراد بديلًا عن الدولة وبدأ تطلع الأكراد لتحقيق الحكم الذاتي واستثمار تناقضات الداخل والخارج في مواجهة تركيا التي ترى أن الحركة الكردية السورية هي فرع من حزب العمال الكردستاني التركي التي تحظره أنقرة [29].

تزامنًا مع ترؤس حزب العدالة والتنمية لتركيا عام 2002 حتى عام 2011 بعد اندلاع الاحتجاجات في سوريا حيث أصدر الرئيس بشار الأسد في إبريل من عام نفسه مرسومًا رئاسيًا قضى بمنح الجنسيّة السوريّة للمسجلين كأجانب في سجلات محافظة الحسكة وعليه تمّت تسوية أوضاع عشرات الآلاف من الأكراد السوريين حيث بدأ النظام السوري في تطويع العامل الإثني لخدمة مصالحه حيث بدأ يعرض على الأكراد القتال في صفوف الجيش السوري في مقابل إعطاء صلاحيات ومميزات للشعب الكردي متمثلة في زيادة عدد مقاعدهم في البرلمان وإعطائهم حكمًا ذاتيًا في الأقاليم التي يقطنها أغلبية من الأكراد [30] في حين كان عدد كبير من الأحزاب الكردية قد انخرط في تشكيل ما يعرف باسم «المجلس الوطني الكردي» الذي تأسس في عام 2011 وقد تشكل من أحزاب سياسية وشخصيات مستقلة فاعلة في الشأن العام الكردي حيث ضم عشرة أحزاب كردية 100 عضو + 152 شخصية مستقلة حيث يتكون من الأحزاب التالية: «الحزب الديمقراطي الكردستاني حزب يكيتي الكردي في سوريا حزب المساواة الكردي في سوريا الحزب الديمقراطي الوطني الكردي حيث دعا المجلس الوطني الكردي في برنامجه السياسي إلى الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية وب»الشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية كما يطالب بإلغاء السياسات والقوانين المطبّقة على أكراد سوريا بما في ذلك حظر استخدام اللغة الكردية وإنشاء المدارس الكردية وبالتعويض للمتضررين كما دعا أيضًا إلى تحقيق اللا مركزية السياسية في الحكم في سياق وحدة الأراضي السورية وعدم التمييز القومي والديني والطائفي ويقول «نعم لدولة وطنية علمانية وديمقراطية لكل السوريين» [31].

بنهاية عام 2012 بلغ عدد الأحزاب والفصائل الكردية 33 مكونًا ويكمن خلف هذا التبعثر الشديد في الخريطة السياسية الكردية في سوريا عوامل أهمها اختلاف الارتباطات الإقليمية للقوى المختلفة فالمجلس الوطني الكردي والاتحاد الوطني الكردي في سوريا مرتبطان بالاتحاد الوطني الكردستاني العراقي بينما الاتحاد الديمقراطي في سوريا متحالف مع حزب العمال الكردستاني التركي وحزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني وهي خلافات انعكست على التصور النهائي لشكل التعاطي مع القضية الكردية السورية [32].أتاح ارتباط المجلس الوطني بحكومة كردستان العراق توسيع علاقته الإقليمية والدولية فقد اجتمع أحمد داود أوغلو (عندما كان وزيرًا

للخارجية) بممثلي المجلس الوطني الكردي في أربيل في أغسطس 2012 برعاية حكومة إقليم كردستان وعومل المجلس الوطني الكردي -آنذاك- على أنه صوت أكراد سوريا.[33]

في عام 2013 تأسست «الإدارة الذاتية الديمقراطية» بداية في المناطق الكردية السورية واتسعت لتشمل مناطق من شمالي وشرقي سوريا أيضًا ومنذ الإعلان بدأت الإدارة الذاتية الديمقراطية في المقاطعة بإدارة المنطقة من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية واستطاعت الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها مقارنة مع المناطق السورية الأخرى التي تحولت إلى ساحات لإراقة الدماء نتيجة اعتماد طرفي الصراع على السلطة على القوة العسكرية[34].

وفي عام 2014 اعتمد حزب الاتحاد الديمقراطي بعد إعلانه الأحادي عن تأسيس الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا دستورًا جديدًا قائمًا على فلسفة كونفدرالية أوجلان الديمقراطية والتي سُمّيَت رسميًا ميثاق العقد الاجتماعي وتأثّرت بشكل أساسي بنظريات استقلال البلديات الذاتي التحرّري التي وضعها موراي بوكتشين. أصحبت الإدارة الذاتية النواة الحقيقية التي اعتمد عليها أبناء المناطق الكردية في سعيهم لبناء نظام الفيدرالية الديمقراطية في الشمال السوري الذي شُكل مجلسه التأسيسي في 2016 هذا النظام الذي أوضح من خلال أهدافه سعيه لإنشاء مناطق الإدارات الذاتية الديمقراطية التي تدير وتنظم نفسها وفقًا لمبادئ الإدارة الذاتية الديمقراطية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية والتعليمية والدفاعية والثقافية كما سيتم تحديد حدود هذه المناطق وحقوقها وصلاحياتها وفقًا لقوانين نظام الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا.

لقد سعى حزب الاتحاد الديمقراطي لاحقًا إلى إضفاء الشرعية على سيطرته العسكرية من خلال إقامة نظام إدارة ذاتية منفصل موازٍ لنظام الدولة السورية المطبق في المركزين الحسكة والقامشلي حيث بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية بإعادة تنظيم المناطق التي سيطرا عليها على طول الحدود السورية التركية فقسماها إلى ثلاثة كانتونات الأول يتعلق بمنطقة الحسكة وأطلقا عليه كانتون الجزيرة والثاني في شمال حلب بما في ذلك كوباني والمناطق المحيطة بها والثالث كانتون في عفرين في الزاوية الشمالية الغربية من محافظة حلب وقد وضعت هذه التقسيمات الفرعية المناطق الكردية غير المتواصلة جغرافيًا تحت سيطرة كيان سياسي موحد يهيمن عليه حزب الاتحاد الديمقراطي والقوات المرتبطة به استهدف تأسيس الكانتونات التقنين والشرعنة السياسية لما حصدته قوات حماية الشعب الكردية بالقوة

العسكرية وكما أن الأراضي التي سيطر عليها الحزب كانت تتغير وتتوسع حدث الأمر نفسه مع أجندته السياسية على الرغم من أن أهدافه الخاصة بتعزيز وشرعنة حكمه الذاتي كانت أبعد ما يكون عن التحقق فقد أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي أن هدفه هو إقامة هيكلية فيدرالية تدمج هذه الكانتونات وأطلق على هذه الهيكلية اسم النظام الاتحادي الديمقراطي لشمال سوريا [35]. وهذا ما يوضحه الشكل التالي ألا وهي إمكانية الدمج بين الكانتونات تحت مسمي روج آفا.

خريطة (2) الكرد في سوريا -3 كونتونات في روجافا 2014-2016

خريطة (3) الكرد في سوريا -الاتحاد الديمقراطي في الشمال السوري 2016-2017

Source: Gareth Stansfield and Mohammed Shareef (editors) " The Kurdish Question Revisited" Oxford University Press 2017.page 3

في ظل وجود التكتلين السابقين أخذت الأحزاب الخارجة عنهما تبحث عن إطار سياسي خاص بها تجمع فيه قواها وتعمل من خلاله لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وبعد مشاورات عديدة بين هذه الأحزاب عقد مؤتمر تأسيسي في 2016 نتج عنه الإعلان عن ميلاد "التحالف الوطني الكردي" الذي ضم كلًا من: (حزب الوحدة الديمقراطي الكردي – حزب اليسار الديمقراطي الكردي – حركة الإصلاح الكردي) قد اختار هذا التحالف أن يكون عبارة عن تجمع سياسي كردي غير منحاز إلى الطرفين الأساسيين هما "المجلس الوطني الكردي" و"الإدارة الذاتية" المتمثلة بـ"حزب الاتحاد الديمقراطي" وقد سعى هذا التحالف إلى الإقرار بالهوية القومية للشعب الكردي في سوريا وباقي المكونات وباللغة الكردية كلغة رسمية في دستور البلاد إضافة إلى منح المرأة كامل حقوقها وإتاحة الفرصة لها في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع وتفعيل دور المثقفين والمستقلين والرموز الاجتماعية والشخصيات الوطنية. [36]

رابعًا: موقف الدولة الأم من الحركة الانفصالية (معارضة السلطة المركزية)

يمكن تقسيم الفاعلين للقضية الكردية في الشمال السوري إلى أربعة مكونات رئيسية يأتي في المقدمة الفاعلون المحليون وهذا يشمل الجيش السوري النظامي والجيش السوري المعارض (الجيش السوري الحر) والأكراد وعددًا من المليشيات الشعبية ويلعب الفاعل الإقليمي دورًا رئيسيًا في هذه الأزمة حيث إن الدور التركي له تأثير كبير في تطور القضية الكردية في سوريا إلى جانب الدور الإيراني أما على مستوى الفاعلين الدوليين فنجد أن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا لهما دور محوري في إدارة القضية الكردية في الشمال السوري ونظرًا لطبيعة الفصل سيتم التركيز على الدور التركي بقدر من التفصيل[37].

وفي عام 2011 ، اندلعت حركة الاحتجاجات السورية كان الشباب الأكراد في مدينة عامودا شمال سوريا قد خرجوا في مظاهرات حاشدة يطالبون بالحرية والديمقراطية مما دفع الرئيس بشار الأسد لتغيير نمط التعامل مع الملف الكردي ليتجه نحو التقارب وذلك بالإعلان على أنه سيعترف ببعض الحقوق التي طالب بها الأكراد والسماح لهم بالتسجيل كمواطنين والحصول على بطاقات هوية وهي الحقوق التي حُرموا منها منذ عام 1962.

وقد سمح النظام السوري لكوادر حزب العمال الكردستاني بالعودة إلى سوريا بعد مرور شهرين فقط من اندلاع الاحتجاجات الشعبية في البلاد وفي منتصف عام 2012 قام بتوقيع اتفاق مع حزب الاتحاد الديمقراطي يقضي بتقاسم عائدات النفط وتأمين الحماية المشتركة لحقول رميلان الاستراتيجية كما لم يتوانَ النظام السوري عن تقديم الدعم العسكري لوحدات حماية الشعب خلال محاولة فصائل المعارضة السيطرة على مدينة رأس العين نهاية عام 2012 لحين استعادة السيطرة عليها منتصف عام 2013 وقد شهد شهر تموز/ يوليو من العام نفسه قيام النظام السوري بتسليم محافظة الحسكة لحزب الاتحاد الديمقراطي من شئون خدمية وأمنية وعسكرية واقتصادية باستثناء إبقائه على مربع أمني يشمل ثكنة وبعض الأحياء.[38] كما لم يبدِ النظام السوري أي موقف معارض لإعلان حزب الاتحاد الديمقراطي تشكيل الإدارة الذاتية مطلع عام 2014 بل ساهمت سياساته في تمكينها لكن سرعان ما بدأت علاقة النظام السوري بحزب الاتحاد الديمقراطي تسوء بعد انضمام وحدات حماية الشعب

لمهمة محاربة تنظيم داعش تحت مظلّة التحالف الدولي ذلك بعد أن تولّد شعور لديه بفقدان السيطرة والتأثير على الحزب الذي بدأ يوسّع من شبكة علاقاته سعيًا لتحقيق مصالحه.[39]

أثار إعلان الأكراد في 17 مارس 2016 إقامة نظام فيدرالي في المناطق الخاضعة لسيطرتهم بشمال البلاد (منطقة روج آفا) ردود فعل كبيرة حيث رفض هذه الخطوة النظام السوري والمعارضة في سوريا بشقيها السياسي والعسكري واعتبرته محاولة لتقسيم وانفصال البلاد وأيضًا دول إقليمية وفي مقدمتها تركيا وقوى دولية وعلى رأسها الولايات المتحدة وذلك نظرًا للتداعيات المتوقعة للإعلان الكردي ليس فقط في الداخل السوري على اعتبار أن الفيدرالية قد تكون بداية لتقسيم البلاد ولكن أيضًا في باقي دول الإقليم التي توجد بها طوائف كردية حيث تم اتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية لترسيخ الإعلان عن الفيدرالية تتمثل في تشكيل مجلس تأسيسي للنظام الفيدرالي من 31 شخصًا وانتخاب رئيسين مشتركين له هما: هدية يوسف (شخصية كردية) ومنصور السلومي (شخصية عربية) لتكون مهمة هذا المجلس وضع أُسس الفيدرالية في الشمال السوري خلال ستة أشهر وتحديد الحدود الجغرافية لهذا الإقليم التي تشمل مقاطعات عين العرب (كوباني) في ريف حلب الشمالي وعفرين في ريف حلب الشمالي الغربي والجزيرة في الحسكة وتل أبيض في الرقة بالإضافة إلى المناطق التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية» خصوصًا في محافظتي الحسكة وحلب.[40]

سادسًا: أدوات وآليات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الانفصالية في سوريا

تثير دراسة الصراعات الانفصالية الجدل حول أدوات وآليات واستراتيجيات موقف تركيا من معارضة النزعات الانفصالية في الشمال السوري ومن أهم الأدوات المستخدمة:

أ. أدوات القوة الصلبة:

على المستوى العسكري خاصة فيما يتعلق بالدعم اللوجستي والقواعد العسكرية توجهت القيادة التركية منذ مرحلة مبكرة إلى دعم وتسليح وتنظيم قوات الجيش السوري الذي يشمل بداخله أيضًا العديد من التنظيمات التي تتبع تركيا مثل: كتلة الجيش مراد بريف حلب الشمالي ولواء المعتصم ولواء السلطان عثمان وفوج المصطفى والفرقة 23 ولواء سليمان شاه ولواء المغاوير

ولـواء صقور الشـمال وجيش الأحفـاد والفرقة 9 إضافـة إلى علاقات تركيا العضوية مـع تنظيم أحرار الشـام الإخـواني. ويبـدو في هذا السـياق أن نمط الأسـماء العثمانية التي يحملها العديد من المليشـيات يعكـس جزءًا مـن المشـروع التركـي في سـوريا[41]. وقـد كشـف التدخـل التركـي المـدى الـذي يمكـن أن تبلغـه أنقـرة في مسـعاها للجـم الطموحـات الكرديـة في المنطقـة فقـد أقامـت تركيـا الكثيـر مـن مراكـز التدريـب العسـكري في سـوريا وبلغـت في مناطق درع الفـرات نحو 30 مركزًا ومراقبة عسـكرية من أجل إحـكام السـيطرة علـى هـذه المناطـق إلى جانـب تمركز قـوات الجيـش التركـي في مدينـة عفريـن وعدد مـن البلـدات السـورية من أجـل إدارة شـئون الفصائل المسـلحة التابعة لتركيـا. فعلى سـبيل المثال تم تدشـين معسـكر في منطقة جبل مرمى الحجر غـرب مدينة جرابلس من أجـل أن تكون قاعـدة دعم في أثنـاء التوسـع في عمليات تركيـا العسـكرية في مناطق الجـوار[42].

وفيمـا يتعلـق بالمقاربـة التركيـة حيـال العمليـات العسـكرية بالمشـاركة بشـكل مباشـر في العمليـات الحربيـة داخـل الأراضي السـورية لإنهـاء التهديـد الأمـني الـذي يجابـه الدولـة التركيـة ذاتهـا نظـرًا لتحـول تصـور الأكـراد لمناطـق سـيطرتهم خـلال السـنوات الأخيـرة مـن الحديـث عـن روج آفا غرب كردسـتان إلى فيدرالية الشـمال وصـولًا إلى الإدارة الذاتيـة ضمن وحدة سـوريا لذلك الأداة العسـكرية الـتي تقوم أنقـرة بتوظيفهـا بكثافة في مواجهة الأكراد في سـوريا تهدف بالأسـاس لمنـع إقامـة حكـم ذاتي كـردي على الحـدود التركيـة جنبًـا إلى جنب مـع السـعي التركـي الحثيث نحو وكلائهـا المحليـين علـى السـاحة السـورية علـى غـرار الجيـش السـوري الحـر بالتـوازي مـع العمـل علـى إحيـاء المواجهـة الكرديـة مـع تنظيم داعـش والجماعـات الإرهابيـة في سـوريا من أجـل إنهاك الأكـراد وإفشـال مخططاتهـم لتحقيـق الحكـم الـذاتي[43].

تسـعى تركيـا لتغيـير التركيبـة البشـرية والهوياتيـة في مناطـق الحـدود وأن يسـتمر نفـوذ التنظيمـات المؤيـدة لهـا فالمتابـع لنمـط السياسـة الخارجيـة التركيـة تجـاه القضيـة الكرديـة في الشـمال السـوري يجـد أنـه علـى مـدى السـنوات الخمـس الأخيـرة (2016–2020) شـنت تركيـا العديـد مـن العمليات العسـكرية داخـل أراضي الدولـة السـورية بمعـدل عملية واحـدة كل عامين فكانـت الأولى درع الفـرات في عـام 2016 الـتي غـزت فيهـا الدبابات التركيـة الأراضي السـورية لأول مـرة منـذ عـام 2011 والثانيـة غصـن الزيتـون في عـام 2018 والـتي هدفـت إلى إنهـاء وجـود القـوات الكرديـة في مناطـق الحـدود بـين البلديـن والـتي انتهـت باحتـلال تركيـا عـددًا مـن المدن في الشـمال السـوري والثالثـة نبـع السـلام في 2019 والرابعـة في مـارس 2020 درع الربيـع الـتي هدفـت إلى وقـف تقـدم الجيـش السـوري في محافظـة إدلـب.[44]

على المستوى الاقتصادي تعتمد اقتصاديات مناطق النفوذ التركي على موردين أساسيين: المعابر الحدودية والتجارة من جهة والزراعة من جهة أخرى. ومنذ 2020 اعتمدت مناطق الشمال السوري الليرة التركية لتخفيف تكاليف المعيشة في ظل استمرار انهيار الليرة السورية حيث باتت العملة السائدة في شمال سوريا هي الليرة التركية وليست الليرة السورية وقد ألقى انخفاض قيمة الليرة التركية إلى مستويات قياسية بظلاله على الشمال السوري كما قامت السلطات التركية بتحويل أي مبلغ يدخل إلى مناطق ريف حلب من الدولار إلى الليرة التركية كما أنها تصرف رواتب المقاتلين التابعين للجيش الحر الذين تدعمهم تركيا في ريف حلب وإدلب بالليرة التركية[45]. ولكن يظل التساؤل الذي يؤرق الباحثة: كيف استخدمت تركيا الأداة الاقتصادية بأشكال تدعم/ تعارض بشكل مباشر أو غير مباشر النزعات الانفصالية في سوريا سواء لدى الأكراد أو الجماعات الأخرى؟.

وعليه سيتم الإشارة إلى المقومات الاقتصادية التي يمتلكها أكراد سوريا حيث تعتبر مناطقهم أراضي غنية بمختلف الموارد وخصوصًا النفط ويسيطر الأكراد على بعضٍ من أهم حقول النفط في سوريا وأكثرها غزارة منها حقول الرميلان والسويدية وكراتشوك وحمزة ومعشوق وليلاك وعليان. وكانت هذه الحقول قبل اندلاع الثورة السورية تنتج أكثر من 16٪ من نفط سوريا لكن في الوقت ذاته يعتبر الاقتصاد من زاوية أخرى عامل ضعف للإقليم الكردي في حال قيامه فعلى الرغم من غنى المناطق الكردية فإنها تعتبر مناطق معزولة لا تمتلك منفذًا بحريًا ولا أي طريق للاستيراد أو التصدير وبالتالي يرتبط مدى قابلية الكيان الكردي للحياة اقتصاديًا بعلاقته مع الدول المجاورة وفي ظل حصارٍ قد تفرضه تركيا شمالًا وعملياتها العسكرية جنوبًا مع بعض الفصائل أو مع تنظيم داعش قد يبقى كردستان العراق المنفذ الوحيد وهذا المنفذ يتأثر أيضًا بطبيعة القوة الكردية المسيطرة على السلطة في الإقليم السوري مما سيجعل الإقليم الكردي يعيش حالة تبعية اقتصادية[46].

وعليه يتضح سيطرة تركيا على منافذ التجارة الخارجية لسوريا وتركيزها في مناطق خارج سيطرة الأكراد؛ حيث تُعتَبر مدينة حلب المركز الاقتصادي الأساسي في شمال سوريا وذلك بسبب دورها التاريخي في التجارة الإقليمية وتَركُّز الثروات وكثرة الحرفيين والصناعيين فيها نتيجة ذلك وتوجّه معظم الإنتاج الخام في شمال سوريا إلى المنظومة الصناعية الحلبية حيث تتمثل أهم أصول شمال حلب الاستراتيجية في أربعة معابر حدودية مع تركيا حيث يتيح اتصال المنطقة بتركيا شراء مختلف البضائع والمواد الخام اللازمة للإنتاج كما تغذي تركيا

المنطقة بالكهرباء عبر شركتَين من القطاع الخاص ولكن لم يحدث استثمار في بناء قدرة على توليد الكهرباء محليًا تشتري منطقة شمال حلب الوقود من الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا ومن السوق الدولية عبر تركيا.[47]

حاصل القول رغم سعي تركيا لحصار وعزل الأكراد اقتصاديًا فإن سياسات تركيا في ربط مناطق الشمال السوري باقتصادها وبشكل منفصل عن الحكومة السورية قد يكون من شأنها تعزيز النزعات الانفصالية في سوريا عامة وتيسير نزعات الاستحواذ أو السيطرة التركية على أراضٍ شمال سوريا.

على مستوى توظيف الموارد الطبيعية (الأداة المائية) في السياسة الخارجية التركية في سوريا: نجد أن المتغير الهيدروليكي قد تم تضمينه كسلاح للنضال الكردي لنهر الفرات في سوريا ونجد الدولة التركية قد سعت إلى نشر سلطتها الناعمة والصلبة على الأكراد إلى جانب ترسيخ الهيمنة المائية على الدول المشاطئة لنهر الفرات (سوريا). وقد استجابت الحركة الكردية المعارضة بوضع تدابير مكافحة الهيمنة الخاصة بها مما أدى إلى ظهور نوع مختلف من مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار وهم الفاعلون غير الحكوميين كتنظيم داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي جنبًا إلى جنب مع الدولة السورية وتركيا [48]. حيث أفصح الجانب التركي عن نواياه إزاء مسألة المياه حينما صرح وزير الدولة التركي بأن سوريا والعراق عليهما أن يدفعا ثمن مياه نهر الفرات المتدفقة عبر أراضيهما حيث دفعت تركيا مليون دولار إلى الدولة البلغارية مقابل استخدامها مياه نهر ماريش البلغاري المنبع وأكد الرئيس سليمان ديميريل في أبريل 1996أن تركيا دولة المنبع لها الحق في التحكم بأي قطرة مياه في أراضيها [49].

وفي ذلك السياق قد مهّد صراع ما بعد عام 2011 في سوريا الطريق لدور جديد للجهات الفاعلة غير الحكومية المتنافسة مثل حزب الاتحاد الديمقراطي وداعش حيث شكلت ثلاثة أحداث رئيسية إطارًا لعسكرة الموارد المائية أثناء الحرب. **أولًا:** الإعلان من جانب واحد عن منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في غرب كردستان في شمال وشمال شرق سوريا في عام 2013 (روجافا). **ثانيًا:** إعلان داعش العلني عن تنظيم «الدولة الإسلامية» في 29 يونيو 2014 مصحوبًا بإطلاق حملات واسعة لاحتلال مساحات شاسعة من البنى التحتية للأراضي والمياه. ثالثًا: استيلاء داعش على سدي تشرين والطبقة في سوريا في عامي 2012و2013

واستعادتها قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة والتي يهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي في عام 2017 [50].

ب. أدوات القوة الناعمة:

على المستوى السياسي والدبلوماسي عند تتبع كيفية توظيف تركيا للأداة السياسية والدبلوماسية يلاحظ تعدد في مستوى تحليل الأدوات السياسية والدبلوماسية. فعلى سبيل المثال مستوى التعامل التركي مع الحركات الكردية السورية ضمن قوى المعارضة ومستوى تعامل تركيا مع الدولة الأم (النظام السوري) فيما يتعلق بالقضية الكردية سواء قبل 2011 في فترات تحسن العلاقات التركية السورية أو في مرحلة ما بعد 2012 خاصة عدم وجود تواصل مباشر وأنه تم من خلال روسيا/وإيران وأخيرًا مستوى التعامل الدبلوماسي مع الأطراف الثالثة الأخرى المتدخلة في سوريا ويتضمن ذلك الإشارة الواردة إلى روسيا وإيران وكذلك الحركات الدبلوماسية التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتواجد تحركات دبلوماسية تركية إزاء تحرك بعض الدول العربية أو الأوروبية نحو التواصل مع أكراد سوريا ونتيجة لهذا التعدد سوف تركز الباحثة بشكل أساسي على مستوى مفاوضات تركيا مع روسيا.

حيث بذلت الدولة التركية وساطات عديدة لإصلاح العلاقات مع روسيا فيما يخص الملف الكردي حيث تمثلت زيارة الرئيس التركي طيب رجب أردوغان لنظيره بوتين الرئيس الروسي في مدينة سان بطرسبرغ 9 أغسطس 2016 مصطحبًا معه عددًا من القادة الأمنيين والعسكريين للتباحث مع نظرائهم الروس حول سبل التعاون الميداني في الملف السوري (الملف الكردي) وتم الاتفاق على إنشاء غرفة عسكرية مشتركة للتنسيق في الشأن السوري وتفعيل دور المجلس المشترك في منع قوات سوريا الديمقراطية من التقدم نحو الحدود السورية – التركية وأن يتاح للقوات التركية مجال التوغل في الحدود السورية كما تضمنت المباحثات الأمنية كذلك قيام الفريق التركي بعرض فكرة إدماج فصائل المعارضة شمال البلاد في تشكيل موحد وتدشين عملية سياسية بإشراف روسي تركي مشترك وذلك مقابل الحصول على ضمانات روسية تخص الملف الكردي والحدودي كما تضمنت المباحثات بين الجانبين سبل تعزيز التعاون الاقتصادي واستئناف العلاقات التجارية مقابل «تنسيق أكبر» لإعادة الهدوء وتثبيت آليات وقف إطلاق النار داخل سوريا [51].

ويمكن القول إن إنشاء مناطق تخفيف التوتر في سوريا قد بدأت فعليًا اعتبارا من عام 2017 كمرحلة ثالثة من مراحل الاستراتيجية الروسية فالمرحلة الأولى كانت التدخل العسكري المباشر عام 2015 والمرحلة الثانية هي سلسلة مفاوضات سوتشي وجنيف وأستانة للتسوية السياسية التي بدأت على التوازي مع إنشاء مناطق تخفيف التوتر والتي تم الاتفاق عليها في قمة سوتشي مايو 2017 التي تشمل الغوطة الشرقية في ريف دمشق التي يتواجد فيها مقاتلو جبهة النصرة وتنظيمات أخرى تضمنها روسيا وتديرها بالاشتراك مع الحكومة السورية. ومنطقة حمص وريفها الشمالي وتضمنها روسيا أيضًا. والأهم إدلب وتضم مناطق من محافظات اللاذقية وحماة وحلب. وتوجد أيضًا منطقة رابعة في جنوب سوريا وتضم درعا والسويداء والقنيطرة وتتولى روسيا إدارتها بتفاهم مع الأردن وإسرائيل[52].

أولت تركيا جهدًا دبلوماسيًا كبيرًا مع الدول الفاعلة في سوريا لتقويض وإنهاء المشروع الكردي في سوريا حيث شكّلت المباحثات الثنائية مع الولايات المتّحدة من طرف آخر كما لم تتوانَ تركيا عن استخدام الأدوات السياسية أيضًا إلى جانب القوّة العسكرية وتجلى ذلك في توقيع خارطة الطريق مع واشنطن منتصف عام 2018 وتشكيل مركز العمليات المشتركة في أورفا في أغسطس 2019 من أجل تطبيق المنطقة الآمنة في سوريا.[53]

على مستوى توظيف المكوّن الثقافي في السياسة الخارجية التركية في الشمال السوري لم تسيطر تركيا على شمالي سوريا عسكريًا فحسب بل طال ذلك شتى مجالات الحياة ولا سيما التعليم بشقيه المدرسي والجامعي لتثبت ممارساتها أن الوجود العسكري كان تمهيدًا لتأسيس احتلال دائم لهذه الأراضي وكانت أحدث خطوة في مجال تتريك التعليم في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية هي افتتاح مدرسة الوالي «أحمد تورغاي إمام غيلار» حيث لا يعبر اسم المدرسة ولا العلم المرفوع فوقها عن ثقافة سوريا التي تنتمي إليها بل هي دليل آخر على سيطرة تركية حيث افتتحت المدرسة في مدينة جرابلس السورية على الحدود مع تركيا التي سيطرت عليها عسكريًا عام 2016 فيما عُرف بعملية «درع الفرات».[54]

كما سعت وزارة الشئون الدينية التي تعد أحد أذرع تركيا في تنفيذ سياسات التتريك بالمناطق التي سيطر عليها الجيش التركي لتوسيع نشاطاتها عبر جمعيات ومدارس خاصة منها جمعية «شباب الهدى» التي تُروج لأفكار العثمانية الجديدة تحت مسمى (حملة التنوير والإرشاد لتصحيح معتقدات الأهالي وأفكارهم) وتحويل العديد من صالات ورشات الخياطة السابقة في عفرين إلى

جوامع أو مقرات دينية [55]. شملت السيطرة التركية على شمال سوريا عملية «تتريك» تضمنت تغيير الكتب المدرسية وتدريس بعض المواد باللغة التركية وإنشاء مدارس تقوم بالتدريس باللغة التركية فقط. وتُديرُ وزارة الصحة التركية المُستشفيات في هذه المُدن وترفع على مبانيها العلم التركي وليس السوري. وتغيير لافتات الطرق والميادين والمؤسسات العامة وأسماء الشوارع التي باتت تحمل أسماء تركية أو إضافة اللغة التركية إلى جوار اللغة العربية.

فعلى سبيل المثال في مدينة أعزاز التي تقع شمال غرب مدينة حلب كُتب على جدار مبنى المجلس المحلي للمدينة الذي عينته السُلطات التركية عبارة «التآخي ليس له حدود» باللغتين العربية والتركية وظهر إلى جانبها علم الجمهورية التركية وراية المعارضة السورية. وأطلق المجلس اسم «الأمة العثمانية» على الحديقة العامة في المدينة بعد ترميمها ووافق على رسم العلم التركي على المُستديرة في أكبر ميدان بمدينة أعزاز كما يتعامل مكتب البريد في المدينة باستخدام الليرة التركية فقط. وفي مدينة جرابلس تم تعليق صورة أردوغان على جدار مستشفاها الرئيسي.[56]

سابعًا: تقييم التدخل التركي في الحالة السورية

شهد التدخل التركي في الحالة السورية اتساقًا لأنه من اللحظة الأولى كان تدخلًا عسكريًا مباشرًا ليمنع الحركات الكردية في الشمال السوري من تأسيس دولة قائمة بذاتها والحيلولة دون إقامة نظام فيدرالي في المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد بشمال البلاد (مناطق روج آفا) لأن ذلك سينعكس بشكل مباشر على الأكراد في دول الإقليم وسيعطي زخمًا متصاعدًا لمشروع الأكراد في تركيا كما تعددت أدوات التدخل التركي في بعض الأحيان إلا أنها استخدمت القوة العسكرية بشكل مباشر وإن كان ذلك له دلالاته الواضحة في التغيير الجذري للسياسة الخارجية التركية فبعد أن كانت تسعى لتصفير المشاكل أخذت تتبع سياسة التصعيد مع دول الجوار كما أنها لجأت لاستعمال أدوات القوى الناعمة كالأداة الثقافية والحوار الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات سواء مع الجانب الأمريكي أو الروسي كما سبقت الإشارة سابقًا كما قامت تركيا بتوظيف الأداة المائية كسلاح في شرعنة تواجدها حيث ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها التوسعية.

كما عكست تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تركيا توجهات حزب العدالة والتنمية ولعب دورًا إقليميًا جديدًا بدعم دولي وذلك لتطابق الرؤى والأهداف حيث عملت تركيا على نحو ممنهج على مشروع تتعدي خطورته الهيمنة العسكرية التركية من أجل تتريك مناطق الجوار لا سيما في شمال سوريا من خلال التوظيف السياسي لورقة «العائدين» / اللاجئين السوريين حيث توظف تركيا فصائل تتبع أجندتها بدوافع إثنية وتاريخية كما حصل مع تهجير سكان حي الوعر الحمصي إلى مناطق ما يسمى (درع الفرات) وقامت بتوطينهم في القري والبلدان العربية.

كما لم يشهد الخطاب التركي أيضًا اتساقًا مع الأسباب الفعلية للتدخل فالأسباب المعلنة للتدخل دائمًا ما كانت بهدف ملاحقة وحدات حماية الشعب الكردية YPG المدعومة دوليًا والحليف الأبرز للولايات المتحدة في الحرب السورية وهي الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي تصفه تركيا "إرهابيًا" وتعتبره امتدادا لحزب العمال الكردستاني [57] بينما يتمثل الهدف الحقيقي في رغبة تركيا في إعادة ترتيب المناطق الحدودية مع سوريا.

وفيما يتعلق بتأثيرات نمط التدخل التركي على المصالح التركية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية؛ تدفع أنقرة العديد من الأهداف لاستكمال أهدافها التوسعية من خلال إطالة أمد الصراع الانفصالي تحقيقًا لمصالح الدولة التركية حيث تمثل السياسة التركية الخارجية انعكاسًا واضحًا لمحصلة من التفاعلات والسياسات الداخلية تجاه الأكراد؛ حيث تتبع تركيا استراتيجية من شأنها مقاومة وتطويق الأكراد في الداخل والخارج كما تشكل الدوافع المحلية أحد محركات السياسة الخارجية التركية والتي غدت تتأثر بتحالف حزب العدالة والتنمية الحاكم مع التيارات القومية يمكن القول إن الأسباب الداخلية التي دفعت تركيا نحو التصعيد في السياسة الخارجية تتمثل في معالجة القضية الكردية عن المسار السلمي في الداخل وبالتالي ينعكس ذلك على سياساتها الخارجية تقلص دور المؤسسة العسكرية بعد انقلاب 2016 التوجه العثماني الجديد لحزب العدالة والتنمية هذا بالإضافة إلى أن سياق عملية «غصن الزيتون» يتعلق بالداخل التركي مثلما يرتبط بتحولات سياسات تركيا الخارجية ذلك أن ثمة أزمة يخلقها النظام التركي قبل كل استحقاق انتخابي كي يحشد الجماهير ويشحذ الهمم لدعم سياساته الخارجية فيما أهدافه تنصب على الساحة المحلية.[58]

المراجع

1. لمزيد من التفاصيل: CHRISTOPHER HEATH WELLMAN A Theory of Secession The Case for Political Self-Determination Washington University in St. Louis Cambridge New York Melbourne Madrid Cape Town Singapore Published in the United States of America by Cambridge University Press New York p.p 34-46 Available on: www.cambridge.org/9780521849159. Cass R. Sunstein" Constitutionalism and Secession " University of Chicago Law School Chicago Unbound Journal Articles Faculty Scholarship 1991
2. James Ker-Lindsay" Secession and Recognition in Foreign Policy " Oxford Research Encyclopedia of Politics May 2017
3. David S. Siroky " Secession and Survival: Nations States and Violent Conflict " PhD dissertation in the Department of Political Science in the Graduate School of Duke University 2009. page 19.
4. Yaniv Voller" FROM REBELLION TO DE FACTO STATEHOOD: INTERNATIONAL AND TRANSNATIONAL SOURCES OF THE TRANSFORMATION OF THE KURDISH NATIONAL LIBERATION MOVEMENT IN IRAQ INTO THE KURDISTAN REGIONAL GOVERNMENT " PHD dissertation the Department of International Relations of the London School of Economics for the degree of Doctor of Philosophy London June 2012 page 1-29.
5. رغدة محمود أحمد حسنين دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات: دراسة حالة: الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان1989 2005-م رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2008 ص 8.
6. Nelson Elizabeth A. "Power and Proximity: The Politics of State Secession" (2016). CUNY Academic Works. page 1-3 Available on: https://academicworks.cuny.edu/gc_etds/1396?utm_source=academicworks.cuny.edu%2Fgc_etds%2F1396&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages
7. David S. Siroky " Secession and Survival: Nations States and Violent Conflict " Op.cit p.29.
8. Ibid page33.
9. Ibid page40.
10. David S. Siroky" Secession and Survival: Nations States and Violent Conflict " PhD dissertation in the Department of Political Science in the Graduate School of Duke University 2009 Op.cit. page 54.
11. Margaret Moore" The Moral Value of Collective Self-determination and the Ethics of Secession " UC Berkeley Kadish Workshop in Law Philosophy and Political Theory. March 1 2019 page 23.
12. Martin Riegl & Bohumil Doboš"Unrecognized States and Secession in the 21st Century" Springer Institute of Political Studies Charles University page 11.
13. Martin Riegl & Bohumil Doboš"Unrecognized States and Secession in the 21st Century" Op.cit. page 14.
14. الوحدوية هي كلمة أصلها إيطالي من الكلمة irredento وتعنى غير مرتجع وهي تشير لموقف الدولة عندما تدعو لضم أراضي تديرها دولة أخرى على أساس العرق أو حيازة تاريخية مشتركة في السابق سواء أكانت هذه الحيازة فعلية أو مزعومة. وبسبب نقل معظم الحدود وإعادة رسمها مع مرور الوقت يمكن لدول كثيرة من الناحية النظرية المطالبة باسترجاع أراضي خاضعة لسيطرة جيرانهم.
15. JOSEPH S. NYE Jr "The FUTURE of POWER " Available on:https://www.academia.edu/23946693/THE_FUTURE_OF_POWER
16. عبد السالم جحيش وسليمان أبكر محمد « دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003 - 2014» المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية متاح على الرابط التالي:https://democraticac.de/wp-content/uploads/2018/03/ -88%D8%B1%D8%AF%D9%
17. نورهان الشيخ «نظرية العلاقات الدولية « جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2016 ص222.
18. Eckart Woertz" ECONOMIC ASPECTS OF COUNTER-SECESSION STRATEGIES " In: Secession and Counter-secession An International Relations Perspective Diego Muro and Eckart Woertz (Eds.) Barcelona January 2018 page 99.
19. MARWA DAOUDY " Water weaponization in the Syrian conflict: strategies of domination and cooperation" International Affairs 96: 5 2020 Published by Oxford University Press on behalf of The Royal Institute of International Affairs. Page1366

20. James Ker-Lindsay. January 2018. THE FOUR PILLARS OF A COUNTER-SECESSION FOREIGN POLICY: LESSONS FROM CYPRUS. In: Secession and Counter-secession An International Relations Perspective edited by Diego Muro and Eckart Woertz Barcelona page 85.

21. محمد السيد سليم، " تحليل السياسة الخارجية"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، 1998)، ص 91.

22. Vayrynen R."New Directions in Conflict Theory: Conflict Resolution and Conflict Transformation" London: Sage Publications pp 7.

23. محمد السيد سليم « تحليل السياسة الخارجية» مرجع سبق ذكره ص 93.

24. فريق باحثين مسألة أكراد سوريا (الواقع - تاريخ - أسطرة) بيروت مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية الطبعة الأولى يناير 2013 ص: 13.

25. Ghadi Sary Kurdish Self-governance in Syria: Survival and Ambition the royal institute for international affairs Middle East and North Africa Programme September 2016 p.7.

26. Jordi Tejel Syria's Kurds: Troubled Past Uncertain Future Carnegie Middle East Center 16 October 2012 available at: syria-s-kurds-troubled-past-uncertain-future-pub-49703 Accessed on: 16/16/10/https://carnegie-mec.org/2012 January 2021.

27. خضر خضور « كيف تعيق المشاغل الأمنية الإقليمية الحوكمة في شمال شرق سورية» مركز كارنيغي للشرق الأوسط مارس 2017 ص 9 متاح على الرابط التالي: http://www.CarnegieEndowment.org

28. المرجع السابق ص 3.

29. International Crisis Group Syria's Kurds: a struggle within a struggle Middle East Report N. 136 22 January 2013.

30. Frederic C. Hof Senior Fellow Rafik Haririand others Sectarian Violence in Syria's Civil War: Causes Consequences and Recommendations for Mitigation. 2013.The Center for the Prevention of Genocide United States Holocaust Memorial Museum. Available on.: https://www.ushmm.org/m/pdfs/20130325-syria-report. pdf .

31. المجلس الوطني الكردي في سورية مركز مالكوم كير للشرق الأوسط متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48504 تاريخ الدخول: 15 / 10 / 2021.

32. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران) حال الأمة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي .... مخاطر داهمة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت أغسطس 2013 ص ص 203-204.

33. المرجع السابق ذكره

34. ---------- محاولات تشكيل مظلة سياسية جديدة في شرق الفرات الدوافع والتحديات مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 4 مارس 2021 متاح على الرابط: http://www.omrandirasat.org/%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B7- تاريخ الدخول 25/10/2021.

35. خضر خضور « كيف تعيق المشاغل الأمنية الإقليمية الحوكمة في شمال شرق سورية» مرجع سبق ذكره ص 19.

36. المرجع السابق ذكره

37. Hugo Slim and Lorenzo Trombetta Syria Crisis Common Context Analysis. Inter-Agency Humanitarian Evaluations Steering Group. 2014 Available on: https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/Syria%20 Crisis%20Common%20Context%20Analysis_June%202014.pdf

38. nternayiona Crisis Group working of prevent conflict worldwide TURKEY: THE PKK and A Kurdish Settlement. Europe Report N°219. 2017. P7

39. غادي صاري الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 2016) ص7.

40. رنا خلف حكم روجافا طبقات من الشرعية في سوريا تقرير عن الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 2016 تاريخ الدخول: 2/1/2022. متاح على الرابط التالي: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2016-12--governing-rojava-khalaf-08-arabic.pdf

41. محمد عبد القادر خليل « العثمانية القديمة .....سياسات تركيا حيال سوريا والعراق « السياسة الدولية العدد 219 يناير 2020 المجلد 55 ص 156.

42. المرجع السابق ص 159.

43. محمد عبد القادر صراع الجغرافيا: حرب تركيا الثالثة في الميدان السوري مجلة شئون تركية العدد 12 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية يناير 2020 ص ص 60-69.

44. Mira A. Abdel Hameed Mohamed Mohamed HUSSEIN Turkish Foreign Policy towards Syria since 2002 Published by Canadian Center of Science and Education Vol. 14 No. 2; 2018 Pg:10

45. خالد التركاوى اعتماد الليرة التركية في الشمال السوري المسار والأسباب والاثر مركز جسور للدراسات 2020 ص: 15.

46. David Butter Syria's Economy Picking up the Pieces Middle East and North Africa Programme June 2015 Page 12.

47. سنان حتاحت تعافي الاقتصاد المحلي في شمال حلب: الواقع والتحديات تقرير مشروع بحثي 27 نيسان 2021 مركز روبرت شومان للدراسات العليا في الجامعة الأوربية في فلورنسا ص2 متاح على الرابط التالي: https://medirections.com/images/dox/The.Recovery.of.the.Local.Economy.in.Northern.Aleppo.Reality.and.Challenges.pdf

48. Gilberto Conde" Water and counter-hegemony: Kurdish struggle in the Tigris and Euphrates in Turkey" Revista de Paz y Conflictos Vol. 9 Nº 2 2016 pp. 43

49. محمود سالم السامرائي " المساومة في السياسة الخارجية التركية " المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 13 2007 ص 77

50. MARWA DAOUDY " Water weaponization in the Syrian conflict: strategies of domination and cooperation" International Affairs 96: 5 2020 Published by Oxford University Press on behalf of The Royal Institute of International Affairs. Page1366.

51. حسين مصطفى احمد المسألة الكردية في الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية العدد 223 ص: 40.

52. المرجع السابق ذكره

53. أحمد سليمان سالم الرحاحلة « الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط " مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط 2019 ص: 85.

54. أحمد سليمان سالم الرحاحلة « الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط " مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط 2019 ص: 103.

55. على الدين هلال ما هي أهداف تركيا الحقيقية في سوريا؟ حوار صحفي بجريدة العين الاخبارية 19 / 3 / 2020 متاح على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/turkey-real-goals-in-syria تاريخ الدخول: 1/1/2020

56. المرجع السابق ذكره.

57. أحمد وليد العملية العسكرية التركية في عفرين الأهداف - الدلالات مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية تاريخ الدخول: 1/12/2021. متاح على الرابط التالي: https://barqrs.com/wpcontent/uploads/2018/02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B9%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA.pdf

58. محمد عبد القادر خليل التحرك التركي حيال عفرين... مسارات وارتدات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 6 يونيو 2018 تاريخ الدخول: 10/12/2021. متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/16533.aspx

دراسات

دور الدول الصغرى فى التحولات الإقليمية
دراسة للدور القطرى فى الصراع الليبى

د. نوف سعود المعتوق
باحثة في العلاقات الدولية – الكويت

مقدمة

تتناول هذه الدراسة دور الدول الصغرى لما لها من أهمية حيث أصبحت مكونًا مهمًا في العلاقات الدولية خصوصًا الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى التطورات الدولية التي ساهمت في تغيير معايير تصنيف الدول وأهميتها من منطلقات تختلف عن المعايير التقليدية المتحورة حول المساحة الجغرافية وعدد سكان الدول والتسلح. كما تتناول الدراسة أيضًا أهم النظريات ذات الصلة بالدول الصغيرة ومحيطها ومدى تأثير هذه الدول

على مجريات أحداث المحيط الذي تقع فيه. أدركت دولة قطر أن الدبلوماسية والحوار السياسي يمكن أن يحل الكثير من المشاكل والأزمات ويجنبها الكثير من التحديات وللعب دور أكبر في إطار التسويات والحلول الإقليمية والعربية حتى في إطارها الدولي وإذا سمحت الظروف الدولية بذلك مستندة في ذلك إلى إمكانياتها المادية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية.

وقد اتخذت قطر دورًا إقليميًا مهمًا في السنوات الأخيرة من خلال استخدام وسائل الإعلام والنفوذ المالي والسياسي الأمر الذي أضحت معه فاعلًا على الخريطة الإقليمية باعتبارها لاعبًا منافسًا ضد قوى إقليمية أكبر منها بكثير.

وفي هذا السياق تسعى الدراسة إلى تحليل دور الدول الصغرى-دولة قطر نموذجًا وهل هو دور نابع من رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسة خارجية مستقلة بعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة؟ أم هو دور تم تحديده من قبل فاعلين دوليين ولا سيما إزاء عدم امتلاك قطر إمكانيات ذلك الدور الكبير الذي تتمتع به عدد من دول الاقليم مثل جمهورية مصر العربية أو المملكة العربية السعودية أو الجمهورية الإيرانية؟

تسعى الدراسة إلى بيان دور دولة قطر وأنماط تعاملها الإقليمي تجاه تحولات منطقة الشرق الأوسط محاولة في ذلك وضع أطر تحليلية علمية لتحليل الدور القطري الإقليمي وذلك من حيث محددات هذا الدور وأنواع الأدوات المتبعة في تفعيل هذا الدور مما جعله دورًا مهمًا في منطقة الشرق الأوسط وتسليط الضوء على الدور القطري في الأزمة والصراع الليبي كأحد أبرز التحولات في المنطقة الناتجه عن أحداث الثورات ومطالبات التغيير.

المحور الأول: نظريات العلاقات الدولية ذات الصلة بأدوار الدول

يستعرض هذا المحور نظريات العلاقات الدولية ذات الصلة بالأدور وتحديدًا تلك النظريات التي تركز على أدوار وأنماط الدول الصغرى في محيطها الإقليمي والدولي لذا فإن هذا المحور يتناول تلك النظريات بحيث يعرض توجهات ومواقف الدول الصغيرة وفق هذه النظريات كما يعرض سلوكيات وقدرات الدول الصغرى وفق نظرية الدور.

أولًا: النظرية الواقعية

تعتبر النظرية الواقعية إحدى أهم نظريات العلاقات الدولية فهي أداة رئيسية يعتمد عليها صناع القرار والسياسة في الدول الكبرى والدول الأخرى وتأتي أهميتها من مجموعة النماذج التي تطرحها التي يمكن أن يتشكل بها القرار السياسي والسياسة الداخلية والخارجية للدول.

ويجادل الواقعيون بأن دور الدول وتحركاتها يكون من أجل تحقيق الأمن والحفاظ على البقاء في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي تسوده سلوكيات عدم الثقة والتنافسية وأن الدول في سعيها وراء الأمن والاستقرار تعتمد فقط على قدراتها ومواردها المادية ومصادرها الذاتية وذلك باتباع استراتيجيات وأساليب مثل: التوازن والحياد وغيرها من أنماط التعامل والتحرك الدولي الواقعي كل حسب نوعية توزيع القدرات بين القوى الموجودة في النظام الدولي وطبيعة بنية النظام القائم.

يكمن السر في تفسير كيفية تحرك الدول ونوعية سلوكها عند الواقعيين في عدة عوامل منها: حق توزيع القدرات بين الوحدات الدولية وبنية النظام الدولي وهذه عوامل هي المقولات الرئيسية لنظرية توازن القوى وبناءً عليه يمنع أية دولة من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية وبما يمكنها من فرض إرادتها وكيانها على الآخرين.

لذا تسعى كل دولة في دورها لأن تكون في موقف قوي يمكنها من مواجهة الدول الأخرى وأن تجعله هدفًا أساسيًا في سياستها الخارجية وعليه فإن نظرية توازن القوى من المفاهيم المركزية لنظرية الواقعية والواقعية الجديدة حيث إن رغبات الدول في تبني أدوار في ظل سعيها لتعظيم قدراتها النسبية والمحدودة على حساب الدول الأخرى ويؤدي ذلك لبروز فكرة توازن القوى التي تعتبر خيارًا سياسيًا يختاره صانع القرار السياسي للحيلولة دون الوقوع في هيمنة الدول الأخرى الأكبر منها سواء دوليًا أو إقليميًا.

لكن عند تطبيق نظرية توازن القوى على الدول الصغيرة نجدها تفتقد الكثير من تماسكها وقدراتها التحليلية وتفسير سلوك القوى الصغرى وذلك لتعاملها بصورة رئيسية مع القوى الكبرى في حالة مستديمة من الصراع والحرب وفي بيئة اجتماعية وسياسية واستراتيجية وجغرافية وسجل تاريخي يختلف تمامًا عما هو في أغلب دول العالم الثالث الذي يضم أغلب الدول والقوى الصغرى.

ومما سبق عرضه نرى أن النظرية الواقعية التي تعتمد على عنصر المصلحة في إطار مفهوم القوة المادية السياسية والعسكرية ترى أن الدول الصغرى تفتقر لهذه العناصر مما يجعل المدرسة الواقعية لا تولي اهتماما بدراسة الدول الصغرى. فمن جانبها ترى أنه من الأهمية دراسة الدول الكبرى الغنية ذات المقدرات وعناصر القوة رغم أنه لا توجد دراسة يقينية توضح أن هناك علاقة أكيدة بين القوة والفقر فليس كل الدول القوية غنية وكذلك ليس كل دولة فقيرة ضعيفة فادعاء عدم تأثير هذه الدول على مجمل التفاعلات الدولية الجارية في النظام الدولي أصبح بلا أساس وغير واقعي وهو ما يقلل من شمولية ورسوخ المدرسة الواقعية باعتبارها المدرسة المركزية في دراسة العلاقات الدولية خاصةً عندما نتناول حالة الدراسة ومدى قوة تأثيرها على مجريات الأحداث والأزمات إيجابًا وسلبًا.

ثانيًا: نظرية الدور

تقوم هذه النظرية على مفهوم الدور حيث ترجع جذورها إلى حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام من خلال الاطلاع على أساس ظهور هذا المفهوم وكيفية انتقاله إلى حقل العلوم السياسية مما يساهم في وضع الإطار النظري لتحليل دور دولة قطر تجاه منطقة الشرق الأوسط.

فعند التعرض لأي مفهوم لتحليله يجب بدايةً الإشارة إلى تعريف هذا المفهوم. وفي حالة مفهوم الدور الذي نحن بصدد دراسته فإن تعريف مفهوم الدور لغةً يعني الوظيفة التي ينبغي أن يقوم بها الشخص في موقف معين. تبلورت نظرية الدور وعرفت بأنها نظرية تهتم بدراسة سلوكيات الأفراد في سياقات معينة وتؤكد على أهمية وجود دور معين للفرد لتنظيم سلوكياته ومع تطور الأنساق السياسية تم وضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار العلوم السياسية من خلال مستويين من التحليل الأول يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين تلك الأبنية السياسية والمستوى الثاني من التحليل يتمثل في التركيز على النسق الدولي وتحليل الأدوار التي يؤديها المؤثرون في السياسة العالمية أي الفاعلون الدوليون.

ارتبط مفهوم الدور بمفهوم الإقليمية أو كما يطلق عليه بعض الباحثين الدور الإقليمي حيث إنه شرط ألا تكون الدول متجاورة جغرافيًا أو ثقافيًا ولغويًا ويكفي أن يكون هناك

تشابك في المصالح في محيط غير محدد جغرافيًا كحالة منظمة (الأبك) وهو إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي يضم الدول المطلة على المحيط الهادي وكذلك من أبرز تطبيقاتها إنشاء رابطة الدول الإسلامية ورابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي حيث يضم كل منهما دولًا لايوجد تجاور جغرافي بينها. لا ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها كما حدث عند سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تعريف حدود الشرق الأوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الأكبر بحيث يشمل دولًا تقع في وسط وجنوبي أسيا وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية.

للدور الإقليمي عدة أشكال منها: الصراعية التدخلية أي إن الدول والوحدات الدولية تسعى إلى تغيير النظام الإقليمي من خلال الاشتباك مع القوى الإقليمية أو العالمية المسيطرة بالاعتماد على دور إيجابي لها يشمل ثورة ما في دولة ما أو أن يتمثل هذا الدور في تقديم الدعم للقوى المنشقة عن النظام السياسي الواقع في إقليم معين. ومن أشكال الدور الإقليمي كذلك الدور التعاوني التدخلي حيث يتضمن أشكالًا وأفرعًا فرعية منها الدور الإقليمي المتوازن؛ وهو دور تقوم به الدولة التي تضطلع بمسئولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول أو أن يأخذ شكل الدور التعاوني الوساطة أي الوسيط الإقليمي من خلال التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية والدول في مختلف الصراعات الدولية والإقليمية بشكل مستمر بحيث إن هذه الوساطة لا تقتصر على صراع واحد لكن على معظم الصراعات كما أن الدور التعاوني يأخذ مكانه في صناعة السلام الإقليمي وهو تصور لدى صناع السياسة الخارجية في إرساء السلام في إقليم ما.

تهتم نظرية الدور بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم الدور في ميدان السياسة الخارجية حيث إن صانع السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملزمة بتبني إنجاز بعض المهام على المستوى الإقليمي أو الدولي فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب دورًا أو وظائف مختلفة وفقًا لطبيعة الدوافع الصراعية أو التعاونية فنظرية الدور تُعتبر نظرية تنبؤية حيث إنها قائمة على افتراض توافر معلومات ما حول توقعات الدول في مكانة معينة فيمكن التنبؤ بسلوك صناع القرار بها وتوجهات سياستها الخارجية ودورها السياسي في إقليمها.

ووفقًا لنظرية الدور يتألف الدور من عنصرين: مفهوم الدور وتوقع الدور ذاته أي السياق الاجتماعي أو كما يطلق عليه أنصار النظرية بسلوك الدور حيث تؤكد نظرية الدور أنه بدون مفهوم معين للدور يستحيل على الفرد أن ينظم سلوكه الاجتماعي وتعاملاته. بالإضافة إلى أن نظرية الدور تحتوي على العديد من المفاهيم الفرعية التي تفيد في دراسة الأدوار الإقليمية وبخاصةً الدول الصغرى كحالة الدراسة (دولة قطر) والتي منها صراع الأدوار وتغير وتطور الأدوار.

وبعد نجاح اقتراب الدور في تحليل سلوكيات الحياة السياسية حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظاهرة السياسية حيث قدم "كال هولستي" في كتابه تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية الذي أكد أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صناع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي تحدده عدة عوامل وظروف.

وقد تمحورت جميع أبحاث ودراسات أصحاب هذا الاقتراب حول التأكيد على صحة ارتباط الاقتراب وهو إطار نظري لتحليل السياسة الخارجية للدول وكذلك أدوار الدولة الخارجية في محيطها الإقليمي بالإضافة إلى تصورات صناع القرار السياسي حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي وماهية الظروف المناسبة لهذه التصورات وكذلك مدى توافق الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية والتطبيق الفعلي لها.

بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدول على عدة أبعاد منها: أنه يتصور لصانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزًا متميزًا في السياسة الدولية نتيجة لدور تقوم به لدرجة نفوذها كما يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته إلى حجم نشاطها على الساحة الإقليمية والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية تعاونية كانت أم صراعية. فهناك دول تحاول القيام بدور جديد بحيث تصنع لنفسها موقفًا جديدًا على المسرح الجيوستراتيجي المتغير ونتيجة لهذه المحاولات في زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول سواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورًا تجميعيًا أو تفريقيًا فإنها سوف تبعث ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت.

نظرًا للدور الذي تلعبه الدولة أو يحتمل أن تلعبه بالمستقبل يرتبط أساسًا بحجم ما تمتلكه من إمكانيات أو مقومات أو مقدرات أي إنه يمكن توقع طبيعة الدور انطلاقًا من مستوى إمكانيات الدولة. ولمعرفة طبيعة الدور القطري في منطقة الشرق الأوسط يجب أن نطلع على

عناصر قوتها والتي يمكن أن نصفها بعناصر القوة المادية والموقع الاستراتيجي وكذلك الموارد الطبيعية ذات التأثير في طبيعة الخيارات للسياسة الخارجية القطرية بالإضافة إلى العناصر غير الطبيعية المتمثلة في البنية الداخلية لدولة قطر سواء من حيث القيم والمعايير أو من حيث المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لها أثرها في عملية صنع القرار القطري والدور السياسي كذلك.

أي إن الدور القطري في منطقة الشرق الأوسط يكمن وفقًا للنظرية الواقعية التي تقوم على مفهوم القوة والمصلحة فإن قطر سعت بالاعتماد على القوة المادية التي تمتلكها وكذلك ما تمتلكه من ثروة في الغاز لدور يحقق لها مصالح حيث أخذت ثلاثة محاور لتحقيق ذلك: أولها يبحث عن الاستقلال عن الحكم والتبعية للملكة العربية السعودية ويأتي ثانيها لينطلق من إطار الحماية والأمن وذلك من خلال سعي قطر إلى تحقيق مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بهدف توفير الحماية لها أما المحور الأخير فيرى أن الدور القطري في المنطقة العربية تزامن مع ثورات الربيع العربي حيث جعلت لنفسها دورًا ومكانة في سباق الزعامة العربية من خلال تنافسها مع دولة الإمارات العربية من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى.

وعندما نسلط الضوء على الدور القطري الإقليمي في المنطقة نجده دورًا مرتبطًا بأحد هذه المحاور السابقة فقد أكدت قطر على التوجه السياسي في المنطقة يسوده الإسلام السياسي والمتمثل بالإخوان المسلمين كما سيتم التطرق له في ثنايا الدراسة من خلال تعامل الدور القطري في الأزمة الليبية وعليه فإن الدور القطري جاء للتحرك في ملفات الإقليم وقضاياه على الثروة والقوة المادية التي تمتلكها قطر والتي لا تكفي لتزعم السيادة الإقليمية والتعامل مع ملفات الإقليم.

كما أن قطر اعتمدت في دورها في المنطقة على الدور المفرط وعلى التغير في الدور من مرحلة إلى أخرى ومن حالة وأزمة إلى أزمة وحالة أخرى وذلك حسب معطيات الواقع السياسي والأحداث في منطقة الشرق الأوسط لذلك فإن قطر اتبعت سلوكًا سياسيًا خارجيًا يستحق الدراسة.

المحور الثاني: محددات وأدوات الدور القطري

في الواقع لا يمكن عزل السياسة الخارجية القطرية عن بيئتها بمستوياتها المختلفة الداخلية والإقليمية والدولية حيث إن تزايد الحضور القطري في كلتا الساحتين الإقليمية والدولية ومساعيها في عدة مبادرات لوضع حلول أو تقريب وجهات نظر طرفي في صراع أو أزمة بمنطقة الشرق الأوسط سواء كان هذا السعي منفردًا أو مشتركًا مع دول أخرى أو منظمات إقليمية أو دولية فيمكن أن يفسر الدور الإقليمي القطري من خلال عرض وبيان المحددات الداخلية لدولة قطر إلى جانب أو الأدوات القطرية لتشكيل هذا الدور وتحركاته في المنطقة تجاه أزماتها وقضاياها.

أولًا: محددات الدور القطري

تسعى كل دولة في محيط علاقتها الإقليمية والدولية إلى أن تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها الاقتصادية وإمكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الإقليمي التابعة له بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية وسيادتها الإقليمية حيث إن السياسة الخارجية لأي دولة تعبير عن سياستها ووضعها الداخلي وعن صناع القرار بها لذا فإن السلوك والدور القطري يعتبر نابعًا من المحددات التالية:

1. **المحدد الاقتصادي:** سبق وتمت الإشارة إلى أن أحد العوامل المحددة لدور الدول الصغيرة هو العامل الاقتصادي الذي قد يشكل قيدًا على تحركاتها ودورها بسبب ندرة الموارد الاقتصادية أو قد يكون محفزًا لتبني دور فاعل خارجيًا من أجل الحفاظ على مكتسبات هذه الموارد وتأمينها في الوقت نفسه فقطر دولة غنية ومن ثم فهي بحاجة إلى المحافظة على وضعها الاقتصادي مما جعلها تستهدف سياسة خارجية تحقق بها ذلك وذلك بالتحديد أهم المؤشرات الاقتصادية لقطر كالثروة البترولية والغاز الطبيعي.

تعتبر دولة قطر على مستوى المنظومة الخليجية وكذلك العربية من الدول التنافسية اقتصاديًا حيث احتلت المرتبة الثالثة في القائمة التنافسية العالمية لعام 2015 والثانية عربيًا بعد الإمارات وذلك حسب التقرير السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الدولية بسويسرا من أصل 61 دولة معظمها من الدول المتقدمة في حين غابت

الدول الخليجية عن المراتب العربية والعالمية وقد شملت المحاور التي تبوأتها قطر في الأداء الاقتصادي: كفاءة أداء الحكومة كفاءة قطاع الأعمال وأخيرًا البنية التحتية.

تعتمد قطر في لعب أدوار سياستها الخارجية على مواردها الاقتصادية بشكل كبير فقد وظفت قطر الغاز الطبيعي في نطاق سياستها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي كما استفادت من مقدراتها الاقتصادية في إنجاح جهودها في عدد من ملفات الوساطة في أكثر من نزاع. تمتلك قطر احتياطات نفطية تصل إلى (25,4) مليار برميل وتمتلك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي يقدر بنحو (896) تريليون قدم مكعب وتعد المصدر الأول للغاز المسال في العالم. ووفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد القطري صدر في أبريل لعام 2014 أن دولة قطر تحتل المركز الثاني بمعدل نمو بلغ ٪7,1 حيث تضم القائمة الدول التي يفوق إنتاجها الإجمالي 100 مليون دولار في العالم.

إن ما تمتلكه دولة قطر من موارد هيدروكربونية وفيرة يمكن استثمارها لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعية وتحويل هذه الموارد بالاعتدال مع سياسة خارجية نشطة فقد تعتبر دولة نفطية حيث يشكل النفط عصب الحياة الاقتصاد والاجتماعية فيها فضلًا عن النفط وخضوعه لتقلبات الأسعار وتأثره بالأزمات العالمية سواء السياسية كالحرروب أو الأزمات الاقتصادية كالتضخم وزيادة المعروض منه أو زيادة الطلب عليه وهو الأمر الذي حدا بقطر لأخذ هذه الأهمية لممارسة دور سياسي متميز إقليميًا ودوليًا وإيجاد سياسة خارجية متوازنة تحاول فهم واقع قطر والمنطقة والعالم.

أدى هذا الازدهار والتقدم الاقتصادي إلى جعل قطر دولة لها دور إقليمي بغض النظر عن الحجم الجغرافي فهذا الكم الهائل من الموارد الاقتصادية والثروة الاقتصادية المتنوعة التي تمتلكها كالنفط والغاز والموقع المتميز الجغرافي فضلًا عن الموارد الأخرى القائمة على الصناعات البتروكيماوية الهيدروكاربونية؛ كان نتيجته تكوين المكانة الاقتصادية الإقليمية لقطر.

2. **محدد القيادة السياسية:** أثبتت الدراسات الإمبريقية في علم النفس وعلم السياسة أن للفرد دورًا كبيرًا قد يفوق القوة الهيكلة الأخرى في اتخاذ القرارات السياسية في العالم الثالث وذلك بسبب ظروف تلك الدول التي لم تستطع عبر تجاربها السياسية أن تعزز دولة لمؤسسات بصنع وأخذ القرار. ووفقًا لنظرية الدور التي ترتكز على أن اتخاذ القرار السياسي يعتمد على الدور الذي يقوم به متخذ القرار أو صانعه والمنصب الذي يشغله

سواء رئيس الدولة أو وزير الخارجية أو مندوب لدى الأمم المتحدة فيلزمه نمط معين من السلوك في صنع القرار السياسي للدولة داخليًا وخارجيًا كما أن عامل شخصية صانع القرار يعتبر عاملًا مهمًا ومؤثرًا في رسم السياسة الخارجية للدولة.

تعتبر القيادة القطرية مدركة للرهانات الجيوبولتيكية في المنطقة وبالنظر إلى عوامل ضعفها وعوامل قوتها المتمثلة بالقوة المادية دفع ذلك صناع القرار السياسي القطري إلى تبني سياسات تتسم بالتوازن بشكل عام مع القوى الكبرى وخاصةً علاقتها المتميزة مع واشنطن.

إن طبيعة نظام الحكم في قطر ونظام الإدارة من قبل الأسرة الحاكمة استهدف الحفاظ على استمرارية النظام وهو نظام قائم على المشيخة الوراثية المتمثلة بأسرة آل ثاني ذات المكانة الاجتماعية والتاريخية. ويتضح تأثير دور الأمير في صناعة القرار السياسي من خلال تولي الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة الحكم عام 1972 حيث أدى تدريجيًا لأن يكون لقطر علاقات متميزة مع السعودية التي على إثرها انضمت قطر لمجلس التعاون الخليجي. إلا أنه وبعد تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زمام الحكم في قطر عام 1995 تأثر القرار السياسي القطري بشكل ملحوظ من خلال تحولات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث حرصت قطر في تلك الفترة على تبنى توجهات اكثر استقلالية.

ومن هنا يتضح صعوبة تفسير السياسة الخارجية القطرية بمعزل عن المعتقدات والتصورات والدوافع الشخصية للقيادة القطرية.

لذلك سعت قطر في عهد الشيخ حمد إلى تعويض ضعفها وحماية كيانها بإقامة علاقات مع الدول الكبرى عن طريق التحالفات ومعاهدات الدفاع المشترك سواء أكان ذلك عن طريق التحالف مع أمريكا والسماح بتواجد عسكرى امريكى مستقر فى قطر بحيث تشكل قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية أو عن طريق المعاهدات المشتركة مع تركيا. أي بمعنى آخر سعي القيادة القطرية لأن تكون قطر متواجدة في المحافل الدولية والإقليمية بانتهاج سياسة الانفتاح على الخارج والخروج من التأثير السعودي وسلك السياسة القطرية بعيدة عن الاجماع الخليجي.

عند تولي الشيخ تميم للحكم في قطر لم تختلف السياسة القطرية التي اتسمت بالتناقضات في نهجها حيث استمرت قطر في دعمها المالي لجماعات الإسلام السياسي الذي هدف لزيادة

النفوذ السياسي القطري في المنطقة ناهيك عن الانتقادات للجانب الإعلامي القطري الذي دائمًا ما يوجه نحو أنظمة الحكم في المنطقة الأمر الذي كانت نتيجته عدم استقرار تلك الدول أي إن تغيير شخص القيادة وصانع القرار في قطر لم يغير من التوجه العام للدور الإقليمي القطري أي إن سياسات الشيخ حمد ما زالت مستمرة في عهد الشيخ تميم حيث يرى محللون أن السياسة الخارجية القطرية لم تحد عن سياسة الأمير السابق لقطر.

ثانيًا: أدوات الدور القطري

تمتلك دولة قطر العديد من الأدوات التي تستخدمها وتسخرها لتحقيق مكانتها الإقليمية ودورها الإقليمي وتتمثل هذه الأدوات في الأداة الاقتصادية والإعلامية والدبلوماسية والعسكرية. فعلى المستوى الاقتصادي اتجهت إلى الاستثمار الخارجي وخاصةً في فرنسا وبريطانيا بشراء أندية رياضية وعقارات إعلامية واستثمارات في الطاقة. أما على المستوى الإعلامي فقد أنشأ النظام السياسي القطري قناة الجزيرة الفضائية بعد انتقال السلطة 1995 وأصبحت القناة الفضائية التي تستطيع الدوحة من خلالها انتقاد سياسات الدول الأخرى وخصوصًا الإقليمية والمعارضة لسياسة قطر الخارجية. أما الأداة الدبلوماسية ففي عام 1995 تم تدعيم مكانة دولة قطر في المحافل الدولية والإقليمية من خلال التدخل بالتوسط في الكثير من القضايا الإقليمية والتي نجحت في بعضها وفشلت في البعض الآخر والتدخل القطري لم يكن صدفة بقدر ما كان دورًا تمارسه. وأخيرًا الأداة العسكرية حيث وجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها كنوع من أنواع الاتفاقيات العسكرية والدفاع المشترك.

1. **الأداة الاقتصادية:** قطر نهضت اقتصاديًا بعد تولي الشيح حمد السلطة فقد تحول العجز في ميزانية صادرات النفط إلى واحد من اكثر إقتصادات المنطقة تحقيقا للربحية حيث تعتبر أكبر مصدر لتصدير الغاز الطبيعي كما تمتلك استثمارًا قويًا خارج نطاق منطقة الخليج والنطاق الإقليمي مما ساهم في نمو مرتفع بالناتج المحلي الإجمالي والذي نما بشكل كبير عام 2010 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط وتوسيع قطاع الغاز من خلال سعي قطر إلى الاستثمار الخاص والأجنبي في قطاعات غير الطاقة. وتمثلت الاستراتيجية القطرية في محاولة توفير جزء كبير من احتياجات الدول الأجنبية من الطاقة في خلق مصلحة حيوية متبادلة الأطراف الإقليمية والدولية في حماية استقرارها في حال واجهت قطر تهديدًا لأمن الطاقة لديها في منطقة مضطربة.

تعتبر الإستثمارات المباشرة فى الخارج إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية لتحقيق أهدافها ومصالحها حيث أوجدت قطر فرصًا استثمارية كبيرة في مجالات عدة وتمثل ذلك على سبيل المثال لا الحصر بإنشاء مركز قطر المالي عام 2006 ودعم الأنشطة الاستثمارية. لم تكتف قطر بما أحدثته من تنمية اقتصادية داخلها بل سعت للاستثمار في الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا. ويعد توظيف الأدوات المالية سياسيا سعيًا منها لتكوين تحالفات عالمية بمثابة وثيقة تأمين بالنسبة لها في منطقة مضطربة ويتضح ذلك في تصريح رئيس مجلس الوزراء السابق حمد بن جاسم في أعقاب إعصار كاترينا " نتعرض لإعصار كاترينا بهيئة هجوم أمريكا على إيران الذي من شأنه أن يغلق مضيق هرمز ويوقف صادرات قطر الحيوية من الغاز الطبيعي المسال.

وأبرز تجسيد للتشابك بين السياسة والمال هو العلاقات القطرية الفرنسية حيث تمتلك قطر استثمارات كبيرة في فرنسا بالقطاع العقاري وحتى القطاع الرياضي ومن بينها شراء عدد من الأسهم التجارية والعقارية الهامة في فرنسا كحصة شركة المناجم والتعدين "إكستراتا". وتبلغ القيمة الإجمالية للاستثمارات القطرية في الشركات المدرجة على قائمة الأسواق المالية الفرنسية 706 مليارات يورو ويحمل بعض هذه التوظيفات أبعادًا استراتيجية تتلاقى مع صناعات قطر واقتصادها.

وفي بريطانيا كذلك يتمتع الاستثمار القطري بنفوذ ضارب في الشركات البريطانية الكبرى حيث تمتلك مخازن "هارودز" فضلًا عن امتلاكها أسهمًا تجارية بعدد من الشركات البريطانية. كما تمد قطر بريطانيا بنحو 13٪ من احتياجاتها للغاز بموجب اتفاق مع شركة "سينتريكا" البريطانية بقيمة 7 مليارات دولار وتعتبر قطر مصدرًا موثوقًا لبريطانيا بمجال الطاقة. وهناك بعض الروابط الاقتصادية المهمة بين الولايات المتحدة وقطر كذلك وخاصةً في مجال النفط والغاز والعديد من الشركات الأمريكية لديها مصالح في قطر خاصةً في مجال الطاقة والبتروكيماويات. فقد سعت قطر إلى توسيع استثماراتها مع الولايات المتحدة من خلال التواجد في قطاع البنوك والعقارات خاصةً بعد الأزمة المالية التي بدأت في أواخر 2008.

وقد دأبت قطر على توظيف أدواتها المالية سياسيا كأداة فى عمليات الوساطة من خلال تقديم حوافز لأطراف النزاع للتوصل إلى اتفاق كما يوصف التوسط القطري في الأزمات السياسية في المنطقة بدبلوماسية دفتر الشيكات بما يحقق فوائد فورية. ولم تكتف باستخدام

هذه الأداة فقط في المجال الاقتصادي والاستثماري وإنما وظفتها كذلك في المجال الإنساني حيث المساعدات المالية والإغاثات للدول العربية والإسلامية التي تضررت من الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات وهي محاولة من قطر لتفعيل الأداة الاقتصادية في أكثر من مجال ممكن.

2. **الأداة الإعلامية:** وسط سيطرة القنوات الرسمية الحكومية على الإعلام العربي بدأت ظاهرة الفضائيات العربية بالظهور وهو انتشار يدل على التفاؤل بانكسار القيود الرسمية المفروضة على الإعلام الرسمي. فبعد انتقال السلطة في قطر بعد تولي الشيخ حمد لم يكن الإعلام بعيدًا عن سياسة الانفتاح التي انتهجتها قطر حيث ألغيت الرقابة المباشرة على الصحف كما ألغيت وزارة الإعلام وأُنشئت وكالة إعلام خارجي تهدف للتعريف بقطر في جميع المجالات وتم إنشاء قناة الجزيرة في عام 1996 ظاهريًا بأنها مستقلة عن النظام السياسي القطري إلا أنه تم استخدامها كإحدى أدوات السياسة الخارجية القطرية التي تحرك الدور الإقليمي القطري وفقًا للقضايا التي تدعمها.

برزت قناة الجزيرة واختارت نظامًا تكنولوجيًا متقدمًا لعرض الأخبار والتقارير الحية والمباشرة بمختلف البرامج الثقافية والاقتصادية وظهر نجاح وقوة القناة الإعلامية من خلال سياسة تحريرية ساهمت في جذب العديد من المعارضين السياسيين والمهتمين بحقوق الإنسان والإسلاميين. أثبتت القناة نجاحها وإنجازاتها على المستويين العربي والعالمي خاصةً بعد أحداث سبتمبر 2001 وتغطيتها حرب أفغانستان والبث الإخباري المتواصل وتحولت في تلك الفترة إلى صوت الشرق الأوسط في الغرب حيث استفادت قطر من تفعيل الإعلام السياسي من خلال استغلال الأزمات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم منذ 2001 وصولًا لأحداث الربيع العربي.

إلا أن تفعيل هذه الأداة أدى إلى أزمات عديدة لقطر على مستوى العلاقات الخليجية الخليجية. وهنا تأكيد على أن الإعلام والاهتمام به من أهم الأسس التي تعتمد عليها الدول التي تسعى للعب دور على الساحة الإقليمية والدولية لذا اعتمدت قطر على تلك الأداة تحقيقًا لمكانة إقليمية فقد سعت لتنويع طرح القناة بين: الرياضة والجانب الثقافي والوثائقي إلا أنها ركزت على نقاط الخلاف بين الدول والنقاط السلبية في الدول من خلال تضخيمها عن طريق استضافة المعارضين لأنظمة الحكم في الدول والمنتمين لتيارات

إسلامية كالإخوان المسلمين والمتشددين والبث المباشر لتلك الحوارات والنقاشات مما يزيد من حدة الخلاف ليتحول إلى خصومة.

المحور الثالث: دور دولة قطر في الأزمة الليبية

بدا واضحًا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظَ بفرصة لتحقيق المفهوم الحديث للمواطنة الذي يؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة وهو الأمر الذي تأكد أيضًا في عهد القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه ولم يسعَ إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا.

بعد نجاح الثورة التونسية والمصرية التي أعطت الشعب الليبي القوة في زيادة حدة المظاهرات الشعبية في أغلب المدن الليبية والتي من أهمها بنغازي وطرابلس بدأت المظاهرات الشبابية في بداية يناير 2011 في ليبيا في الظهور احتجاجًا على الفساد واستيلاء الحكومة على المساكن والاختلاسات الحكومية وكانت مطالباتهم تتركز في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمجتمعية في ليبيا.

أولًا: الموقف القطري من الأزمة الليبية

كان موقف الدول العربية تجاه الأزمة الليبية متباينًا في ردود الأفعال فقد كان هناك سحب للسفراء وقطع للعلاقات الدبلوماسية مع النظام الليبي وكان الموقف القطرى من اكثر المواقف حدة بين الدول العربية لاتخاذ هذه الخطوة وكان من خلال الخارجية القطرية التي صدر عنها تصريح في فبراير 2011.

يدور الموقف القطري في هذه الأزمة حول رغبتها في الوجود بشكل قوي في سوق النفط بمنطقة الشرق الأوسط وفي تأثير قطري في سوق النفط بالإقليم حيث يعتبر النفط الليبي خاصةً في الشرق الليبي ذا تأثير على سوق النفط ومن خلال الدخول القطري في المبادرات للمجلس الانتقالي الليبي حول الثروة النفطية من إنتاج وتسويق هو أمر سهل من سيطرة الجانب الأوروبي كذلك على النفط الليبي ومن خلال تفعيل بنود اتفاقية التعاون والتفاهم التي عقدت بين دول الخليج العربي ومركز ليبيا للتحكيم التجاري وأسست قطر البنك الليبي برأس مال 500 مليون دولار بالإضافة إلى امتلاك شركة قطر للبترول نسبة 10٪ من الشركة العربية للخدمات البترولية التي مقرها في ليبيا. ورغم أن هناك قلقًا متصاعدًا من الدور والموقف

القطري في مستقبل ليبيا حيث عبر عن ذلك المجلس الوطني الانتقالي عملت قطر على تفعيل أجندتها للتعامل مع الفصائل الإسلامية داخل ليبيا من خلال الدعم المالي وتمويل السلاح وهي أجندة تحقق أهداف ما بعد الحرب على ليبيا حيث إن قطر تجاوزت استراتيجية المساعدة المتفق عليها دوليًا.

ويختلف توجه وتعامل دولة قطر في الصراع والأزمة الليبية عن نظيراتها الخليجية سواء المملكة العربية السعودية أو الإمارات فقطر دعمت الجماعات الإسلامية المناهضة لقوات الجيش الوطنى الليبى بقيادة خليفة حفتر حيث إن دور قطر في هذا الصراع الليبي تمثل في دعم المليشيات المعزولة شعبيًا مما أثر كذلك على علاقة دولة قطر مع الدول الخليجية. و هو الأمر الذي دعا الدول العربية إلى توجيه رسالة لقطر تضمنت حينها الكف عن دعم المليشيات المتشددة في ليبيا ووقف أسلوب قطر تأجيج الأزمات الإقليمية أن هذا الدعم هو محاولة لفرض انقلاب على الشرعية الانتخابية بقوة السلاح مما دفع دول مجلس التعاون إلى دعوة قطر لوقف الدعم المالي والسلاح.

وفي حالة التدخل القطري في ليبيا فإنه كان يأخذ أشكالًا متعددة منها الظاهر حيث سعت قطر إلى وضع إطار للتسوية بين أهم القبائل الليبية وهي قبيلة الطوارق وقبيلة التبو حيث سعت دولة قطر بجهودها إلى توقيع كلتا القبيلتين على وثيقة سلام وهو الأمر الذي ينظر له بعض الليبيين على أن دور قطر ليس فقط بتأجيج الأزمة والصراع الداخلي وإنما تهدف إلى تحقيق المصالحات والاستقرار في ليبيا. وكذلك يتضح شكل الدور القطري في ليبيا من خلال دعم المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي يعتبر مجلسًا مواليًا لسياسة دولة قطر فقد سعت قطر إلى إبرام اتفاقيات مع المجلس في المجال الاقتصادي واستثمار النفط الليبي في السوق الدولي حيث تشكل ليبيا سوقًا استثمارية كبيرة للجانب القطري.

وصل التدخل القطري في ليبيا إلى حد التدخل العسكري من خلال وجود القوات القطرية في الأسابيع الحاسمة لسقوط نظام القذافي وذلك لدعم المليشيات. وقد صرح بهذا الدور رئيس الأركان القطري حمد بن عطية بأن وجود القوات القطرية عبارة عن همزة وصل بين الميليشيات المسلحة وقوات حلف الناتو. وقد واجهت قطر أزمة الوجود في الداخل الليبي حيث واجهت اتهامات من المجلس الوطني بتقديم المال والسلاح لميليشيات مسلحة مما

أدى إلى انتشار أكثر من 300 مليشيا في أراضي ليبيا وهو ما أشعل الخلافات بين المليشيات وبين القيادات الليبية العائدة من المنفى مما أدى إلى تعقيد الحل السياسي والأمني في ليبيا.

يعتبر التدخل القطري ودورها في الأزمة الليبية منطويًا على تحالف مع قوى كبرى تمثلت بفرنسا حيث إن هذا التحالف كان في بداية الأزمة وفرنسا أكثر الدول حماسة لإسقاط نظام القذافي وقد بادرت بمساعدة المتنفضين ضده بإرسال المال والقوات والسلاح لتحقيق هذا الهدف إلا أن الحالة الليبية والصراع الداخلي الليبي معقد حيث فرض على هذا التحالف التنافس فيما بين أطرافه داخل الحدود والأراضي الليبية مما أدى إلى تصدع الأزمة أكثر حيث إن الجانب الفرنسي فى مرحلة تالية دعم قوات حفتر وفي المقابل جاء الجانب القطري لدعم زعماء الجماعات الإسلامية المتشددة في طرابلس.

بعد سقوط طرابلس في يد الميليشيات المسلحة انقلب المسئولون الليبيون على موقف ودور دولة قطر في ليبيا حيث ظهر أن قطر تنفذ أجندة خفية بتسخير جماعات من الإسلاميين لتحقيق أهدافها فقد لعبت قطر دورًا بالغ الأهمية في بداية الأزمة من خلال التحرك بجامعة الدول العربية ودعم الأمم المتحدة في فرض منطقة حظر جوي لشن عملية تعليق عضوية ليبيا إقليميًا وأمن بالتالي تصويتًا داعمًا بالإجماع لصالح فرض منطقة الحظر الجوي في ليبيا واستمرت قطر في مد الميليشيات المسلحة بالسلاح والمعدات وكذلك توفير الأرضية الخصبة للتدريبات والتجنيد وتخطى ذلك الدعم إلى الوصول والمساهمة في دفع رواتب الليبيين وتسويق النفط الليبي حيث حققت ما يقارب 100 مليون دولار من العائدات وكذلك إرسال شحنات من المنتجات النفطية مثل الديزل والبنزين إلى ليبيا.

اعتبرت قطر الأزمة الليبية فرصة لها بأن تلعب دورًا أكبر في إقليم الشرق الأوسط حيث تخطت فكرة الوساطة في توجهات سياستها الخارجية في التعامل مع الأزمات إلى فكرة كسب النفوذ الإقليمي من خلال التدخل في الأزمات الكبرى في منطة الشرق الوسط سعيًا منها لتكوين مكانة في التأثير على مجريات الأزمات.

واتضح ذلك من خلال الدور الذي لعبته قطر في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي مهد إلى قرار دولي بفرض حظر جوي على ليبيا. وكذلك انطوى الدور القطري في ليبيا على المشاركة الأولية في الأزمة بعمليات عسكرية مشتركة مع حلف الناتو وذلك بالتوازي مع التركيز على الدور الإعلامي بكل تفاصيل الأزمة وبناءً على ذلك تصدرت قطر قائمة

الدول التي وفرت السلاح والذخيرة للمقاتلين الثوار بنقل القوات والتجهيزات عبر باخراتها التي نقلت بها الأسلحة والمعدات اللوجستية وقد كانت هذه التجهيزات من السلاح والقوات دون دراسة مما أدى إلى إغراق ليبيا بالأسلحة بيد عدد كبير من المليشيات غير المنضبطة لهيئة سياسة شرعية في ليبيا.

ثانيًا: تقييم الدور القطري

يمكن القول إنه لم يساهم الدور والتدخل القطري في الداخل الليبي في إحتواء الأزمة والوصول إلى حل فقد واجه انتقادًا من الجانب الليبي متمثلًا في المجلس الانتقالي حيث حمل قطر مسئولية فوضى السلاح التي تشهدها ليبيا والتصاعد في وتيرة الاختلاف بين الأطراف الليبية فرغم الدور الذي تولته دولة قطر في بداية الأزمة من موقف مشارك لكل الدول العربية من الثورة ومطالبها إلا أن هذا الموقف والدور سرعان ما تبدد وأخذ شكلًا مغايرًا حيث إن قطر استغلت المال السياسي في العلاقة التي تربطها بالعناصر الإسلامية المتشددة في ليبيا باستخدام أدواتها المختلفة مرورًا بأهم أداة قطرية متمثلة بالإعلام وكذلك المال أو تحالفاتها مع الدول الغربية.

وتشكل هذا التغيير في الموقف القطري بتشكيل تحالف جديد يضم أكثر من 13 دولة يعتبر تحالفًا دوليًا جديدًا منبثقًا عن الحلف الأطلسي بمشاركة قطر حيث تتابع العمليات في ليبيا وخصوصًا تلك العمليات ذات الصلة في مجال التدريب والتسلح وجمع السلاح وهو تحالف يضم الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا فرنسا) وشُكل هذا التحالف تحت مسمى "لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا" والتي يكون عملها على أراضي ليبيا دون إرسال قوات للمشاركة في حفظ السلام والأمن.

ولكن رغم أن الدور القطري في ليبيا والتدخل في هذا الصراع كان تحت مظلة وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها عبرت لاحقا عن قلقها من الدور القطري في ليبيا خاصةً في ظل تدفق الشحنات القطرية من الأسلحة للداخل الليبي والتمسك القطري بورقة الإخوان المسلمين.

وختاما، لعبت قطر دورًا مؤثرًا في بداية الأزمة الليبية حيث اتسم بأنه محوري في تعبئة المجتمع الدولي من أجل التحرك فقد حشدت الدعم العربي بشكل حاسم من خلال جامعة الدول العربية لفرض منطقة الحظر الجوي لشن عملية تعليق عضوية ليبيا إقليميًا وأمن بالتالي تصويتًا داعمًا بالإجماع لصالح فرض منطقة الحظر الجوي.

اعتمدت دولة قطر في دورها الإقليمي على المحور المالي والدعم الإعلامي تجاه منطقة الشرق الأوسط بما تحمله هذه المنطقة من موجات تغيروقضايا ذات ثقل إقليمي ودولي كبير وهو أكثر ما يميزدورها الإقليمي رغم الحجم الجغرافي الصغير. إلى جانب ذلك يسعى الدور القطري من خلال السياسة المالية إلى تعزيز مكانتها الإقليمية من خلال المنح الدراسية لبعض الدول للدراسة لدى مؤسساتها التعليمية بالإضافة إلى التميز الثقافي للدور القطري الإقليمي عن طريق المحطة الإعلامية والاخبارية التي تبث كافة قضايا المنطقة والتي تعد بمثابة ثورة إعلامية قطرية هذا بالإضافة إلى مقومات قطر التي تتمثل في صناعة الغاز الطبيعي حيث ارتبط بتوجهات سياستها الخارجية في التعامل مع قضايا المنطقة حيث يعتبر الغاز الطبيعي القطري لبريطانيا كأحد أهم أقطاب النظام الدولي يما يقدر بأكثر من نصف متطلبات بريطانيا من الغاز ويعد هذا الإمداد الكبير من الاتفاقيات العسكرية كذلك إمدادت قطر لكل من الصين واليابان والهند يجعل من دورها الإقليمي والدولي دورًا فعالًا وبناءً عليه سعى الدور القطري للظهور منذ أوائل التسعينيات قبل ظهور أحداث الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط.

المراجع

1. Stephen Walt; "International Relation; One world many theories'' Foreign policy110 (1998) pp.31-34.
2. Kenneth Waltz; theory of International politics (MA; Addison-Wesley1979)
3. E. H. Carr; The Twenty tears Crisis; An Introduction to International Relations (London; Palgrave 2001). And Hans Morgenthau; Politics among Nations; The Struggle for Power and Peace. (New York; Alfred Knopf.1973
4. Jeffry Taliaferro: "Security Seeking Under Anarchy Defense Realism Revisit" International Security Vol.25.No.3 (Winter2000-2001) pp.128-161. And Miriam Fendius Elman "The Foreign Politics of Small State: Challenging Neorealism in its own Backyard". British Journal of Political Science Vol.250 No. 2 (1995). Pp.171-217
5. B. Biddle"Role theory; Expectations Identities and Behaviors New York academic press 1979p6
6. Beaumont How Qatar is taking on the world See: Julia Kollewe "Qataris enjoy rich pickings in London property" the guardian 17 june2010 http://www.theguardian.com/world/2010/jun/14/qataris-rich-pickings-london-property
7. Arab-American Business. "The Importance of Qatar to the Us Economy" http://www.arabamercangiving.org/the-importance-of-qatar-to-the-us-economy-php
8. Barakat The Qatari Spring p.25.
9. Milan Vassal (Al-Jazeera Kicks up a Sand storm) The middle east No. 325 july-August2002 p. 10.
10. GCC Gives Measured Backing to Libya campaign Gulf States"Neesletter35nom894mMarch252011
11. Sultan Baraka The Qatari Spring; Qatas's emerging role in peacemaking Research Paper Kuwait Programmer on Development Governance and Globalization in the Gulf States Kuwait number24 2012 p.8.
12. -موقع وزارة الخارجية القطرية http://www.mofa.gov.qa/official-statements.cfm
13. -محمد السيد سليم مفهوم الدور الإقليمي المؤتمر السنوي «الثاني والعشرون»للبحوث السياسية: التطورات المعاصرة ل مصر الإقليمي مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 30-31ديسمبر2008 ص5.
14. محمد فايز فرحات الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها»دراسة حالة الأبك وتجمع المحيطالهندي» رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2001 ص80.
15. اسماعيل صبري العلاقات السياسية الدولية دار السلاسل الكويت5 1987 ص54.
16. سيفيان صخري «اقتراب الدور في تحليل السياة الخارجية ج1 جريدة اليومالجزائرية العدد2774 25مارس2007 ص7.
17. ناصيف يوسف حتى الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1996 ص262-263.
18. أيمن برس الاقتصاد القطري الثالث عالميًا بالنمو والثاني عربيًا بالتنافسية الخليج أولاين 21/يونيو/2015.
19. نواف التميمي الدبلوماسية العامة وتكوين سمة وطنسة والتطبيق على نموذج قطر مركز الجزيرة للدراسات والبحوث والدار العربية للعلون 2012/ص63.
20. عارف أحمد الكفارنة العوامل المؤثرة في عملية اتخاذالقرار في السياسة الخارجية مجلة دراسات دولية ألأدراسات الدولية جامعة بغداد عدد 42 2009 ص 35-36.
21. مفيد الزيدي «تاريخ قطر المعاصر (1913-2008) دار المناهج للنشر والتوزيع 2011 ص92-93.
22. مفيد الزيدي «التيارات الفكرية في الخليج لعربي2938-1971»سلسلة أطروحات الدكتوراه ط1 مركز دراسات الوحدة بيروت 200045-46.
23. جمال زكريا قاسم:»تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في امارات الخليجالعربي والمنافسات الإقليمية والدولية» مجلد2 القاهرة دار الفكرالعربي 1997 ص145.
24. جاسم محمد «قطر والعباءة السعودية: سياسة تغيير القوة بالمنطقة»شبكة النبأ المعلوماتية 2012/12/27 على الموقع: htoo://www.annabaa.org/htm.295/12/nvanews/2012
25. ديفيد روبرتس «السياسة الخارجية القطرية»مركز إنماء للبحوث والدراسات 2013/6/16
26. نهى مكرم «المال السياسي حول قطر إلى بطل ثورات الربيع العربي»البورصة 2013/3/25
27. محمد عايش «الغاز القطري يصل إلى 3ملاين منزل جديد في بريطانيا»العربية نت 2013/11/7
28. أيمن السيد عبد الوهاب « الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية» مجلة السياسة الدولية القاهرة العدد136 نيسان1999 ص174.
29. سامي الجلوي «وين ماشي فينا سيدي»ط4 ايزيميديا جنيف 2013 ص113.

30. الأزمات العربية مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن العدد13 مارس2017 ص7.

31. خالد بنجدي الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي جامعة عبدالمالك السعدي المغرب 20ديسمبر2013.

32. كرم نعمه «قطر تصنع أجنتدها الإسلامية في ليبيا بالسلاح والمال»ميدل ايست أونلاين 5أكتوبر 2011.

33. بثينه اشتيوي ماذا جنت دول الخليج العربي من الصراع الدائرة في ليبيا؟ ساسة بوست 20ابريل2015 www.sasapost.com

34. كريستيان كوتس اورليخسن «قطر والربيع العربي مركز كارنيغي دراسات شئون الشرق الأوسط 24ديسمبر2014.

35. أحمد ناجي «التدخل القطري في ليبيا أثناء الثورة.. شحنات من الأسلحة وتدريبات في الدوحة»موقع مصرس 5فبراير2013 /www.masrees.com almashhad/154217

36. «قطر وثورة ليبيا.. الدوحة تنتقل من الوساطة إلى النفوذ وسط دخان الحرب»مادة منشورة في صحيفة الشرق عدد378 16ديسمبر2013ص21.

37. اللواء ركن حمدالعطية «قطر تقود تحالفًا عسكريًا جديدًا مع الحلف الأطلسي في ليبيا» العربية.نت 26أكتوبر 20.

دراسات

مسار العلاقات العراقية الأمريكية بعد عقدين من الغزو

تبعية أم شراكة؟

د. خالد هاشم محمد

جامعة الأنبار - العراق

يتميز مسار العلاقات العراقية الأمريكية بأنه مسار متغيّر وغير ثابت، ويتضح ذلك من عدم وضوح أو استقرار العلاقة بين الطرفين، التي تمر على الدوام بتحديات تمنع عنها صفة الاستقرار والدوام. وبدايةً، يمكن تقسيم مسار العلاقات بين العراق والولايات المتحدة منذ احتلاله إلى خمس مراحل رئيسية، هي:

- **المرحلة الأولى:** من 2003 (بداية الاحتلال) إلى 2011 (تفعيل الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية)، إذ هيمنت الملفات العسكرية والأمنية على طبيعة العلاقة، وانتهت هذه الحقبة بانسحاب القوات الأمريكية من العراق مع تكبدها خسائر مادية ومعنوية كبيرة.
- **المرحلة الثانية:** من 2011 إلى 2014 (مع انتهاء حكومة نوري المالكي الثانية)، كانت عملية انسحاب القوات الأمريكية قد تمت، وشهدت العلاقة الثنائية انخفاضًا واضحًا رافقها غياب التعاون العسكري والأمني، ونتج عن هذا الغياب نمو داعش والإرهاب المتطرف.
- **المرحلة الثالثة:** من 2014 (تسلّم حيدر العبادي للحكومة) إلى 2017 (مع تحرير مدينة الموصل)، ازداد التعاون الثنائي في مكافحة داعش عن طريق قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة، ورافق هذه الزيادة تعاون سياسي ولا سيما في السعي لتطبيع علاقات العراق مع دول الخليج.
- **المرحلة الرابعة:** من 2018 إلى تسلم جو بايدن مقاليد السلطة (أثناء إدارة الرئيس ترامب)، نرى أن دور الولايات المتحدة في العراق محوره أمني ومعني بمتابعة فلول داعش من جهة، وكذلك مراقبة الوضع الإقليمي ولا سيما مع تطبيق استراتيجية «الضغط الأقصى» ضد إيران من جهة أخرى، وانتهت هذه المرحلة بقرار مجلس النواب العراقي الذي طلب من الحكومة ترتيب جدولة خروج القوات الأجنبية (ومن ضمنها الأمريكية) من العراق.
- **المرحلة الخامسة:** من 2021 (تسلم بايدن السلطة) وإلى الآن، شهدت في البداية تراجعًا واضحًا للدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص، فلم يكن العراق حاضرًا في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بدأنا نشهد تحديدًا مع زيارة بايدن للمنطقة وزيارته للسعودية في يوليو 2022 عودة للدور الأمريكي مرة ثانية، وهذا ما اتضح من خلال مقال لبايدن في «الواشنطن بوست»، حيث أشار فيما يتعلق بالعراق إلى أنه أصبح اليوم أكثر أمنًا واستقرارًا، وهو ما انعكس على دوره «كمنصة للدبلوماسية» على حسب تعبيره، ترعى وساطة في المنطقة ما بين السعودية وإيران.

أولًا: واقع الاحتلال والانقسام العراق

يعود الانقسام العراقي (حول هل هو احتلال أم تحرير) إلى أيام المعارضة العراقية عندما أصبح واقع الاحتلال قائمًا على الأرض، ونشب جدال بين العراقيين حول اليوم الوطني للعراق، بعد أن كان النظام العراقي السابق يحتفي بذكرى تسلمه للسلطة في 17 يوليو 1968 يومًا وطنيًا. لكن مجلس الحكم الانتقالي الذي تولى السلطة بعد الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003، أقر يوم سقوط نظام الرئيس صدام حسين في 9 أبريل يومًا وطنيًا واستثنائيًا في تاريخ العراق المعاصر. وقد عبرت بعض القوى والتيارات السياسية المعارضة للنظام العراقي، عن ترحيبها بالتدخل العسكري الأمريكي باعتباره -وفق تصوراتها- عاملًا مهمًا لإسقاط النظام، وهناك قوى عارضت ونددت بذلك التدخل. أما على مستوى الشارع والرأي العام العراقي، فقد كان هناك استقطاب واسع خلال الأعوام الأولى للاحتلال، وسادت وجهتا نظر متقابلتان من داخل العراق، واحدة تشير إلى السلبيات، فيما تتحدث الأخرى بروح متفائلة عن جوانب إيجابية.

وهنا يجب التمييز بين أمرين مهمين: الأول هو إسقاط نظام صدام حسين بغض النظر عن تداعياته، والثاني هو تبعات الاحتلال الأمريكي بغض النظر عن سقوط النظام. فالموضوعان منفصلان عن بعضهما، والتوقيتات مختلفة، فالولايات المتحدة لم تعلن عن نفسها كقوة احتلال في 9-4 بل جاء وراءها بأيام، كذلك ليس من المنطق أن نقيم نظام صدام حسين وفق ما حصل بعد سقوطه، فسلبيات الحكومات التي جاءت بعده لا تبرئ صفحته ولا تلغي أخطاءه، هذا من جانب.

من جانب آخر، المشهد السياسي العراقي اليوم وبعد 19 عامًا على سقوط بغداد، لا يحتاج إلى الكثير من الجدل والجهد لتوضيح الحال الذي آلت إليه البلاد، ويتقاسم مسئولية ذلك الولايات المتحدة من جانب والقوى السياسية التي سيطرت على المشهد السياسي العراقي من جانب آخر، حيث بات السواد الأعظم من العراقيين يرى أن الاحتلال الأمريكي لبلادهم لم يجلب سوى الموت والخراب وتفكيك البلاد حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتمنون الخلاص من حقبة النظام السابق، فما خلّفه الاحتلال الأمريكي من مآسٍ كبير للغاية إلى درجة دفعت بمن تسلم السلطة في البلاد لإلغاء قرار اتخذه عام 2005 إبان مجلس الحكم الانتقالي، اعتبر

فيه يوم 4/9 يومًا وطنيًا، واستبدله بيوم 10/3 كيوم وطني، وهو يوم انضمام العراق إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1932 .

- **سلطة الائتلاف الموحد:** اتسمت العلاقات العراقية الأمريكية في هذه المرحلة من احتلاله بإحكام مطلق من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، وسادها الكثير من التخبط والارتجال في اتخاذ القرارات على كل المستويات من قبل الإدارة الأمريكية. فبعد شهر من سقوط بغداد اتضح أن الأوضاع على الأرض مختلفة تمامًا عما توقعه المخططون الأمريكيون. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

1. **مرحلة الحاكم العسكري المباشر:** أوكل لوزارة الدفاع الأمريكية في هذه المرحلة مهمة إدارة العراق، ومثل الجنرال «جاي غارنر» وزارة الدفاع، وقيادة القوات المشتركة المنضوية إلى إمرة القوات الأمريكية لمدة شهر. وعلى الرغم من قصر مدة هذه المرحلة إلا أن وقعها كان شديدًا على العراقيّين، لأن الصدمة الفعلية فيها كانت وقوع البلاد تحت الاحتلال، فالرغبة في نوع من التغيير لم تكن تعني بالنسبة إليهم احتلال بلادهم على الإطلاق [2] .

2. **مرحلة الحاكم المدني (بول بريمر):** حددت مهمة الحاكم المدني لحظة وصوله للعراق في 12 مايو 2003، بمدة زمنية (90) يومًا، ولكنها استمرت لأكثر من (14) شهرًا. واتسمت تلك الفترة بعدد من الإخفاقات، استدعت إجراء تعديلات تكتيكية مستمرة على السياسة الأمريكية في العراق. فكان أول قراراته حل الجيش والشرطة العراقية، وصرف جميع الموظفين البعثيين من الدولة، مما أثار استياء واسعًا ساهم في تنمية المشاعر المعادية للوجود الأمريكي في العراق. وفي هذه المرحلة، عملت الولايات المتحدة على شرعنة احتلالها للعراق لإضفاء الشرعية الدولية على احتلاله.

وخلال هذه الفترة أسس بريمر مجلس الحكم الانتقالي في 2003/7/13 وضم (25) شخصية عراقية أغلبها من المعارضة السابقة لنظام صدام حسين، وأبرز هذا التأسيس النواحي الطائفية والمذهبية والإثنية في تركيبة المجلس، ولم تكن لأعضاء هذا المجلس أية سلطات سياسية أو دستورية فعلية، لأن المستشارين الأمريكيين الذين كانوا بمعية بول بريمر هم الذين لهم الحق والسلطة وحدها في إصدار القرارات والمراسيم الخاصة برسم السياسات العامة بكل الوزارات. لذلك أخذ الشعب العراقي ينظر إلى دور هذا المجلس بنوع من الريبة

والقلق بشأن الغاية التي أسس من أجلها. فهل استُخدم لأجل إضفاء الشرعية على الاحتلال؟ أم أنّه كان حلًا لا بدّ منه من خلال جعله وسيطًا بين الشعب وقوات الاحتلال؟ لذلك حاولت سلطة الاحتلال الأمريكي إشراك المجلس شكليًّا في بعض الاختصاصات، مثل الميزانية، والتمثيل الخارجي، والعلاقات الدّوليّة، وغيرها من الأمور الشكلية التي لا تشكل تأثيرًا مباشرًا في إدارة شئون الدولة[3].

وخلال تلك المرحلة، بدأت القوات الأمريكية الموجودة في العراق تتكبد الكثير من الخسائر الماديّة والبشرية، نتيجة تصاعد أعمال العنف والمقاومة. ولذلك بدأت تلك الإدارة تدويل القضية العراقية، بالركون إلى المنظمة الدولية.

3. **مرحلة تشكيل الحكومة الانتقالية:** بعد تأليف مجلس الحكم العراقي، وُضع دستور مؤقت للعراق فرضته الإدارة الأمريكية في 2004/3/8، سُمي قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، في محاولة لامتصاص النقمة على قوات الاحتلال، ومحاولة حصر أعمال العنف المستمرة في العراق. وجرى تبني سياسة نقل السيادة إلى الشعب العراقي وإعلان حكومة عراقية واختيار إياد علاوي لرئاستها، وغازي الياور رئيسًا للجمهورية في 2004/6/1، لتحل محلّ سلطة الائتلاف، ومجلس الحكم في العراق، ولكن سلطة الاحتلال الأمريكي احتفظت بصلاحيات واسعة في العراق، وكانت هي صاحبة القرار في أثناء فترة الحكومة الانتقالية.

لكن هذه الإجراءات لم تخفف من الحالة المتردية للأمن في العراق، ولم تقلل من استهداف الجنود الأمريكيين، رافقها الانتهاكات اللا أخلاقية من قبل قوات الاحتلال الأمريكي فيما عُرف حينها (بفضيحة سجن أبو غريب)، مما أثر بشكل مباشر في شعبية الحرب في الولايات المتحدة، وضغط بشكل واضح على إدارة بوش وقلل من شعبيتها الداخلية. كما أن إجراء انتخابات تشريعية واختيار برلمان عراقي ينتخب حكومة عراقية ويُقر دستورًا دائمًا للبلاد في عام 2005 لم يسفر عن نتائج واضحة فيما يخص الحالة الأمنية داخل العراق نتيجة مقاطعة فئات من الشعب العراقي للعملية السياسية. ولم تؤدِّ الخطوات السابقة إلى نتائج ملموسة تنعكس على حالة الشعب العراقي أو تحقيق الوعود التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية للشعب العراقي وشعوب منطقة الشرق الأوسط. مما زاد من عمق الأزمة نتيجة الخسائر البشرية وارتفاع تكلفة الحرب إلى أرقام قياسية لم تكن متوقعة مسبقًا[4].

ثانيًا: الواقعية الأمريكية والتفكير بالانسحاب

نمت أثناء هذه الفترة داخل الإدارة الأمريكية قناعة تؤكد ضرورة إيجاد إطار سياسي للخروج الآمن وبأقل الخسائر من الورطة العسكرية والسياسية في العراق. فقد ظهرت إشارات في تصريحات الرئيس بوش الابن والقيادة الأمريكية توضح صعوبة الموقف في العراق، وتردد المسئولون في الحديث عن الانسحاب، وتأرجح الموقف الأمريكي بين ترتيبات ما بعد الانسحاب والإقرار بالفشل[5]، فتم توقيع إعلان المبادئ في 2007/8/26 بين رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي والرئيس الأمريكي بوش الابن، والذي حدد ثلاثة مجالات (سياسية، اقتصادية، أمنية) يجب عقد اتفاق بشأنها والتركيز على مستقبل الوجود الأمريكي بالعراق[6]. إلا أن الواقع كان يشير إلى أن هذه الاتفاقية، وخاصة الجوانب الأمنية منها، تُعد تدخلًا سافرًا في شئون العراق الداخلية، نظرًا لوصاية القوات الأمريكية على العراق، وإطلاق يدها في كل شبر من أرضه، وعدم خضوع القوات الأمنية والمتعاونين معها إلى القانون العراقي الداخلي. إضافة إلى أن شمولية المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تناولتها وتداعياتها على العراق والمنطقة يجعلها لا تعد بأي حال من الأحوال شأنًا عراقيًا.

لا شك أن من أهم أسباب وصول الحزب الديمقراطي الأمريكي إلى البيت الأبيض، وتشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس باراك أوباما، يعود إلى الفشل الذريع لاستراتيجية الإدارة الأمريكية السابقة (للجمهوريين) برئاسة الرئيس السابق بوش الابن.

وعليه، أصبحت القضية العراقية أحد أهم التحديات التي تواجهها الإدارة الجديدة، فسعت بكل ما أوتيت من قوة من أجل إيجاد استراتيجية عملية في مواجهة الوضع العراقي الصعب والمعقد. في خطاب تنصيبه رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، قال أوباما: «سوف نبدأ بإعادة العراق إلى شعبه»[7] وحدد أوباما لذلك جدولًا زمنيًا مدته 16 شهرًا من تاريخ توليه مسئولية الحكم، ومن ثم وضعت الإدارة الأمريكية الانسحاب موضع التنفيذ ووفق مراحل[8].

وفي يوم الثلاثاء 30 يونيو من عام 2011، انسحبت القوات الأمريكية من المدن العراقية وفقًا للاتفاق، ورفض العراق محاولات إدارة الرئيس أوباما الإبقاء على قوات أمريكية محدودة بعد الانسحاب، فقد عمل مسئولو البيت الأبيض لفترة ثمانية عشر شهرًا للتفاوض على اتفاقية

مع العراقيين تسمح ببقاء عدد محدد من القوات الأمريكية لما بعد الانسحاب من العراق تلغي ما كان وقعه جورج بوش الابن. فقد نصّت الاتفاقية على انسحاب القوات الأمريكية في ديسمبر 2011 انسحابا كاملًا، وكان هدف واشنطن من تكثيف جهودها لإبقاء عدد من قواتها في العراق يهدف إلى تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، ومنع طهران من استغلال ما تسميه الدوائر الأمريكية بالفراغ المحتمل في العراق بعد سحب القوات الأمريكية منه[9].

واعتبرت إدارة الرئيس أوباما أن إنهاء التورّط العسكري الأمريكي في العراق وانسحابها منه أواخر عام 2011، هو أحد أهمّ إنجازاتها. وبالتالي، يمكن القول إن العراق قد تراجعت أهميته ضمن سلم أولويات الإدارة الأمريكية لصالح قضايا وملفات أكثر أهمية وسخونة من وجهة نظر صانع القرار الاستراتيجي الأمريكي.

ثالثًا: الآثار المترتبة على الانسحاب الأمريكي من العراق

ترك الانسحاب الأمريكي من العراق العديد من المخاوف والهواجس على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي هناك الكثير من الهواجس والمخاوف من الفراغ السياسي والأمني الداخلي والضعف العسكري وتداعياته على مختلف الصعد. أما على المستوى الإقليمي، يثير الفراغ السياسي والأمني بانسحاب القوات الأمريكية من العراق شهية دول الإقليم لمحاولة ملء الفراغ واستثماره بعيدًا عن مصالح الدولة العراقية.

على المستوى الداخلي: أثار الانسحاب الأمريكي من العراق العديد من التحديات الداخلية، والتي أخذت أبعادًا مختلفة، ولعل أهمها في التالي:

1. **التحدي السياسي:** مثّل العامل السياسي الاختبار الحقيقي الأول لأسس النظام الذي أرسته الإدارة الأمريكية في العراق بعد انسحاب القوات المقاتلة من العراق، وتحديدًا ما يتعلق منها بفكرة التداول السلمي للسلطة، وباحترام قواعد اللعبة السياسية التي تم إرساؤها في الدستور العراقي بين أطياف وعرقيات المجتمع العراقي، فمن ناحية لا يوجد احترام لقواعد اللعبة السياسية على النحو الذي أقره الدستور والقانون، حيث لم يعد تقاسم المناصب السياسية مرتبطًا بنتيجة الانتخابات بقدر ارتباطه بضرورة وجود «ممثل» عن الطائفة أو الجماعة العرقية[10].

كما لم يعد هناك أي التزام من جانب القوى السياسية المشكلة للحكومة بأي اتفاق مع القوى السياسية الأخرى، مع تبرير ذلك ببعض مواد الدستور التي يتم انتقاؤها لذلك الغرض، حيث عطل السيد نوري المالكي تشكيل المجلس الوطني للسياسات، الذي تم الاتفاق عليه في 11 / 11 /2010، والذي جرى بموجبه التوصل إلى حل لأزمة تشكيل الحكومة، استنادًا إلى كونه غيردستوري.

2. **التحدي الأمني:** لا شك في أن الانكشاف والفراغ الأمني الذي تركه خروج القوات الأمريكية من العراق أعطى الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة مزيدًا من الحرية، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فقد كان هناك تخوف كبير لدى الحكومة العراقية من وجود مخططات إقليمية لدعم جهات داخل العراق للقيام بأعمال إرهابية، قد تصل إلى مستوى الانقلابات العسكرية والحكومية والتصفيات الجسدية[11]. وقد اعتبر ارتفاع منحنى العنف خلال الفترة الانتقالية لنقل السلطات والمسئوليات الأمنية من القوات الأمريكية للقوات العراقية، مؤشرًا خطيرًا على هشاشة الوضع الأمني آنذاك، وهو يدل على عدم وجود ثقة كاملة لدى السياسيين العراقيين، ولدى القيادات الميدانية الأمريكية والعراقية في جاهزية القوات العراقية لتأمين نفسها بعد انسحاب كامل القوات الأمريكية.

وعلى المستوى الخارجي، أتاح انسحاب القوات الأمريكية من العراق الفرصة لبعض دول الجوار الإقليمي لتزيد من حجم نفوذها في العراق، ومحاولة ملء هذا الفراغ واستثماره بعيدًا عن مصالح الدولة العراقية، ومن تلك الدول إيران وتركيا، كما هو موضح على النحو التالي:

1. **إيران:** عدت إيران الدولة الأكثر ترشيحا للعب دورًا في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، نظرًا لما تمتلكه من قدرات ملموسة ومحسوسة لجعل المصالح العراقية مرتهنة إلى حد ما لمصالح إيران الحيوية، فإيران تتكئ على أدوات متعددة، إذ لديها نفوذ واسع على قوى سياسية حاكمة في العراق [12]، ولا شك أن إيران قد أعدت العدة لما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، ويمكن أن يعطي تصريح الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد حينما قال: «إن قوة الولايات المتحدة تنهار في العراق على وجه السرعة، وإن إيران مستعدة للتدخل لملء الفراغ»، تصورًا لما يمكن أن يكون عليه الوضع في العراق بعد الانسحاب.

2. **تركيا:** أما تركيا فيمكن القول إن هناك نمطين من التفاعل أو التعامل حكما سياسة تركيا مع التغيير الذي حصل في العراق بعد عام 2003، النمط الأول: حينما اختطت تركيا سياسة

التكيف السلبي، وهي السياسة التي استمرت إلى حدود عام 2007، وعماد هذه السياسة أن لا تعمد تركيا إلى الانغماس في الشأن العراقي، مقابل التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وعدم التعامل مباشرة مع الإدارة الكردية العراقية.

إلا أنه ومنذ عام 2007 بدأ تحول في السياسة الخارجية التركية التي اختطت سياسة جديدة ألا وهي سياسة التكيف الإيجابي، وذلك بعد أن شعرت بأن تعاظم دورها الإقليمي قد يوفر دورًا لسياستها في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديدًا شماله، سواء لجهة التخفيف من مخاوفها إزاء إقامة دولة كردية هناك، أو لجهة إيجاد دور تركي إقليمي في التطورات المقبلة، وهو الأمر الذي يعني لها الظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة، وبهذا فإن تركيا قررت العودة إلى المعادلة الداخلية لتتزامن مع بدء العد العكسي لانحسار الوجود الأمريكي العسكري على الأقل، تمهيدًا للانسحاب الأمريكي الكامل، وما قد يترتب عليه من تجليات وآثار تريد هي أن تكون حاضرة وفاعلة لا مستقبلة لتداعياته فقط[13].

لقد أصبح العراق بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة في نهاية 2011، والتي كان وجودها بمثابة عازل بين قوتين إقليميتين هما تركيا وإيران، أصبح ساحة مواجهة بينهما، ويرتبط الحديث عن هذه المواجهة باختلاف الخيار السياسي لكل منهما في العراق، والذي اتضح خلال انتخابات 2010، حيث راهنت تركيا على القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، في مواجهة قائمة دولة القانون التي يتزعمها المالكي، في محاولة منها لتقليص النفوذ الإيراني، من خلال دعم وصول نخبة أقل تبعية لإيران. ومع نجاح إيران في ضمان تمديد ولاية المالكي، تراجعت فرص تمدد تركيا اقتصاديًا في بغداد وغيرها من المدن التي تتبع الحكومة المركزية في بغداد، وذلك مقابل تزايد استثماراتها في كردستان.

لا شك أن المشهد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، لم يكن يبعث على التفاؤل، فالنظام الذي تركه الاحتلال بعد انسحابه مبني على انقسامات داخلية عرقية وطائفية عميقة، مع غياب الديمقراطية الحقيقية، ومع استمرار تدخل جيران العراق، كل ذلك قوض عملية الاستقرار في العراق. وأصبح العراق على شفا انهيار ما بين المركزية المطلقة للسلطة وما بين خطر حرب أهلية قد تقود إلى التقسيم.

رابعًا: العودة الأمريكية للعراق بعد عام 2014

شملت المفاجأة التي فجرها تنظيم «داعش» في يونيو 2014، بالتمدد من سوريا إلى العراق والسيطرة على مساحات شاسعة في شمال العراق وغربه، هذه المفاجآت هزت «مبدأ أوباما» هزة عنيفة، ووحدات الجيش العراقي التي تعد بعشرات الآلاف، ذات التدريب والتسليح الأمريكيين، ولم تلبث «قوات البشمركة» الكردية أن بدأت هي الأخرى بالتقهقر أمام تقدم داعش، لولا تدخل الطيران الحربي الأمريكي. ولم يدفع ارتكاب تنظيم «داعش» للعديد من المجازر على الأراضي العراقية والسورية، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها للتحرك الجاد للبحث عن سبيل لمواجهته، إلا أن قيام هذا التنظيم بإعدام صحفيين وعمال إغاثة أمريكيين وغربيين أدى إلى خضوع أوباما لضغوط أمريكية غير مسبوقة، سياسيًا ثم شعبيًا[14]، فقد تحول الرأي العام الأمريكي هذه المرة لمصلحة فعل عسكري، ردًا على قتل الصحفيين والموظفين الإغاثيين، ووجد أوباما المتردد نفسه مضطرًا إلى تحديد استراتيجية لمحاربة داعش، وهو الذي كان قد قال قبل أسابيع قليلة من ذلك إن إدارته لا تملك استراتيجية لمحاربته.

وقد تدرج موقف إدارة الرئيس أوباما في التعامل مع الأزمة العراقية ومواجهة صعود تنظيم «داعش» عبر ثلاث مراحل[15]:

المرحلة الأولى: خلال هذه المرحلة ركزت إدارة أوباما بشكل أكبر على الخيار السياسي والتعامل مع الأسباب التي أدت إلى صعود التنظيم على الساحة العراقية، وفي الوقت نفسه كان الخيار العسكري مطروحًا كأحد أدوات التعامل مع الموقف، ولكن بشكل محدود من خلال شن هجمات بطائرات بدون طيار أو مقاتلات عسكرية إذا اقتضى الأمر.

المرحلة الثانية: تمثلت التطورات المرتبطة بهذه المرحلة بتجاوز تنظيم داعش الخطوط الحمراء من خلال قيامه بشن هجمات استهدفت الطائفة الإيزيدية وتهجيرها إلى جبال سنجار، واتباعه سياسة تهجير قسري بحقهم، وسيطرته على سد الموصل الاستراتيجي، واقترابه من استهداف أربيل عاصمة كردستان العراق. والتحركات الفعلية التي قامت بها إدارة أوباما خلال هذه المرحلة شملت عددًا من الإجراءات، منها العمليات العسكرية الإغاثية، وحصول تحول في السياسة الأمريكية المتعلقة بتسليح القوات الكردية، والتي كانت تتبعها الإدارة الأمريكية السابقة.

المرحلة الثالثة: خلال المرحلتين الأولى والثانية، ارتكز موقف إدارة أوباما على التعامل مع تطورات الموقف على الأرض، وكان أشبه برد فعل على تحركات تنظيم «داعش»، دون تطوير استراتيجية محددة للقضاء على التنظيم أو محاولة تحجيم خطره.

فرضت تطورات الموقف على إدارة الرئيس أوباما التحرك نحو وضع استراتيجية شاملة للتعامل مع تنظيم «داعش»، لا تتعلق بتوجيه ضربات للتنظيم في شرق العراق، وإنما وضع خطط لتوجيه ضربات للتنظيم في معاقله في سوريا وشمال العراق. وقد شملت تلك الاستراتيجية شقين: شقًا عسكريًا، وشقًا دبلوماسيًا سياسيًا. الشق العسكري تمثل في إقامة تحالف عسكري دولي وإقليمي لغرض مواجهة تنظيم «داعش»، بقيادة الولايات المتحدة، يضم أكثر من عشرين دولة، وزيادة وتيرة تسليح القوات البرية الحليفة، وتدريبها، وإسنادها، مثل الجيش العراقي، وقوات البشمركة الكردية، وبعض قوى المعارضة المعتدلة السورية. الشق الدبلوماسي والسياسي تمثل في تبني إدارة أوباما عددًا من قرارات مجلس الأمن الدولي، ومن ضمنها القرار (2170) في أغسطس 2014، والقرار (2178) في سبتمبر 2014، لجعل العقوبات الدولية أكثر رصانة، وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب والأموال لتنظيم «داعش» وجبهة النصرة التي تنشط في سوريا بوصفها فرعًا من تنظيم «القاعدة»[16]، كما عقدت إدارة أوباما في فبراير 2015 قمة عالمية لمواجهة التطرف، استهدفت جلب زعماء محليين ودوليين لمناقشة سبل مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي إلى نشر التطرف وتعبئة المتطرفين وإلى الممارسات العنيفة[17].

وأخيرًا، قادت إدارة أوباما حملة دبلوماسية استهدفت العمل مع القادة العراقيين ودول أخرى في المنطقة من أجل المساهمة في استقرار العراق، وقد أمر أوباما وزير خارجيته -آنذاك- جون كيري التوجه إلى أوروبا والشرق الأوسط من أجل عقد اجتماعات مع عدد من قادة دولها الحليفة لأمريكا بغية التشاور معهم بشأن الوضع في العراق[18]. لكن هذا الجهد أعاقته حقيقة عدم اتفاق دول المنطقة الرئيسية على خيار موحد للخروج من الصراع في العراق وسوريا، وهو الصراع الذي خلق الظروف لصعود تنظيم «داعش».

لقد أعطت إدارة أوباما لقضية «الخروج من العراق» الأسبقية والأولوية على غيرها من القضايا، غير مهتمة بتصحيح الأوضاع الداخلية في العراق، وحتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، لم يحدث استقرار للبلاد بل انتشرت المنظمات الإرهابية وعلى رأسها

داعش، وبدا أوباما عاجزًا أمام الرأي العام الأمريكي في حل المشكلة العراقية مختزلًا الموضوع العراقي في مجرد الحرب على الإرهاب، وغادر أوباما منصبه من دون حسم نهائي للحرب ضد تنظيم «داعش»، الذي شهد صعودًا كبيرًا خلال فترة حكمه، والتي يرى منتقدو سياساته أن شوكة التنظيم المسلح لم تقوَ إلا بعد مغادرة القوات الأمريكية للعراق، وهو في اعتقادهم مؤشر آخر على تضاؤل نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

خامسًا: جدلية بقاء القوات الأمريكية في العراق

بحلول عام 2017، لم يعد تنظيم «داعش» يسيطر على الأراضي العراقية، واستطاعت القوات العراقية وبدعم من قوة المهام المشتركة من تحرير المواصل آخر معقل للتنظيم. ومنذ عام 2017، احتفظت الولايات المتحدة بوجود عسكري محدود في العراق لتدريب وتقديم المشورة ودعم القوات العراقية في مهامها لملاحقة فلول وخلايا ذلك التنظيم. وفي حين أن تنظيم «داعش» لم يعد يسيطر على الأراضي العراقية، لكنه أظهر قدرته على الظهور مرة أخرى عبر تنفيذ هجمات ضد القوات الأمنية العراقية، وبالتالي، أظهرت الحكومة العراقية الرغبة في استمرار وجود دعم عسكري أمريكي محدود ومتواصل في العراق، لكن بعض الجهات السياسية الفاعلة في الداخل العراقي، لا سيما تلك التي تربطها علاقات وثيقة مع طهران، عارضت أي وجود عسكري أمريكي هناك بعد انحسار تهديد «داعش»، داعية الولايات المتحدة إلى مغادرة العراق أو طردها منه.

1. **الأساس القانوني لوجود القوات الأمريكية:** بالمقارنة بحالة غزو العراق عام 2003، فإن العمليات العسكرية الأمريكية في العراق ضد «داعش» لها أساس قانوني، فقد كانت موافقة الحكومة العراقية حجر الأساس القانوني لتلك العمليات. إضافة إلى دعم مجلس الأمن الدولي بموجب قرار رقم (2249) لعام 2015، والذي دعا الدول إلى «اتخاذ جميع التدابير اللازمة « لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم «داعش». وأصبحنا أمام أهداف تتعلق بالمجتمع الدولي كله، وليس العراق فحسب، بل إن العراق قد أصبح طرفًا في هذا التحالف من دون أن تكون له القدرة على رفض شروطه، بسبب الوضع الصعب الذي كان يمر به، وحاجته الملحة إلى المساعدة الدولية لمواجهة خطر «داعش»[19]. باختصار، فإن العمليات العسكرية الأمريكية في العراق قانونية، لأن الحكومة العراقية التي تعمل من

خلال مجلس الوزراء، بالاعتماد على الصلاحيات المسموح بها بموجب القانون العراقي، دعت الولايات المتحدة للعمل على أرض العراق.

2. **نقطة الجدال والخلاف العراقي:** شكّل مقتل قائد فيلق القدس الجنرال الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد في العراق أبو مهدي المهندس وآخرين في 2020/1/3 في غارة أمريكية بطائرة بدون طيار على محيط مطار بغداد التي وافق عليها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، انتهاكًا للشروط المكتوبة التي تم الاتفاق عليها مع الجانب العراقي، فلم يقتصر الأمر على أي من الأهداف التابعة لتنظيم «داعش»، ولكن الأمر اشتمل على أن العديد من القتلى (بمن فيهم المهندس) كانوا بموجب القانون العراقي أفرادًا في القوات المسلحة العراقية بحكم مناصبهم في قوات الحشد الشعبي (التي تم دمجها بموجب القانون العراقي في قوى الأمن الداخلي في عام 2016). وعلى الفور تمت إدانة الغارة التي أمر بها الرئيس ترامب ردًا على سلسلة الهجمات المتصاعدة على المصالح الأمريكية في العراق بما في ذلك السفارة الأمريكية، من قبل الطيف السياسي العراقي.

وفي 2020/1/5، أي بعد يومين من الضربة، أصدر البرلمان العراقي قرارًا غير ملزم يدعو الحكومة العراقية إلى إنهاء تواجد جميع القوات الأجنبية على أرض العراق، وقد تمت مقاطعة التصويت من قبل العديد من ممثلي السنة والأكراد (حضر التصويت فقط 168 من أصل 329 نائبًا)، ولم يكن القرار ملزمًا للحكومة العراقية التي كانت في حينها حكومة تصريف الأعمال برئاسة عادل عبد المهدي، وبالتالي لم تكن دستوريًا قادرة على اتخاذ قرارات مهمة. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن الدستور العراقي والقوانين تمنح البرلمان سلطة التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فإن القانون لا يمنح البرلمان صراحة سلطة إلغاء الاتفاقيات. فهذه السلطة تقع على عاتق الحكومة العراقية التي لم تقم بإلغاء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ولم تسحب الموافقة على وجود القوات الأمريكية من العراق. ونتيجة لذلك، لم يكن للقرار على الرغم من كونه رمزيًا للغاية أي تأثير فوري على القوات الأمريكية المتواجدة على أرض العراق[20].

وأصبحت الدعوات العراقية الداخلية لانسحاب الولايات المتحدة أو طردها (لا سيما الجماعات الشيعية) صرخة سياسية وأساسًا للتعبئة، فكثفت تلك المجاميع المسلحة هجماتها بالصواريخ والطائرات بدون طيار على الأفراد والمواقع الأمريكية في العراق، وكثيرًا

ما تبرر تلك الهجمات بمطالب الانسحاب الأمريكي من العراق، وغالبًا ما تستشهد بالقرار البرلماني غير الملزم، كإشارة إلى أن الولايات المتحدة هي قوة احتلال غير شرعية في العراق. ومنذ أواخر عام 2019، قتل خمسة مواطنين أمريكان، بينهم ثلاثة جنود أمريكيين (إلى جانب جندي بريطاني واحد)، في هجمات لتلك المجاميع المسلحة على قواعد أمريكية في العراق[21].

وحتى عام 2022، أقر البيت الأبيض بضربات جوية على تلك المجاميع المسلحة المدعومة من إيران على الأراضي العراقية في أربع مناسبات، مرة واحدة في عهد الرئيس بايدن، بالإضافة إلى ثلاث مناسبات في عهد الرئيس ترامب.

وعلى عكس العمليات الأمريكية في العراق ضد تنظيم «داعش»، فإن العمليات الأمريكية ضد المجاميع المسلحة المرتبطة بإيران غامضة من الناحية القانونية، فليس من الواضح إطلاقًا ما إذا كانت الموافقة العراقية تشمل هذه الضربات. في الواقع أدان العراق علانية الهجمات الأمريكية على أراضيه بعد الغارة الأمريكية بدون طيار التي قتلت قاسم سليماني والمهندس، ووصف رئيس الوزراء -آنذاك- عادل عبد المهدي القتل بأنه «عمل عدواني على العراق وانتهاك لسيادته»، وأشار إلى أنها «انتهكت شروط الوجود العسكري الأمريكي في العراق»[22].

وبينما تسمح شروط التعاون الأمريكي العراقي للولايات المتحدة الدفاع عن نفسها من الهجمات، تشير التصريحات العراقية المعلنة إلى أن الحكومة العراقية ترفض التبريرات الأمريكية لتلك الضربات. وتجدر الإشارة إلى أن الكثيرين في الدولة العراقية متعاطفون خلف الأبواب مع الضربات الأمريكية، لكنهم مضطرون لإدانة تلك الضربات علنًا خوفًا من انتقام وردة الفعل من تلك المجاميع المسلحة في العراق.

3. **جولات الحوار الاستراتيجي:** في شهر 2020/6، عقدت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي والإدارة الأمريكية برئاسة ترامب، الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي العراقي الأمريكي المخصص لمعالجة مستقبل الوجود الأمريكي في العراق. تضمنت الجولات اللاحقة من الحوار لقاء أيضًا بين الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء الكاظمي في شهر 2021/4، أكد الطرفان أن مهمة القوات الأمريكية انتقلت إلى مهمة التدريب والمهام الاستشارية، مما يسمح بإعادة انتشار أي قوات قتالية متبقية في العراق، مع تحديد موعد المحادثات التالية. ثم في محادثات شهر 2021/6، أعلنت الحكومتان العراقية والأمريكية،

أن العلاقة الأمنية سوف تنتقل بالكامل إلى دور التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأنه لن تكون هناك قوات أمريكية ذات دور قتالي في العراق بحلول 2021/12/31، وأن الولايات المتحدة ستواصل دعمها للقوات الأمنية العراقية بما في ذلك قوات البيشمركة، لبناء قدراتها في التعامل مع التهديدات المستقبلية.

وجاءت الجولتان الثالثة والرابعة من الحوار مع الجانب الأمريكي، لتؤكد على ما سبقها من جولات وسط معطيات الداخل العراقي التي تزداد تأزما وتعقيدا على المستوى السياسي والأمني كلما اقترب موعد الانتخابات التشريعية في شهر10/ 2021 من ناحية، أو على مستوى المتغيرات الإقليمية والدولية الناتجة عن تصاعد حالة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية المواقف الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران من ناحية ثانية، أو على مستوى السلوك الإقليمي الإيراني في العديد من الملفات التي يشكل العراق إحداها وأهمها على الإطلاق من ناحية ثالثة، بخلاف ما يمثله معطى وجود رئيس جديد من التيار الديني المحافظ على سدة الحكم في إيران من ناحية رابعة.

هذه التفاهمات الثنائية التي تمت عبر جولات الحوار ما بين الطرفين، والتي انتهت إلى تحديد موعد نهائي للانسحاب الأمريكي تنطوي على مجموعة من الدلالات [23]:

1. **أن حكومة الكاظمي كانت بأمس الحاجة إلى التوصل لاتفاق محدد ينهي التواجد الأمريكي في العراق**، كي يستخدمه كسلاح معنوي ضد حالة الاستقواء التي تبديها الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران ضد الدولة ومؤسساتها الأمنية تحديدًا وضد كل سياساته في معالجة أزمات العراق الداخلية، وأيضًا في إدارة علاقات العراق الخارجية وتحديدًا على المستوى الإقليمي، حيث يمثل الوجود الأمريكي ذريعة لتلك المجاميع المسلحة لرفع سلاحها في مواجهة الدولة.

2. **أن الإدارة الأمريكية ترغب في دعم مصطفى الكاظمي السياسي المستقل عن كافة القوى السياسية**، لا سيما تلك القريبة من إيران، وخاصة هو حاول تحجيم الدور الإيراني داخل العراق، عبر سياسة «التوازن الخارجي»، في محاولة لتخفيف قبضة إيران على العراق وإخراجه تدريجيًا من مسار التبعية لها، وإعادة العراق لكي يمارسه دوره الإقليمي السابق كأحد الفواعل في المنطقة، وهو ما نال استحسان الإدارة الأمريكية وتشجيعها، ومثلت علاقات التعاون الاستراتيجية ما بين مصر والأردن والخليج العربي والعراق نموذج لتلك الحالة.

3. **أن كلا الطرفين الأمريكي والعراقي قد رضخا بصورة أو بأخرى للضغوط التي تمارسها إيران ضدهما عبر وكلائها في العراق**، وتحديدًا تلك التي تضغط بها على المصالح الأمريكية عبر الاستهدافات العسكرية المتكررة، وبالتالي فإن تحديد الطرفين العراقي والأمريكي تأريخ معلن لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي، هدفه الأساسي التخفيف من حدة تلك الممارسات الإيرانية عبر وكلائها، وبما يحفظ ماء وجه الكاظمي الذي يبدو أمام حليفه الأمريكي عاجز عن حماية مصالحها هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إعلان الطرفين لموعد نهائي لسحب القوات الأمريكية من العراق قد يدفع إيران إلى إبداء مرونة تجاه شروط ومطالب الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمحادثات النووية بينهما.

4. **معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق:** على ما يبدو، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين العراقي والأمريكي بخصوص التواجد الأمريكي على أرض العراق، ما هو إلا إعادة تكييف الوجود العسكري الأمريكي الذي يتمثل في الـ(2500) جندي أمريكي على أرض العراق، وليس إنهاء الوجود أو الانسحاب الكامل، بحيث تتحول مهام تلك القوات من مهام قتالية إلى مهام تدرب ودعم استراتيجي وإسناد لوجستي، والتركيز على عملية مكافحة تنظيم «داعش»، مع الإبقاء على هذه القوات في قواعد عسكرية عراقية.

وبالتالي، فإن هذا التكييف للقوات الأمريكية على أرض العراق يدلل على الحاجة إلى بقاء تلك القوات في العراق، وأن هناك معوقات تفرض نفسها بقوة للإبقاء على الوجود الأمريكي على أرض العراق، أهمها:

أولًا: عدم استطاعة العراق بمؤسساته الأمنية الحالية توفير حماية أمنية فعالة للمصالح الأمريكية من قواعد وعتاد، ولا للمستشارين العسكريين الذين يتولون مهام التدريب والتسليح والعمل الاستخباراتي. من جانب آخر، فإن عملية تفكيك البنية العسكرية الأمريكية في العراق بحيث تتحول إلى قواعد وطنية تحت القيادة والسيطرة العراقية هي مسألة صعبة في المدى المنظور، رغم أن هناك سوابق في هذا الشأن، حيث جرى تفكيك ما لا يقل عن (12) قاعدة عسكرية أمريكية مع إخلاء ما يقارب من (147) ألف جندي أمريكي على مدار عشر سنوات[24].

ثانيًا: لن تسمح حكومة إقليم كردستان بأي نوع من الانسحاب الأمريكي، نظرًا لطبيعة العلاقات التعاونية المتميزة ما بين الإقليم والإدارات الأمريكية المختلفة، كما أن حكومة الإقليم لن تنسى مساندة القوات الأمريكية لها عندما وصل تهديد تنظيم «داعش» على

تخومها واستطاعت بفضل تلك المساندة إيقافه. وهذا الرفض من قبل الإقليم لسحب القوات الأمريكية كان سببًا مباشرًا في استهداف الجماعات المسلحة الموالية لإيران القواعد العسكرية الأمريكية في الإقليم عدة مرات، وكان أبرزها هو استهداف القاعدة الأمريكية في مطار أربيل. كما أن بقاء القوات الأمريكية في الإقليم مهم جدًا، خصوصًا إذا ما قررت الولايات المتحدة في يوم من الأيام «استقلال» هذا الإقليم [25].

ثالثًا: من جانب آخر، على الرغم من موقف إيران والجماعات التي تتبعها في العراق الصريح من الانسحاب الأمريكي من العراق، فإنها تدرك تمامًا أن أي انسحاب أمريكي من العراق قد يؤدي إلى عقوبات أمريكية حقيقية على العراق، خاصة مع عجز العراق عن الالتزام بالعقوبات الأمريكية (يحظى العراق باستثناء أمريكي مؤقت، يتم تجديده كل (90) يومًا، فيما يتعلق بواردات من الغاز والكهرباء الإيرانيين)، وهذا يعني أن إيران ستخسر شريانها الاقتصادي الرئيسي الذي يمدها بالعملة الصعبة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بفعل العقوبات الغربية عليها[26].

رابعًا: ليس لدى الإدارة الأمريكية الحالية الرغبة في الانسحاب العسكري من العراق باعتباره أحد أوراق الضغط الأمريكي على إيران، وربطه بتطورات المباحثات الجارية في فيينا لإحياء خطة العمل المشترك (الاتفاق النووي)، لا سيما وأن هناك رغبة أمريكية أيضًا في تقويض التمدد الإيراني في المنطقة كأحد استحقاقات عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي مع طهران.

خامسًا: حتى مع الانسحاب الأمريكي من العراق والإبقاء على عدد محدود من القوات لغرض التدريب والاستشارة، فإن الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في العراق اعتبرت ذلك مجرد تغيير في التسميات، وليس تغييرًا في مضمون وطبيعة البقاء العسكري الأمريكي داخل العراق، حيث تهدف واشنطن من ذلك -وفقًا لرؤية تلك الجماعات- لإعادة انتشار قواتها لضمان استمرار البقاء تحت تسميات أخرى. وفي هذا السياق، يشير المحللون إلى أن موقف إيران من قبول أو عدم قبول الانسحاب الأمريكي من العراق مرتبط بمعطيات المباحثات الأمريكية الإيرانية حول الملف النووي الإيراني وتتسع لتشمل كافة انخراطات إيران في الملفات الإقليمية العديدة.

نستنتج مما سبق، يبدو واضحًا أنه ليس ثم إجماع وطني على موضوع سحب القوات الأمريكية من العراق، فقد أعادت المواجهة الأمريكية – الإيرانية على أرض العراق ذلك الاستقطاب العراقي الداخلي، بعد أن حاول الجميع نكران هذا الاستقطاب لفترة طويلة. وبالتالي، **كانت هنالك فوائد ومخاطر ستترتب على الوجود الأمريكي في العراق:**

- **بينما تم هزيمة تنظيم «داعش» على الأرض**، يمكن للتنظيم أن يعاود الظهور دون سابق إنذار مرة أخرى. وفي غياب الدعم الأمريكي المستمر، قد لا تتمكن قوات الأمن العراقية من التعامل بفاعلية مع عودة تنظيم «داعش» المحتملة.
- **بينما استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق يهدد بالتصعيد مع إيران**، لا سيما في ضوء الهجمات المتبادلة والمتكررة بين القوات الأمريكية والجهات المدعومة من إيران، والتي عجزت الحكومة العراقية نفسها عن السيطرة عليها بشكل كامل، فإن هنالك ضرورات سياسية قوية للحفاظ على وجود عسكري أمريكي محدود في العراق لضمان استقرار العراق ومواجهة النفوذ الإيراني.
- **بينما هنالك قلة تعترف علنًا بضرورة وجود القوات الأمريكية على أرض العراق**، فإنه ونظرًا للحساسيات السياسية فإن العديد من مسئولي الحكومة العراقية يدعمون بالخفاء استمرار الوجود الأمريكي في العراق، كثقل موازٍ للنفوذ الإيراني، وهم أيضًا لا يريدون أن يسيطر عليهم جيرانهم. هذا الخوف من التبعية الإيرانية قوي بين المكون السني والكردي، ولكنه أيضًا بدأ يظهر بشكل متزايد بين المكون الشيعي في الفترة الأخيرة، الذي دعم العديد منهم الاحتجاجات الشعبية المطالبة بخروج العراق من السيطرة الإيرانية والجماعات المسلحة المتهمة بقتل المتظاهرين والصحفيين وتورطها بقضايا فساد، وبالتالي إفلاتها من العقاب. أن الدعم الأمريكي للاستخبارات العراقية وقوة نفاذ القانون وتعزيز سلطة القضاء العادل، هو أمر حاسم ومهم في منع انزلاق العراق إلى حالة اللا دولة على الأقل في الوقت الراهن.

سادسًا: العراق ما بين التبعية والشراكة

من المفروض أن تنتقل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة بعد الانسحاب من حالة التبعية إلى حالة التعاون والشراكة بين طرفين متساويين في السيادة والاستقلال، وبالتالي فإن العراق سيكون قادرًا، من الناحية النظرية، على اتخاذ قرارات مستقلة غير خاضعة للضغط الأمريكي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستسمح الإدارة الأمريكية لمثل ذلك أن يحدث؟

ترى الولايات المتحدة أن العراق كبلد يتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة، إذا ما تُرك يمكن أن تستغل من قبل أطراف أخرى. والعراق من وجهة نظر الولايات المتحدة يجب أن يعيد قوته لمنافسة إيران وليس ليكون جزءًا منها أو تابعًا لها (وهنا فإن الولايات المتحدة تجتهد في أن تجد صيغة تمكن العراق من الوقوف بوجه إيران لتحرمها من استخدام قدراته ضد إسرائيل). وفي المقابل، فإن العراق سيبقى بحاجة للولايات المتحدة لدعم عوامل البناء والاستقرار. وبالتأكيد فإن شكل واتجاه العلاقات الأمريكية-الإيرانية، الأمريكية-الإسرائيلية، سينعكس على مستوى وطبيعة العلاقات الأمريكية-العراقية.

وبالتالي، فإن مقتضيات التحليل الواقعي تفرض علينا النظر إلى طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية من منظور التبعية والحاجة لا الشراكة والتعاون. ويمكن رسم ملامح تلك العلاقة من خلال اتجاهين يتجادلان تلك العلاقة:

الاتجاه الأول: يميل إلى أن شكل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة سيأخذ شكل علاقات شراكة وتعاون على المستوى الرسمي، ولكن في الحقيقة هي أن هذه العلاقة في جوهرها هي علاقة تبعية. وسنجد خضوعًا عراقيًا للإرادة الأمريكية. ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى النظام السياسي العراقي والسياسيين الحاليين وعقلياتهم وتصرفاتهم، فحينما يجد هؤلاء الساسة في الإدارة الأمريكية المخلِّص والمنقذ من أي اعتداء خارجي أو حتى داخلي، سيجعل ذلك بالتأكيد العلاقة بين البلدين علاقة التابع والمتبوع. وما يمكن أن يعزز هذا الشكل من العلاقات هو أولًا: الاتفاقيات السياسية الموقعة بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتي تحكم شكل العلاقة بين الطرفين. **ثانيًا:** الرغبة المستمرة والدائمة التي تحكم قيادة إقليم كردستان والداعية إلى التمسك بالوجود الأمريكي، والاستعداد لمنحه كل ما يطلب حتى وإن وصل الأمر إلى قبول قواعد أمريكية جديدة في الإقليم. **ثالثًا:** لا يمكن أيضًا إخفاء الرغبات الأخرى المطالبة بإقامة أقاليم جديدة في المناطق العربية على غرار إقليم كردستان والتي سمح الدستور العراقي بإقامتها.

وإذا ما نجحت هذه المحاولات فإن ضعف السلطة المركزية سيزداد وستكون بحاجة أكبر إلى الدعم الأمريكي. **رابعًا:** إضافة إلى أن عدم الاستقرار السياسي وزيادة الصراعات حول المناصب سيجعل من الولايات المتحدة أداة تستخدمها الأطراف لردع بعضها بعضًا. فالأطراف الخاسرة ستظل متمسكة بالحلول الأمريكية، لا بل إنها ستلجأ إلى النفوذ الأمريكي لتجعل منه نفوذًا مستمرًا في العراق. فالحضور الأمريكي في تشكيل الحكومات العراقية منذ 2003 حاضر وبقوة، وإن خف دوره في الآونة الأخيرة في انتخابات 2021[27].

وهناك عامل آخر يدفع إلى جعل العراق بحاجة دائمة لتقوية علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية مستقبلًا، وهو ما يتعلق بتنظيم «داعش» الذي يميل إلى تغيير استراتيجيته في العراق بين فترة وأخرى، والذي سيدفع الحكومة العراقية إلى طلب الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل الاتفاقيات الأمنية المشتركة الموقعة بين الطرفين، الأمر الذي سيجعل الوجود الأمريكي فاعلًا في العراق وسيُبقي علاقات التعاون بين البلدين في إطارها الحقيقي، وهو حاجة العراق للولايات المتحدة، وهو ما تدركه الولايات المتحدة وتعيه جيدًا.

الاتجاه الثاني: علاقة متأرجحة ما بين الشراكة والتبعية، ولحصول ذلك أن يكون العراق دولة قادرة على اتخاذ قراراتها بنفسها دون تدخل خارجي وذات حكومة شراكة وطنية تكنوقراطية بعيدة عن المحاصصة الطائفية، وتضع المصلحة القومية العراقية العليا أساسًا للتعامل في السياسة الخارجية مع الولايات المتحدة ومع القوى الإقليمية ودول الجوار من غير العمق العربي، وضمن استراتيجية الحفاظ على الأمن القومي العراقي. وفي مثل هذه العلاقة سوف لن يكون هناك صراع أزلي ولا تعاون أزلي، وإنما هنالك مصالح واحترام متبادل وحدود لا يمكن أن تتجاوزها الولايات المتحدة إلى جعل العراق قاعدة أمريكية سياسيًا وعسكريًا. ويستوجب هذا السيناريو عراقًا قويًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا وذا استراتيجية واضحة المعالم والأهداف.

وهذا الاتجاه يحتم على العراق التقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، فتلجأ الحكومة العراقية إلى فتح آفاق أخرى للتعاون مع دول أكثر قدرة من الناحية الاقتصادية لزيادة استثماراتها في العراق، كالتوجه والانفتاح الاقتصادي مع الصين وروسيا في مختلف المجالات الاقتصادية. وحتى من الناحية العسكرية، على العراق محاولة الانفتاح والتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) لغرض تقليل الارتكاز الكامل على الجانب الأمريكي، فيما يخص تدريب وتسليح القوات العراقية، لتنمية القدرات والمهارات الأمنية والعسكرية مع المساعدة

في تقديم التدريب والاستشارة والدعم من أجل بناء قوات أمن عراقية فعالة، خاصة بعد أن أظهرت الولايات المتحدة ترددًا كبيرًا في تزويد الجيش العراقي بما يحتاجه من أسلحة استراتيجية [28]. ومن الناحية السياسية، هنالك مؤشرات على أن الإدارة الأمريكية بدأت تفقد قدرتها على فرض رأيها وسيطرتها على الحكومة العراقية، فالدور الأمريكي قلّ كثيرًا في عملية تشكيل الحكومة العراقية الأخيرة بعد انتخابات 2021 قياسًا بالحكومات السابقة التي كان الحضور الأمريكي فاعلًا ومؤثرًا فيها كما أشرنا آنفا.

ويبقى الاتجاه الأول الأكثر احتمالًا للسنوات المقبلة القادمة. فجميع المؤشرات الحالية من منطلق النظرية الواقعية، تؤكد أن العراق لا يمكن أن يفك ارتباطه الاستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية والعكس صحيح. فالعلاقات التي ينوه بها السياسيون الرسميون من الإدارتين العراقية والأمريكية تؤكد أن المصلحة والصداقة ستكون المرتكز الفعلي الذي سيسيّر العلاقات بين البلدين، ولكنها في الأساس علاقة تحكمها الإرداة الأمريكية في فرض رؤيتها وهيمنتها على العراق.

خاتمة، بعد مرور ما يقارب عقدين على احتلال العراق، كان من المفترض أن تنتقل العلاقة ما بين الولايات المتحدة والعراق من حالة التبعية إلى حالة الشراكة والتعاون بحكم وجود طرفين متساويين في السيادة والاستقلال، وبالتالي فإن العراق يكون قادرًا على اتخاذ قراراته المستقلة غير الخاضعة للضغط الأمريكي، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، وأبسط دليل على ذلك ما يشهده العراق من تجاذبات قوية أثناء وبعد كل انتخابات يجريها، حيث يكون الصوت الأمريكي، وإن قل في الفترات الأخيرة، مسموعًا إلى حد ما.

والنتيجة هي أن العلاقات العراقية الأمريكية لم تتحول بعد عام 2003 إلى شراكة استراتيجية قوية وعميقة، على الرغم من الدور الأمريكي الحاسم في إعادة صياغة النظام السياسي العراقي الجديد، ومع توقيع الجانبين لاتفاقية الإطار الاستراتيجي في عام 2008 التي لا يبدو أنها أوجدت ظروف تطبيق مثالية لبنودها التي تتضمن تحول العلاقة ما بين طرفين من علاقة احتلال وتبعية إلى علاقة شراكة وتعاون استراتيجي، ودعم الوزارات والمؤسسات العراقية في المجالات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية.

وعليه، يحتاج العراق والولايات المتحدة إلى إعادة تقييم علاقتهما من أجل بناء علاقة استراتيجية قوية تساعد في إعادة التوازنات وتضمن تحقيق المصالح المشتركة بينهما. وهذا كله مرهون بما يلي:

1. **ضرورة بناء علاقات سليمة ما بين العراق والولايات المتحدة**، وهذا لن يتم ما لم تتم مراجعة الاستراتيجية الأمريكية في العراق بشكل كامل والتي جعلت من العراق مجرد ساحة للحرب وتصفية الخصومات مع الأطراف المعادية للولايات المتحدة.

2. **لا تزال أهمية العراق الاستراتيجية للولايات المتحدة واضحة. إن استقرار العراق يحمي الاستقرار في المنطقة ويضمن تدفق الاقتصاد النفطي العالمي**، ويساعد على الحد من التوترات مع إيران. مع ذلك، فإن النظر إلى ما وراء العلاقات الأمنية يكمن في الحاجة إلى استكشاف سبل الشراكة الحقيقية في مجالات أخرى مثل التنمية الاقتصادية والبيئية والتمويل والطاقة والتعليم.

3. **من الضروري على العراق بذل جهود أكبر للمساعدة في حماية المصالح الأمريكية في العراق**، وعلى الولايات المتحدة أن تحصر أي لجوء أحادي للقوة العسكرية بالدفاع عن نفسها، ولا ينبغي القيام بأي تصرف آخر مهما كان مبررًا إلا بعد التشاور والاتفاق مع الحكومة العراقية.

4. **أن تنويع العراق لعلاقاته الخارجية مع القوى الكبرى الأخرى كالصين وروسيا**، يمنحه مزيدًا من المرونة والحركة على الصعيد الخارجي، ويخفف من وطأة وهيمنة الدور الأمريكي عليه.

5. **أن لدى الولايات المتحدة مصلحة كبيرة وإلزامية بوجود عراق مستقر ومزدهر ومتوازن سياسيًا**، خاصة بالنظر إلى سلبيات البديل. وإذا ما انسحبت الولايات المتحدة من العراق قبل تحقيق هذه الأهداف، ستكون مرغمة على التعامل مع كارثة عراقية قد تكبد الولايات المتحدة أثمانًا أكبر بكثير مما هو ضروري.

6. **أن مشاكل العراق لم تبدأ كلها مع الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003**، فبعضها يعود إلى تاريخ قيام الدولة، وبعضها الآخر إلى تطورها منذ سقوط الحكم الملكي، والبعض الآخر يعود للنظام السابق، والبعض أيضًا يعود للطبقة السياسية التي حكمت العراق بعد عام 2003، أي إن مشاكل العراق اليوم جزء كبير منها من نتاج قادة العراق، وبالتالي يمكن أن يساعد العراق نفسه بنفسه بحل تلك المشاكل بعيدًا عن الحلول والإملاءات الأمريكية.

المراجع

1. عثمان المختار، 14 عامًا على احتلال العراق: الخراب بالأرقام، تقارير عربية، العربي الجديد، 2017/4/9، متاح: https://www.alaraby.co.uk.
2. حيدر سامي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 2001–2009، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية / كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص84.
3. ازهار محمد عيلان، قرارات مجلس الأمن في ظل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد36، مركز الدراسات الدولية / بغداد، 2004، ص158.
4. حيدر سامي، المصدر السابق، ص89.
5. سرمد أمين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي في العراق على المستوى الأمني، مجلة دراسات دولية، العدد36، مركز الدراسات الدولية / بغداد، 2008، ص –112 113.
6. Greg Bruno U.S. Security Agreements and Iraq Council on Foreign Relations December 23 2008 at: https://www.cfr.org.
7. محمد تركي بني سلامة، أوباما: درس جديد في الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد361، مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت، 2009، ص15.
8. باسل حسين، مستقبل العلاقات الأمريكية العراقية ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة شئون عراقية، العدد مزدوج 4–3، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية / عمان، 2011–2012، ص131–132.
9. شريف شعبان مبروك، الانسحاب الأمريكي من العراق.. بين الثابت والمتغير، مجلة شئون عربية، العدد147، جامعة الدول العربية / القاهرة، 2011، ص172.
10. ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت، فبراير2012، ص68.
11. احمد السيد تركي، أعراض ما بعد الاحتلال: التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق، السياسة الدولية، العدد187، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجة / القاهرة، يناير ص148.
21. محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد36، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط / لقاهرة، مارس 2007، ص105–106.
13. سامح راشد، مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي، مجلة شئون عربية، العدد141، جامعة الدول العربية / القاهرة، ربيع2010، ص67.
14. محمد سعد ابو عامود، الخيارات الصعبة: مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد199، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية / القاهرة، 2015، ص74.
15. حسام ابراهيم، ابعاد تغيير الموقف الأمريكي تجاه الوضع في العراق والتحرك لمواجهة داعش، مجلة اوراق الشرق الأوسط، العدد64، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط / القاهرة، 2014، ص107.
16. حارث حسن، السياسة الأمريكية تجاه تنظيم «داعش»، مجلة سياسات عربية، العدد16، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات / الدوحة، 2015ص37.
17. محمد عبد العال عيسى، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على «داعش» وحدود الفاعلية، مجلة السياسة الدولية، العدد305، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية / القاهرة، 2016، المصدر السابق، ص79.
18. صباح عبد الرزاق كبة، سياسة الرئيس باراك أوباما الخارجية تجاه العراق، دار الأحمدي للطباعة الفنية / بغداد، 2015، ص78.
19. جدل الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتياجات، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، متاح https://www.dohainstitute.or .
20. مصطفى هاشم، إخراج القوات الأجنبية».. خبراء: لا أثر قانونيا لقرار البرلمان العراقي، قناة الحرة، 5/ يناير 2020، متاح: www.alhurra.com.
21. Michael Knights Deterring Militias in Iraq: What Works and What Doesn't Washington Institute for Near East Policy Jun 282021, At: www.washingtoninstitute.org.
22. عمر ستار، مواقف عراقية من الاغتيال... إدانات ودعوات لضبط النفس و«جهوزية المجاهدين»، عربية اندبندنت، 3 يناير 2020، متاح: https://www.independentarabia.com.
23. صافيناز محمد أحمد، الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة.. معضلات الانسحاب والشراكة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021/8/4، متاح: https://acpss.ahram.org.eg.

24. أحمد عليبة، سياسة «شد الأطراف» والحوار الاستراتيجي الأمريكي- العراقي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021/4/10، متاح: https://acpss.ahram.org.eg.

25. استفتاء حكومة إقليم كردستان العراق المزمع عقده، الخميس 21 أيلول 2017، السفارة الأمريكية والقنصليات في العراق، متاح: https://iq.usembassy.gov.

26. جدلية الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتياجات، مصدر سابق.

27. سوسن إسماعيل العساف، العلاقات العراقية - الأمريكية: توازنات ما بعد الانسحاب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011/12/4، متاح: https://studies.aljazeera.net.

28. Anna Borshchevskaya The U.S. Should Take a Strategic View Towards Iraq The Washington Institute for Near East Policy Dec 8, 2020 At: www.washingtoninstitute.org.

مراجعة الكتب

مراجعة الكتب

عودة الجغرافيا السياسية

د. هدير سعيد
باحثة في الشئون الآسيوية

مع مرور أكثر من عام على الحرب الروسية الأوكرانية برزت أوروبا ساحة لـ«صراع نفوذ» بين الدول الكبرى بوصفها تمتلك «بعدًا جيوسياسيًا» مهمًا في مساعي تلك الدول نحو تحقيق أهدافها المرتبطة بالهيمنة ليس فقط على الموارد الاقتصادية بل على القرارات السياسية الدولية وقد دفع هذا الأمر إلى إثارة الحديث مجددًا عن عودة التنافس الجيوسياسي لمركز الصدارة في العلاقات الدولية واستمرار أهمية المنظور الجيوبوليتكي في تناول القضايا الاستراتيجية الكبرى بعدما زعم البعض بأن الجغرافيا قد انتهت على غرار عدة نهايات مثل نهاية التاريخ وأن الصراعات الجيوبوليتكية لم يعد لها مكان وحل محلها الاعتماد المتبادل والمصالح الاقتصادية المشتركة.

وبعودة الاهتمام بالجغرافيا السياسية نتيجة للتغيرات الهامة مؤخرًا على المستويين الدولي والإقليمى تُثار العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الدولية وطبيعة النظام الدولي ومحددات تشكيله فأهمية الجغرافيا السياسية تظهر في فترة التحولات العظمى وفي لحظات إعادة التوازن بين الدول حيث تغلب المصلحة المنفعة والقيادة للأصلح في تشكيل حركة التاريخ من حقبة زمنية لأخرى. وفي هذا السياق نقدم قراءة لكتب ثلاث تعكس استمرار أهميّة الجغرافيا كمعطى مادي مسبق في تحليل عالم اليوم فضلًا عن أهمية العامل الجغرافي في تحليل السياسات الخارجية للدول.

أولًا: مركزية البعد الجغرافي

يسلط تيم مارشال الضوء في كتابه المعنون «قوة الجغرافيا: عشر خرائط ترسم مستقبل العالم" The Power Of Geography "[1] الصادر في عام 2021 وهو امتداد لكتابه الصادر عام 2016 بعنوان «سجناء الجغرافيا»؛ على خمس مناطق ودول مهمة جغرافيًا يرى أنها ستؤثر على السياسة الدولية في الحقبة القادمة وهي منطقة المحيطين الهندي والهادئ عبر أستراليا وأفريقيا عبر الساحل وأثيوبيا وأوروبا عبر المملكة المتحدة وتركيا واليونان وإسبانيا والشرق الأوسط عبر إيران والمملكة العربية السعودية. كما يرى أن الفضاء الخارجي سيكون ساحة رئيسية لتنافس القوى الكبرى خلال السنوات القادمة.

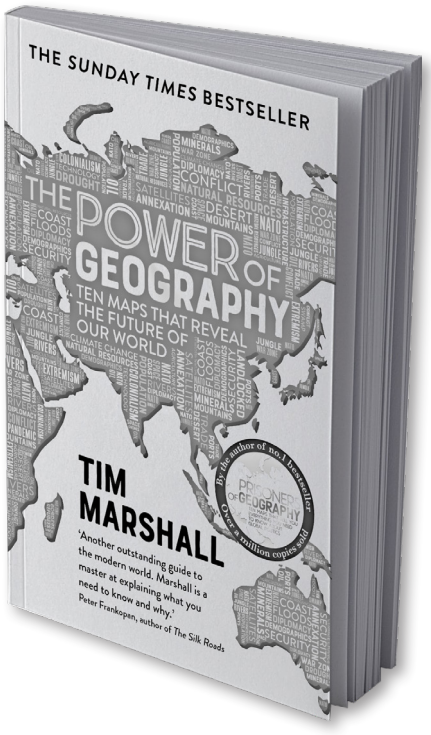

وجهة نظر مارشال أن نقطة البداية بالنسبة لأي دولة هي موقعها بالنسبة للجيران وطرقها البحرية ومواردها الطبيعية المرتبطة بجغرافيتها. وأن الخيارات التي تتبناها الدول الآن وفي المستقبل لا تنفصل أبدًا عن هذا السياق. ويشير إلى أن الجغرافيا لا تملي مسار كل الأحداث فالأفكار العظيمة والقادة العظماء هم جزء من عملية دفع وجذب التاريخ لكن يجب أن يعملوا جميعًا ضمن حدود الجغرافيا.

على سبيل المثال يرى المؤلف أن الموقع الجغرافي لأستراليا كونها جزيرة كبيرة نائية معزولة تقع بين أكبر مسطحين مائيين؛ المحيطين الهادى والهندى؛ هو ما يجعلها عالقة بين القوى الكبرى في علاقاتها الاستراتيجية والأمنية في تحالفها العيون الخمس مع الولايات المتحدة من ناحية وعلاقاتها التجارية المتينة مع الصين فهي أكبر شريك تجاري لها وهو ما يفسر حرصها على توازن علاقاتها مع هاتين القوتين قدر الإمكان مع تعزيز شراكاتها الأمنية والدفاعية مع الولايات المتحدة بشكل أكبر لدرء ما تعتبره تهديدًا صينيًا في المنطقة الآن ومستقبلًا.

أما إيران فقد منحتها الجغرافيا مزايا عديدة فهي دولة حدودها محمية بالتضاريس الجبلية ضد أي غزو خارجي ولها موقع جغرافي متميز يجعلها قادرة على التحكم في خليج عدن ومضيق هرمز كما باتت تستخدم ثروتها النفطية في الوقت الحالى لمساعدة الوكلاء في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين لدعم نفوذها الإقليمي مقابل المملكة العربية السعودية؛ المنافس الرئيسي للنفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط.

وأشار الكتاب إلى أن الموقع الجغرافي للمملكة المتحدة قد مثل نقطة قوة لها؛ إذ إنه بفضل جغرافياتها وقوتها البحرية وقدرتها على الوصول إلى المحيطات نجحت في الماضي في بناء أكبر إمبراطورية في العالم. لكن من ناحية أخرى فهي بلد عالق بين قربه من الولايات المتحدة الأمريكية على أساس اللغة والتاريخ وأوروبا على أساس القرب الجغرافي. ويرى مارشال أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيشجع على مزيد من الانقسام خاصة مع رغبة أسكتلندا في الاستقلال وميل أيرلندا الشمالية وويلز إلى هذا النحو أيضًا لكنه عاد ليؤكد أن الجغرافيا الحالية للمملكة المتحدة تعمل حتى الآن لصالحها فالمياه التي تحيطها من كل مكان تحميها من أي تدخلات خارجية.

وعلى صعيد آخر وفرت الجغرافيا لتركيا بعض عناصر القوة فهي تتحكم في عدد من المضايق المهمة مثل مضيق البسفور ومضيق الدردنيل الذي يتيح لها الوصول إلى بحر إيجه وتعد السيطرة على هاتين النقطتين الخانقتين ميزة دفاعية ضخمة لها. كما أنها تستغل كونها بوابة يستخدمها المهاجرون للعبور إلى أوروبا للضغط عليها لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية بين الحين والآخر. من ناحية أخرى أشعلت اكتشافات الغاز والنفط نزاعات بحرية خامدة مع اليونان في شرق المتوسط فشرع البلدان يلوّحان باستعمال القوة لحسمها مع جر العديد من الدول الأخرى إلى هذا الصراع.

من ناحية أخرى يرى المؤلف أن تفاقم الجفاف في منطقة الساحل الأفريقي الناجم عن تغير المناخ أدى إلى العنف السياسي هناك وكذلك الهجرة الجماعية إلى أوروبا؛ إذ إن تلك المنطقة (جنوب الصحراء) من مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو فقيرة للغاية وتنتشر فيها الصراعات العرقية القبلية والدينية .وبوجه عام لن يؤدي أي قدر من المساعدة العسكرية الخارجية إلى تغيير الوضع في المنطقة وبناء دول قومية مستقرة خاصةً أن النخب الحاكمة في الساحل تعمل على دعم مصالح ونفوذ مجموعاتهم العرقية. ومن ثم تبدو جغرافيا العرق أقوى من حدود الدولة في هذه المنطقة.

أما أثيوبيا فيرى مارشال أن مكانتها الجيوسياسية تتحدد في مياهها والمياه العذبة هي مصدر قوتها الرئيسية والمياه المالحة واحدة من نقاط ضعفها فلديها 12 بحيرة كبيرة وتسعة أنهار رئيسية معظمها يمد جيرانها بالمياه مما يمنح أثيوبيا نفوذًا عليهم لكنها دولة حبيسة ليس لديها أي منافذ بحرية وتمر معظم وارداتها وصادراتها عبر أراضي جيرانها لذا فهي في حاجة دائمة إلى تأمين طرق تجارية موثوقة. وبحسب الكاتب فإن أثيوبيا تستهدف من سد النهضة وضع يدها على صنبور مياه النيل الأزرق لتعزيز مكانتها الإقليمية وإخراج البلاد من براثن الفقر وكذلك استبدال الذهب الأسود أو البترول الذي يمكن أن تحصل عليه من السودان وجنوب السودان بما يسميه بالذهب الأزرق أي المياه والكهرباء. ويشير الكاتب إلى أن أثيوبيا تواجه مشاكل عديدة منها تغير المناخ والخلافات العرقية المستمرة بين شعبها وتضغط من أجل الهوية القومية الأثيوبية ولكن هذه المشاعر القومية تتضاءل قوتها وتتلاشى حسب الزمان والمكان ودائمًا ما تكون معرضة لخطر الانهيار كما يتضح من الأحداث العرقية التي تشهدها أثيوبيا في العامين الأخيرين.

ويختتم الكاتب القسم الأخير من مؤلفه بتأكيده على أن أهمية الجغرافيا السياسية للفضاء لا تقل عن أهميتها في الأرض؛ إذ تتسابق الدول إلى الاستحواذ على المساحات الجغرافية على القمر أو المريخ. وهنا يحذر من نتائج كارثية ستطال جميع البلدان بلا شك حال حدوث أي صدام محتمل في الفضاء الخارجي خاصة أن الافتقار إلى التعاون والتنافس الشديد بين القوى الفضائية الكبرى وتسارع وتيرة سباق التسلح الفضائي خلال السنوات الأخيرة وعدم وجود إطار قانوني مُتفق عليه يحكم الاستخدام الدولي للفضاء؛ بات خطرًا بشكل خاص في عصر أصبح فيه الكون أكثر ازدحامًا ويتطلب تنسيقًا مشتركًا لذا يؤكد على أن «التعاون هو مفتاح المستقبل» وهذا ينطبق على القمر وفي الفضاء وبالتأكيد على الأرض.

وأخيرًا يُظهر هذا الطرح الجانب الجغرافي في التحليل بصورة جليّة فهو تحليل جيوبوليتيكي محض متحرّر إلى حدّ بعيد من كلّ تعقيدات العالم الجديد الذي فرضته العولمة ومخرجاتها. ومع ذلك فقد بالغ المؤلف في إبراز دور بعض الدول في السياسة الدولية بينما قلل من أهمية دول أخرى في الحقبة المقبلة.

ثانيًا: تكلفة تجاهل العامل الجغرافي

لا يزال العامل الجغرافي مهمًا في تكوين وتوجيه سلوكيات الدول وبالتالي في تحديد مسار التفاعلات الدولية القائمة وذلك بالرغم من التحوّلات الطارئة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة والتّي سبّبت تضاؤل أثر عامل الجغرافيا على العلاقات الدولية. ويؤكد هذا المعنى كتاب روبرت كابلان الشهير «انتقام الجغرافيا: ما الذي تُخبرنا به الخريطة عن الصراعات القادمة وعن المعركة ضدّ القَدَر "The Revenge Of Geography"[2] الصادر في العام 2013. ويرى كابلان وهو صحفي أمريكي أنّ عامل الجغرافيا أثبت من جديد مدى أهميّته في تحديد مصائر الأمم نموها وتدهورها أيضًا وأنّ الأمم التّي تجاهلت هذا العامل أثناء رسمها لسياساتها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية دفعت ثمنًا باهظًا إذ انتقمت منها تلك الجغرافيا التي أهملتها ولو بعد حين وهو ما يظهر في تأجج الصراع هنا وهناك.

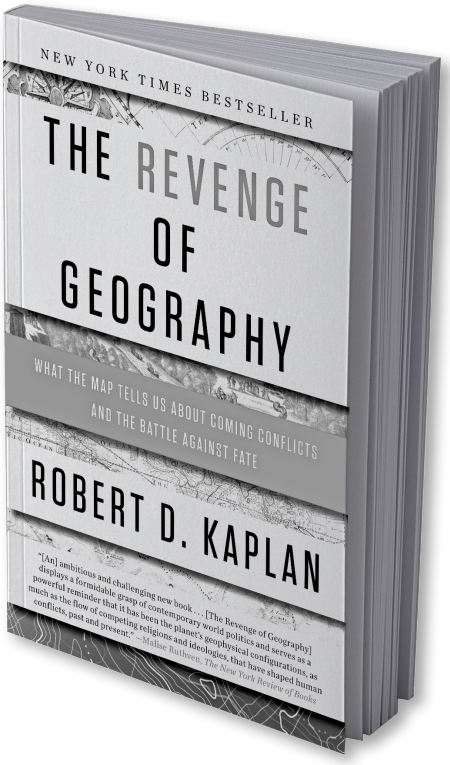

وينطلق كابلان من فرضية تقول إن «من ينسى الجغرافيا في حسابات القوة العالمية لا يمكنه أبدًا أن يهزمها». وتوضح الأجزاء الثلاثة والأمثلة العديدة التي يتضمنها الكتاب كيف أن الجغرافيا تبقى هي المحرك الأساسي لصراع القوى في العالم.

يتطرق الكاتب في الجزء الأول واسمه «المستشرفون» إلى أفكار بعض العلماء الأكثر تأثيرًا في المجال الجيوسياسي أبرزهم هالفورد ماكندر وألفريد ماهان ونيكولاس سبايكمان مؤكدًا أن عامل الجغرافيا هو مؤثر آخر في السياسات الدولية؛ إذ إنه يقيد الكثير من الدول في حين يمنح دولًا أخرى فرصًا لا تعد ولا تحصى. ركز كابلان على أفكار ألفريد ماهان التي ترى أن القوة البحرية في صراع الهيمنة أهم من القوة الأرضية مشيرًا إلى أن بعد روسيا عن أي بحر مفتوح هو الذي وضع حدًا لتوسعها واستقطابها الثروات كما أن تقلص حجم البحرية الأمريكية بشكل ملحوظ يفرض عليها الحاجة لمساعدة حلفاء في تأمين الملاحة العالمية. كما أشار إلى أفكار ماكندر الخاصة بأن القوى الأرضية مثل روسيا وألمانيا لديها نزعة توسعية لأنها ترى في جوارها تهديدًا دائمًا عكس القوى البحرية مثل بريطانيا والولايات المتحدة التي تفصلها عن أعدائها البحار وبالتالي فهي أكثر اطمئنانًا وليس لديها نزعة توسعية مثل الأولى. في حين أكد أيضًا على أفكار سبايكمان الخاصة بأن البحار هي التي تحدد قوة الدول فالولايات المتحدة أصبحت قوة عظمى بفضل موقعها الجغرافي المتميز على المحيطين الهادي والأطلسي وبسيطرتها على البحر الكاريبي وحفر قناة بنما.

أما في الجزء الثاني من الكتاب المسمى "خريطة القرن الواحد والعشرين" فقد قام المؤلف بدراسة تشريحية لجغرافيا عدة مناطق في العالم يرى ضرورة الانتباه إليها. ويبدأ كابلان بأوروبا مشيرًا إلى أن تقوية منطقة أوروبا الوسطى والشرقية هي الأفضل لمواجهة روسيا. ويتوقع أن الاتحاد الأوروبي سيكون محوريًا في السياسة الدولية حتى في حال تغير موازين القوى فيه وأن ألمانيا واليونان وروسيا هي من ستحدد مصير أوروبا ويحذر من سقوط اليونان تحت سيطرة روسيا لأنه حينئذ سُيفتح لها الباب لتصبح قوة بحرية؛ وهي القوة التي تنقصها. أما روسيا فبالرغم من كونها القوة الأرضية الأولى في العالم فإنها دولة حبيسة ليس لها أية منافذ على البحر تحميها من أي تدخل خارجي وهو ما يجعلها تتعامل دومًا بمنطق توسعي هجومي وتصر على استرداد أوكرانيا وبيلاروسيا والسيطرة على أسيا الوسطى.

ويبين كابلان أنه بالرغم من أن الصين والبرازيل (كلتاهما قوة صاعدة وتحظى بنمو اقتصادي عالٍ) إلا أن سبب اكتساب الصين أهميّة أكبر من البرازيل اليوم هي الجغرافيا المتباينة لكليهما فالبرازيل لا تمتلك خطوط الاتصال البحرية التّي تمتلكها الصين كما أنها لا تقع أساسًا في منطقة معتدلة المناخ مثل الصين التّي تمتلك طقسًا منعشًا وأكثر خلوًا من الأمراض. تُطلّ الصين على غرب المحيط الهادي وتمتلك عمقًا بريًّا يصل إلى أسيا الوسطى الغنية بالنفط

والغاز الطبيعي. أما البرازيل فتمتلك أفضلية نسبية أقل فهي تقع معزولة في أمريكا الجنوبية منبوذة جغرافيًا عن مساحات اليابسة الأخرى.

فى المقابل تواجه الهند معضلة جغرافية كبيرة فرغم ما تملكه من قدرات إلا أنها ضحية جغرافيتها وغير قادرة على حل مشكلاتها الداخلية والتنظيمية وهو السبب الرئيسي لعدم بروزها كقوة منافسة للصين والولايات المتحدة التي يُتوقع ازدياد تنافسهما للهيمنة عليها وهو ما قد يحسم المسار الجيوسياسي في أوراسيا مستقبلًا. ومن ناحية أخرى فإن حدود أفغانستان التي يسهل اختراقها تجعل منها الطريق الرئيسي لغزو الهند وقاعدة خلفية حيوية لباكستان وهي العدو الرئيسي للهند.

ويرى الكاتب أن إيران هي محور مهم في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ويمنحها موقعها الجغرافي أهمية أكبر من أهمية مواردها؛ إذ إنها الدولة الوحيدة ذات المنافذ العديدة نحو الخليج العربي وبحر قزوين إضافة إلى أنها تتحكم في المنفذ البحرى الوحيد لكثير من دول أسيا الوسطى ويتوقع أن قوتها الإقليمية قد تزداد إن حكمها نظام أكثر اعتدالًا. ويتوقف الكتاب عند السعودية التي تعتبر قلب الجغرافيا الدينية ليشير إلى أن الخطر الحقيقي على هذا البلد هو اليمن لذا جاء قرارها بالتدخل العسكري في "عاصفة الحزم" لكي لا تزداد خطورة اليمن إذا سقط في يد إيران عبر الحوثيين.

أما تركيا فكونها دولة أوراسية أشبه بالجسر المعلق بين الشرق والغرب وهو ما جعلها غير قادرة على فرض سيطرتها في منطقة الشرق الأوسط كما هو الحال بالنسبة لإيران. وبرغم من أنه يتوقع عدم انضمامها للاتحاد الأوروبي إلا أنها ستظل مهمة للغرب للتقليل من الخطر الإيراني في المنطقة. وفي سياق حديثه عن الشرق الأوسط تنبأ كابلان أيضًا بأن تلك المنطقة وبالتحديد سوريا والعراق ستتحوّل إلى أرض طاردة للحياة البشرية وستتفكك الدولة في هذا الحيز الجغرافي وتتحوّل السلطة فيها إلى العشائر والإثنيات وسيتم إلحاق هذه المناطق بدول الجوار حيث ستتغير الخريطة وتزول دول بكاملها وتظهر كيانات جديدة. وبالرغم من ذلك فهو يتوقع أن تزداد منطقة الشرق الأوسط أهمية لأن المناطق المتاخمة لها ومنها البحر الأبيض المتوسط ستستعيد دورها التاريخي في الربط بين جنوب أوروبا وشمال أفريقيا كما فعلت في العالم القديم.

ويختتم الكاتب الجزء الثالث والأخير بالحديث عن مستقبل الولايات المتحدة التي يرى أن تورطها في صراعات بعيدة لا فائدة منها مثل العراق وأفغانستان يبعد تركيزها عن خصمها

الرئيسى وهو الصين كما يحرمها من نعمة الإستفادة من نعمة العزلة الجعرافية .ويرى أن الأولى للولايات المتحدة أن تهتم بجارتها المباشرة المكسيك التي توشك على التحول إلى دولة شبه فاشلة بسبب الفساد وسيطرة عصابات المخدرات على مفاصل مؤسسات البلاد .ويؤكد الكاتب أن المعطيات الجغرافية والسياسية تفرض الآن اتحادا بين الولايات المتحدة والمكسيك لإمتصاص هذه المخاطر مستقبلًا إذ ينبغي لأمريكا أن تكون قوةً موحدةً لشمال أمريكا إلى جانب كونها قوةً موازية في أوراسيا.

ثالثًا: مستقبل الجغرافيا: التنافس في الفضاء الخارجي

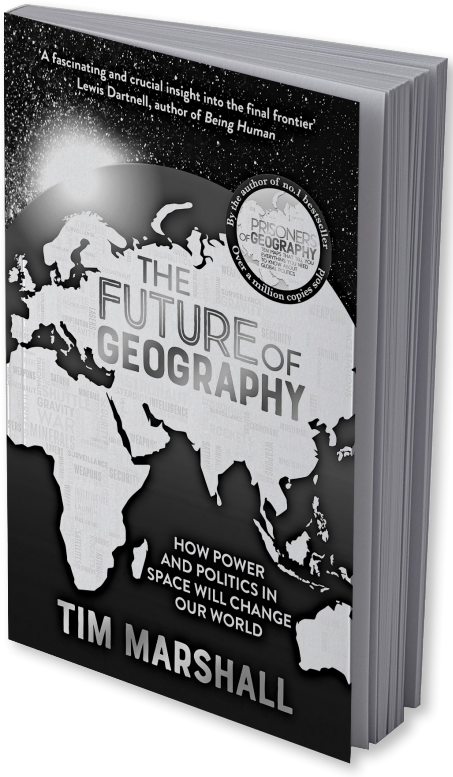

تعكس الجغرافيا السياسية للفضاء التي كانت ذات يوم جبهة جمعت المنافسين معًا من أجل مصلحة البشرية المنافسة على الأرض بين الولايات المتحدة وحلفائها ضد الصين وروسيا. وفي هذا السياق يركز مارشال في كتابه مستقبل الجغرافيا: كيف ستغير القوة والسياسة في الفضاء عالمنا؟ [3] الصادر في العام 2023 على أن الصراع القادم سيكون على جغرافيا الفضاء مع الانتقال من التنافس على الأراضي والموارد المادية إلى الأقمار الصناعية والأسلحة ونقاط الاختناق الاستراتيجية فما يحدث هناك هو امتداد لما يحدث على الأرض.

ويدلل الكاتب على فكرته من خلال عدة مؤشرات أهمها عودة التنافس الجيوسياسي في الفضاء الخارجي؛ إذ تتسابق الدول إلى الاستحواذ على المساحات الجغرافية على القمر والمريخ كما كان الوضع إبان الحرب الباردة وتحديدًا ما عرف «بحرب النجوم» وتصاعد وتيرة سباق التسلح الفضائي بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي. لكن هذه المرة فهو أشد وطأة مما كان الحال عليه آنذاك إذ بات سباقًا تعدديًا وتمددت قوة الفضاء الخارجي على نطاق جغرافي أوسع في العالم بدخول دول عديدة في هذا السباق بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند وفرنسا وألمانيا واليابان وأستراليا والهند والمملكة المتحدة وإسرائيل وإيران والهند والإمارات العربية المتحدة وغيرهم. فضلًا عن الافتقار إلى إطار قانوني ملزم متفق عليه يضبط سباق التسلح المحتدم هناك.

ومما يزيد من حدة هذا التنافس وتسارع وتيرته هي أن الفواعل دون الدول مثل الشركات التجارية الخاصة الكبرى وجدت هي الأخرى في الفضاء موردًا اقتصاديًا أدمجته في السوق الرأسمالية العالمية سواء عبر الرحلات التجارية الترفيهية والبحث عن فرص تكنولوجية من قبيل تأسيس شركات إنترنت الفضاء وغيرها. ومن أبرز تلك الشركات شركة جيف بيزوس Blue Origin شركة ريتشارد برانسون Virgin Galactic وشركة إيلون ماسك SpaceX التي أطلقت أكبر صاروخ على الإطلاق Starship والذي يتم تطويره بهدف أخذ البشر إلى القمر لناسا بحلول عام 2025.

ويرى الكاتب أن هذا التنافس المحتدم على جغرافيا الفضاء يمكن النظر إليه في إطار عدد من الدوافع الاستراتيجية أولها هو أن من يهيمن على السماء يملك الأرض فيما يعرف بنظرية «القوة الفضائية» وبالتالي فإذا تمكنت قوة عظمى في الفضاء من السيطرة على نقاط الخروج من الأرض والطرق الخارجة من الغلاف الجوي فقد تمنع الدول الأخرى من الانخراط في السفر إلى الفضاء وإذا سيطرت على مدار أرضي منخفض فيمكنها التحكم في حزام القمر الصناعي واستخدامه للسيطرة على العالم.

كما أن امتلاك التقدم الفضائي سواء عبر إطلاق الأقمار الصناعية والصواريخ والنظم المضادة لها يعزز قدرتها الدفاعية والهجومية ويساعدها على تطوير فاعلية جيوشها وبناء ردع استراتيجي للخصوم. وإذا أُضيف إلى ذلك ما تتيحه الأقمار الصناعية من قدرات للدول على جمع البيانات والمعلومات فإن الأمن الفضائي للدول بات غير منعزل عن أمن الأرض التي تخضع لسيادتها. فضلًا عن أن هناك منافسة شرسة على استكشاف واستغلال موارد وثروات القمر؛ إذ إنه يحتوي على خام الحديد والنيكل والمعادن النفيسة بتركيزات أعلى بكثير من تلك الموجودة على الأرض مما يشكل سوقًا تقدر بمليارات الولارات. هذا بالإضافة إلى العناصر الأساسية للتكنولوجيا الموجودة على الأرض مثل السيليكون والتيتانيوم والألمنيوم والليثيوم

فضلًا عن (الهيليوم -3) الذي يمكن استخدامه في المستقبل للطاقة النووية النظيفة كبديل لليورانيوم لأنه ليس مشعًا.

ويخصص مارشال فصلًا كاملًا لكل من القوى الفضائية «الثلاث الكبرى»: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا ويسلط الضوء على إنجازاتهم وطموحاتهم البارزة فيما يتعلق بالمجال الفضائي. ويؤكد أنه في حين تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لبناء محطة فضاء بالقرب من بوابة القمر تطور روسيا نظامًا جديدًا يُعرف باسم«كالينا» وهو نظام إطلاق ليزر قادر على القضاء على الأقمار الصناعية الأخرى من القواعد على الأرض وهو خطوة أقرب إلى التدمير المتبادل المؤكد (MAD). أما الصين التي ربما تكون أقل المستكشفين الفضائيين شهرةً يذكرنا مارشال أنه في عام 2019 "أصبحت مركبة Chang'e 4 الصينية غير المأهولة أول مركبة فضائية تهبط على الجانب البعيد من سطح القمر وبدأت في الحفر بحثًا عن الصخور في منطقة تفكر في استخدامها كقاعدة.

كما خلص المؤلف إلى أنه ثمة حاجة مُلحة إلى قوانين جديدة ملزمة تنظم ممارسة النشاط الفضائي وتقنن استغلال موارد القمر فمع تزايد عدد المنصات الفضائية للاستخدامات العسكرية والمدنية باتت قوانين الفضاء الحالية بالية وعفا عليها الزمن وغامضة بالنسبة للظروف الحالية فهي سارية على من وقع عليها فقط وبعض تعريفاتها فضفاضة وغير واضحة بحيث لا يمكن أن تكون فعالة بما فيها معاهدة الفضاء الخارجي (1967) واتفاقية القمر (1979). وحتى اتفاقيات أرتميس التي تمت صياغتها في عام 2020 وتحتوي على إرشادات لاستكشاف القمر واستغلاله؛ والتي شبهها البعض "ناتو فضائي لعزل المنافسين"؛ فهي وجهة نظر أمريكية لقانون القمر وافقت عليها 22 دولة أخرى لكن أكثر من 170 دولة لم توقع عليها بما في ذلك الصين وروسيا وهي تسمح بإنشاء "مناطق أمان" لا تستطيع الدول فيها التدخل في أنشطة التعدين الخاصة بالآخرين.

ويرى مارشال أن بقاء البشرية مرهون بقدرتها على تسخير الفضاء وتقنياته وموارده ثم توزيعها بشكل عادل. وقد يتطلب هذا قدرًا من التعاون يتجاوز حدودها في الوقت الحالي. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنها ليست صورة متشائمة يرسمها مارشال فهو يدعو مرارًا وتكرارًا إلى التعاون العالمي كنهج يمكن من خلاله أن يستمر استكشاف الفضاء بطريقة إيجابية. ويشير إلى أن هناك روادًا رائعين وإنجازات مذهلة يمكن البناء عليها من أجل مستقبل أفضل للبشرية

فضلًا عن أن محطة الفضاء الدولية هي رمز لما يمكن تحقيقه في الفضاء من خلال التعاون؛ فبدون تعاون عالمي سينتهي المطاف إلى الصراع على جغرافيا الفضاء تمامًا كما كان على جغرافيا الأرض.

وختامًا تؤكد الكتب الثلاثة السابقة استمرار الدور الفاعل للعامل الجغرافي في تفسير وفهم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين بنفس الطريقة التّي كانت عليه في الماضي وذلك بالرغم من كلّ هذه التحوّلات البنيوية التي عرفها هذا العصر مما يشير إلى أن هذا القرن سيعرف انتعاشًا للجيوبوليتيك الكلاسيكية بمفاهيم ونظريات جديدة أيضًا. وكان للمفكر وعالم الجغرافيا المصري جمال حمدان اجتهادات فكرية سابقة حول هذا الموضوع يمكن أن تكون مدخلًا لتطوير رؤية جغرافية معاصرة لعملية التنمية داخل مصر وحركتها الخارجية في إطارها الإقليمي والدولي.

المراجع

1. Tim Marshall The Power of Geography: Ten Maps that Reveal the Future of Our World (London: Elliott & Thompson Limited April 22 2021).
2. Robert D. Kaplan The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate Random House Trade Paperbacks; Reprint edition (September 10 2013).
3. Tim Marshall The Future of Geography: How Power and Politics in Space Will Change Our World (London: Elliott & Thompson Limited April 27 2023).

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Volume 1 | Issue 3 | April 2023

Egyptian Journal of Strategic Studies

A quarterly journal published by the Egyptian Center for Strategic Studies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863
info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ISSN-2812-6416